Dag Hammarskjöld Foundation

الحوار بشأن التنمية

رقم ٦٤

الحوار في عملية بناء السلام

فهم وجهات النظر المختلفة

مديرة الإنتاج
سيغريد غرونر

المحرّرون
سيغريد غرونر
سارة سميث
ماتيلدا هالد

التصميم الغرافيكي
كريستين بلوم

تحرير النصّ
أنّيكا أوستمان
إيمّا نايسميث
أنّا كراملي-إيفينجر

صورة الغلاف
Adobe Stock Images

الطباعة
X-O Graf Tryckeri
أوبسالا، السويد

تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩
ISSN 0345-2328
ISBN 978-91-985372-2-2

مكتب التحرير
مؤسّسة داغ همرشولد

Övre Slottsgatan 2
٧٥٣ ١٠ أوبسالا، السويد
هاتف: 00 10 410 18 (0)46+

secretariat@daghammarskjold.se
www.daghammarskjold.se

إنَّ الآراء المُعبَّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المساهمين، ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسّسة داغ همرشولد.

حوار التنمية

الحوار بشأن التنمية هو منتدى توفّره مؤسّسة داغ همرشولد منذ عام ١٩٧٢. تهدف هذه السلسلة من المنشورات إلى طرح وجهات نظر وأفكار جديدة حول التنمية العالمية والتعاون المتعدّد الأطراف. تُنشَر سلسلة **الحوار بشأن التنمية** في أعداد متتالية.

الحوار في عملية بناء السلام

فهم وجهات النظر المختلفة

جدول المحتويات

التمهيد ٦

المقدّمة ٨

الجزء الأوّل:
وضع مفهوم للحوار

داغ همرشولد عن الحوار
بقلم هينّينغ ملبر ١٩

معًا أفضل: الاتّجاهات السائدة في الحوار والوساطة
بقلم سيباستيان كراتزر ٢٧

الذكاء العاطفي والتواضع و"السيسو":
المتطلّبات لتيسير الحوار
بقلم جنّى غريف ٤١

الجزء الثاني:
ممارسة الحوار – وجهات نظر البلدان

عندما يُصبِح "الحوار" كلمةً مُسيئة: حالة فنزويلا
بقلم مايكل كاميلّيري وريفا كانتوويتز ٥٣

على الخطوط الأمامية للحفاظ على السلام في كولومبيا
بقلم بورجا بالاديني أديل ٦٥

عن التاريخ من خلال عين الإنسان:
نقل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى ما هو أبعد من الحقائق الحصرية
بقلم روبي داميلين ٧٣

حوار الشباب الفلسطيني: بناء مجتمع أكثر شمولًا
بقلم قيس أسعد ٨١

لمحة من لبنان
مقابلة مع شيرين جردي ٨٩

فنّ الحوار في منطقةٍ مُنقسمة
بقلم يانا أبو طالب ٩٧

لمحة من ميانمار
خواطر كو كو لوين ١٠٥

دمج الوساطة مع الحوار في الصومال
بقلم سايمون ريتشاردز ومحمد شايل بيلو ١٠٩

تعظيم قطبية الحوار في السويد
بقلم برنارد لورو ١٢١

الجزء الثالث:
ممارسة الحوار – وجهات النظر المواضيعية

الدعم الخارجي للحوار الداخلي
بقلم صامويل رزق ١٣١

الحوار الأكاديمي من أجل السلام
بقلم بيتر والنستين ١٣٩

قصص من شبكةٍ عالمية لبُناة السلام الشباب ١٤٨

شاباتٌ يُشارِكْنَ في الحوار
بقلم سيرّي سينتيا واكونا نغانغ ١٥١

قادة شباب يشجّعون على المحادثة بدلًا من الاتّفاق
مقابلة مع الياس علمي ١٥٩

منهجية "الحوار من أجل التغيير السلمي"
بقلم سارة دولا ١٦٧

نقل الحوار إلى شبكة الإنترنت
بقلم رافاييل تيسزبلات ١٧٧

النساء من أجل تحويل النزاع: وجهات نظر من جنوب آسيا
بقلم سلمى مالك ١٨٧

التقريب بين المعتقدات ووجهات النظر العالمية عن طريق الحوار
بقلم إيدلا بوسكاري وأليسّاندرو روسّي ١٩٥

المُصالِحون الداخليون: الحوار من أجل الحفاظ على السلام
بقلم أنتي بنتيكاينين ٢٠٧

التمهيد

قد يكون "الحوار" مفهومًا غامضًا، لكنْ ثَبُتَ أنَّ تطبيقَه أساسيٌّ لبناء السلام والحفاظ عليه. وعلى الرغم من أنّ مفهوم الحوار ليس جديدًا، لم يُعترَف به إلّا مؤخّرًا باعتباره خطوةً ضرورية لبناء السلام، وعنصرًا مُكمِّلًا للوساطة في النزاعات المسلّحة، ووسيلةً ذات أولوية في جهود المصالحة وبناء الوحدة الوطنية. فالحوارُ جوهريٌّ لتعزيز الشمولية، وإشراك المرأة والشباب والفئات المهمّشة والمغتربين والأشخاص الذين عادةً ما تغفلهم المفاوضات أو عمليات وضع السياسات. من شأن الحوار أن يُزوِّد تلك الفئات بما يلزمها من وسائل وفُرَص لكي تُسمَع أصواتُها ولكي تُؤخَذ حقوقها واحتياجاتها وأولوياتها في الاعتبار. وهو يسمح كذلك باطّلاع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة على عمليات السلام وصنع القرارات، ما يُمهِّد الطريق نحو تعزيز الشفافية ودحض المعلومات المُضلِّلة المُحتمَلة. بالتالي، ينبغي أن يُنظَر إلى الحوار باعتباره تدبيرًا وقائيًا أساسيًا.

جاءَ الإلهام لإنتاج هذه الوثيقة في أشكال متعدّدة. تتمثّل رسالتُنا المُعلَنة في "تعزيز الحوار والسياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام، انطلاقًا من إرث داغ همرشولد". ونسعى، من خلال الأنشطة مع منظومة الأمم المتّحدة ودعمًا لها، إلى تحفيز الأفكار الجديدة حول كيفية تطبيق الحوار بفعالية أكبر، ويشمل ذلك استخدامه كاستراتيجية لدعم بناء السلام، والدفع بعمليات الإصلاح في الأمم المتّحدة، وتشجيع العمل المتعدّد الأطراف. في هذا السياق، تعمل المؤسّسة بالتشارك مع مكتب الأمم المتّحدة لدعم بناء السلام من أجل تعزيز تنفيذ القرارَيْن التوأمَيْن المتعلّقيْن بالحفاظ على السلام اللذين صدرا عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة ومجلس الأمن في ٢٠١٦. ونُواصل تنظيم محاضرات ومشاورات مواضيعية للتركيز على تنفيذ القرارَيْن على الصعيدَيْن الوطني والإقليمي، فضلًا عن متابعة تطوير المقاربات المواضيعية، بما في ذلك المقاربة المعنية بالحوار. وتُعتبَر هذه الوثيقة جزءًا من هذا المسعى.

وما دفعَنا أيضًا إلى إعداد هذه الوثيقة هي خبراتُنا المكتسبة من المشاركة في جهود الحوار ومن عملنا المستمرّ لتكريس الشمولية وتطبيقها كمنهجيةٍ عملية. في هذا الإطار وبالشراكة مع قسم أبحاث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا، نعملُ على تنظيم برنامجٍ تدريبيّ سنويّ حول الحوار والوساطة. تمثّلت أيضًا أبرز الحوافز لإعداد هذه الوثيقة في تعاون المؤسّسة مع المجتمع المدني في إسرائيل والأراضي

الفلسطينية. وجاءَ هذا العمل في أعقاب مؤتمر السلام في الشرق الأوسط عام ٢٠١٧، حيث وقَّعَ ممثّلون حكوميون من أكثر من ٧٠ بلدًا على "إعلانٍ مشترك" يُعبِّر عن الاستعداد لدعم جهود بناء السلام، بما في ذلك "عقد ندوات للمجتمعات المدنية في إسرائيل وفلسطين بهدف تعزيز الحوار بين الطرفَيْن". لكنْ، من المؤسف أنَّ عملية السلام الرسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وانخراط المجتمع المدني فيها، لم تتحرّك في اتّجاهٍ إيجابيّ منذ عام ٢٠١٧. إنّما تبقى الحاجة إلى دعم الحوار ضمن الجهات الفاعلة وبينها.

تأتي هذه الوثيقة في محاولةٍ للاستجابة للاهتمام المتزايد بالتعلّم من النجاحات والتحدّيات التي استُخدِم فيها الحوار للارتقاء بعملية بناء السلام. ومن هذا المنطلق، تهدف الوثيقة إلى تسليط الضوء على إسهامات منظّمات المجتمع المدني والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة على الصعيدَيْن المحلّي والعالمي، وتقدير هذه الإسهامات سيّما وأنَّ عملهم غالبًا ما يمرّ بشكلٍ غير ملحوظ أو لا يحظى بالتقدير الذي يستحقّه. نأمل أيضًا أن يقوم الممارسون والاختصاصيون الذين يعملون على تعزيز الحوار - سواء الذين ساهموا في هذا العمل أو الذين يقرأونه ويشاركون في الجهود الرامية إلى نشر رسالته - ببناء علاقات جديدة وتبادل الأفكار والتعلّم وإيجاد الدافع لمتابعة العمل المهمّ الذي يضطلعون به.

الحوارُ فنٌّ بحدّ ذاته - فهو نادرٌ وحسّاسٌ ومُعرَّضٌ غالبًا للتجاهُل أو سوء الفهم. أملُنا أن تُساعِد هذه المجموعة، التي تنقل أصواتًا متعدّدة من الحوارات بشأن السلام، على إلهام الحوار بشكلٍ أكبر في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. فقد آنَ الأوان للإصغاء والتعلُّم وتقديم الدعم، وبالتالي للسماح بتطبيق الحوار وتوجيه الإجراءات الوقائية وتلك الرامية إلى بناء السلام.

هنريك هامّارغرين
المدير التنفيذي
مؤسّسة داغ همرشولد

المقدّمة

> لا يهدف الحوار إلى تحليل الأمور، أو الفوز في الجدال، أو تبادل الآراء، بل إلى تعليق آرائك الشخصية والنظر في الآراء الأخرى – الإصغاء إلى آراء الجميع، وتعليقها، واكتشاف المغزى الكامن وراء ذلك كلّه. فإذا استطعنا اكتشاف مغزى آرائنا كلّها، يصبح لدينا مضمونٌ واحدٌ مشترك، حتّى لو لم نكن نتّفق تمامًا. وقد يتّضح أنَّ الآراء ليست مهمّة في الحقيقة – فهي مجرّد افتراضات. وإذا تمكنّا من النظر إليها كلّها، ربّما نستطيع الانتقال بشكلٍ أكثر إبداعًا نحو اتّجاهٍ مختلف. يمكننا بكلّ بساطة مشاركة تقديرنا للمعاني: ومن هذا كلّه، تظهرُ الحقيقة بدون سابق إنذار – ومن دون أن نختارها.
> ديفيد بوم[١]

ربّما تعودُ ممارسةُ الحوار إلى آلاف السنين، وحتّى إلى بداية الحضارة.[٢] في الآونة الأخيرة، ازدادَ الاهتمام بالحوار، وانتشرَ استخدامُ هذا المصطلح وتطبيقه في سياقات بناء السلام والتنمية، إنّما أيضًا في مجالاتٍ أخرى مثل التعليم والسياسة العامة. يمكن أن يُنسَب ذلك جزئيًا إلى الاستقطاب المتزايد والمتنامي في مجتمعاتٍ كثيرة حول العالم، وهو يظهر من خلال المصالح الجيو-سياسية الكبرى والمتضاربة التي تُساهِم أيضًا في تعزيزه. في مسائل متنوّعة مثل الهجرة وتغيّر المناخ وضبط السلاح والحرية الدينية، يتّسم الخطاب بين السياسيين وفي الإعلام وحتّى داخل المجتمعات أو العائلات بمواقف متشدّدة واتّهاماتٍ حاقدة ورفضٍ للحقائق أو الوقائع. ويُنقِص ذلك بشكلٍ كبير من الجهود المطلوبة على المستويات المحلّية والوطنية والدولية من أجل العمل معًا في سبيل التصدّي لتحدّيات التنمية المُلِحَّة في العالم وتحقيق الأهداف الواردة في خطّة ٢٠٣٠. من هنا، يعترف الكثيرون بالحاجة إلى مزيدٍ من المساحة والوسائل للانخراط في حوارٍ صادقٍ، ضمن المجتمعات وبينها، وبين الأطراف السياسية وضمن الهيئات العالمية المتعدّدة الأطراف مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة.

التطوّرات السياقية

من أجل فهم دور الحوار في بناء السلام وفي تعزيز التماسك الاجتماعي اليوم، لا بدَّ من وضعه في سياق ديناميكيات النزاع المتغيّرة، لا سيّما النزاع العنيف، وفي خضمّ التحوّلات في الجهود الدولية لبناء السلام والحفاظ عليه. في هذا الإطار، ينبغي النظر في ثلاثة أبعاد. يتمثّل البُعد الأوّل في خصائص النزاعات العنيفة المتغيّرة، التي تُدوَّل وتتفاقم بشكلٍ مطّرد نتيجة التدخّلات غير المباشرة والتدخّلات العسكرية الخارجية، والتي تترتّب عليها تبعاتٌ عابرة للحدود وإقليمية. وتشمل التطوّرات الأخرى انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية، ونموّ الحركات المتطرّفة العنيفة، والمواقف الدينية المُستخدَمة بغرض الحشد السياسي ولأغراض سياسية أخرى. أمّا النزاعات المتّصلة بالتغيّر المناخي فتؤدّي إلى تهديداتٍ أمنية جديدة، وغالبًا ما تكونُ العلاقة بين النزاع المسلّح والعنف المسلّح غير واضحة، حيث يُساهِم العنف الحضري والعنف المتعلّق بالعصابات والجرائم المنظّمة في نشوءِ حالةٍ من عدم الاستقرار. علاوةً على ذلك، تُشكِّل الحقائق الديموغرافية المتغيّرة وآثار التوسّع الحضري السريع والكبير تحدّيات إضافية على السلام؛ تحدّيات تستدعي استجاباتٍ جديدة، تشمل التوسّع في استخدام الحوار.

يتمثّل البُعد الثاني الأكثر إيجابية في بلوغ اتّفاقات أرفع مستوى في ما يتعلّق بالسلام، بالاستناد أكثر فأكثر إلى العمليات الشاملة والمعقّدة التي تقومُ على أدلّةٍ؛ مفادُها أنَّ زيادة الشمولية تقودُ إلى مزيدٍ من الاستدامة، بالإضافة إلى الاعتراف بدور المرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ على السلام (وهي مفاهيم مُكرَّسة في قرارَيْ مجلس الأمن ١٣٢٥ و٢٢٥٠). يمكن اعتبار اتّفاق السلام في كولومبيا عام ٢٠١٦، الذي يتضمّن أكثر من ٥٠٠ بند، مثالًا على ذلك. وفي حين أنَّ هذا التعقيد يحمل مخاطر مُحتمَلة، مثل زيادة مواطن الضعف خلال التنفيذ والتوقّعات غير الواقعية، إلّا أنّه يسمح أيضًا بتنفيذ الإجراءات المفصّلة والدعم والرصد.

أخيرًا، يتمثّل البُعد الثالث في الاعتراف، ضمن الأوساط المعنية بالسياسات وفي المجتمع الدولي على نطاقٍ أوسع، بالحاجة إلى الحفاظ على السلام مع الوقت، باستخدام مقاربة شاملة تتمحور حول الوقاية. إنَّ القرارَيْن التوأمَيْن بشأن استعراض هيكل الأمم المتّحدة لبناء السلام (اللذين يُشار إليهما بـ"القرارَيْن بشأن الحفاظ على السلام")، **المُعتمَدَيْن** من قِبَل الجمعية العامة ومجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٦، يعترفان بالحفاظ على السلام بوصفه هدفًا وعمليةً تشتمل على أنشطة رامية إلى منع انتشار النزاع وتصاعده واستمراره وتكراره، ومعالجة الأسباب الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع لإنهاء الأعمال العدائية، وضمان تحقيق المصالحة الوطنية، والانتقال نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية.[٣] يبرُز أيضًا وعي شديد بالحاجة إلى تخصيص عدد أكبر من الموارد لبناء السلام وبذل جهود مستمرّة لتطوير وسائل واستراتيجيات تمويل جديدة. وفي هذا الإطار، يزداد احتمال تطبيق الحوار كأداة فعّالة ومقاربة مفيدة لتعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

عن التعاريف

غالبًا ما يُستخدَم مصطلح الحوار باللغة العامية للإشارة إلى أيّ نوع من المحادثات، حتّى أنّه يُعتبَر في بعض الأحيان مُرادِفًا لمصطلح النقاش أو حتّى الجدال، وكثيرًا ما يُربَط أو يُجمَع بمفهوم "الوساطة". لا تقدّم هذه الوثيقة أو لا تطرح أيّ تعريف محدّد للحوار، بل تسعى إلى الاعتراف بالقوّة والجمالية الكامنة في تنوّع التفسيرات المُعطاة لهذا المصطلح، سواء من حيث معناه أو كيفية تطبيقه. في الوقت نفسه، يهدف هذا المنشور إلى الإسهام في تحقيقِ فهمٍ أكثر دقّةً للفوارق التي تُميِّز الحوار عن سائر أشكال التواصل، كما يسعى المنشور أيضًا إلى تسهيل البحث في الارتباط الوثيق بين الحوار والوساطة وكيفية مساهمة كلّ منهما في دعم الآخر - من الناحية النظرية ومن تجارب البلدان - وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الخارجية التي تدعم جهود السلام على نطاقٍ أوسع.

تُشير المقالات في هذه الوثيقة إلى تنوّع الطرق التي يمكن التعريف بها عن الحوار وتطبيقه. يُستهَلّ كلّ فصل بتعريفٍ لكيفية فهم الحوار في سياق المقال المحدّد ومن وجهة نظر مؤلّف هذا المقال. بالتالي، يمكن، من خلال النظر إلى أولى الكلمات في كلّ فصل، تكوين فكرة سريعة عن النطاق والاختلافات.

ينطلق معظم المؤلّفين في هذه الوثيقة من فكرة أنّ الحوار يهدف إلى زيادة الفهم المتبادل لموقف الشخص نفسه ولمواقف الآخرين. لكنَّ الآراء تتفاوت إلى حدٍّ ما حول ما إذا كانَ على عملية الحوار أن تُركِّز على تحقيق نتيجة قائمة على المسألة (ما يُساهِم في حلّ النزاع) أو ما إذا كانت ممارسة الحوار نفسها - أي إيجاد مساحة آمنة وآلية مناسبة لتبادل وجهات النظر ودرس الافتراضات وتعزيز العلاقات - هي الهدف الرئيسي، حيث تُعتبَر النتائج المتعلّقة بحلّ المسائل ثانوية.

ويظهر هذا الاختلاف أيضًا في المؤلّفات الأكاديمية حول الحوار.[٤] كانَ ديفيد بوم، الاختصاصي في مجال الفيزياء النظرية الذي اشتهر على نطاقٍ واسع بفضلِ إنجازاتٍ كثيرة، أبرزها مقالته الكلاسيكية "عن الحوار"، مؤيّدًا معروفًا للتفسير الثاني للحوار، مُعرِّفًا عنه بأنّه عملية تقومُ على "إفساح المجال للأحكام والافتراضات" وإيجاد "معانٍ مشتركة".[٥] في المقابل، يُركِّز هارولد سوندرز من "معهد الحوار المستدام" على تحويل العلاقات، مُشدِّدًا على أنَّ "الميسّرين والمشاركين يبحثون دائمًا عن ديناميكيات العلاقة التي تسبّب المشاكل والتي يجب تغييرها للتمكّن من حلّ المشاكل".[٦]

وفي حين يبدو أنَّ بعض المؤلّفين في هذه الوثيقة يمتثلون للرأي الذي يعتبر أنّ "العملية هي الهدف"، إلّا أنّهم يعترفون جميعًا بأهمية أن تأتي النتيجة على شكل حلّ أو تغيير، سواء أكانَ فوريًا أم لاحقًا، مُشدِّدين على أنَّ الحوار الذي يُعتبَر كلامًا من دون فعل قد يؤدّي في نهاية المطاف إلى تفاقم التوتّرات أو النزاعات، بدلًا من أن يترك أثرًا إيجابيًا. بالتالي، يشدّد بعض المؤلّفين على الروابط المهمّة بين الحوار والوساطة أو عمليات التفاوض.

تطبيقات الحوار والاعتبارات المتعلّقة بالتنفيذ

تقدّم هذه الوثيقة لمحةً عن تعدّدية الطرق التي يُطبَّق بها الحوار والتي يمكن أن يُطبَّق بها، من أجل معالجة النزاع وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام، بدءًا بالسياقات التي أنهكها العنف المسلّح المستمرّ مثل أفغانستان أو الصومال، وصولًا إلى حالات النزاع التي تبدو مستعصية مثل إسرائيل وفلسطين، بالإضافة إلى البلدان والمجتمعات التي توصف عادةً بالسلمية مثل السويد. وعلى الرغم من أنّها تتنوّع بشكل كبير، إنّما تظهر فيها بعض المواضيع المشتركة، بما في ذلك أسباب ونتائج تطبيق الحوار، فضلًا عن بعض الاعتبارات المهمّة لتصميم وتيسير عمليات الحوار.

يُعرِّف عدد كبير من المؤلّفين عن استخدام الحوار باعتباره أداة أساسية لتعزيز الشمولية، وإشراك النساء والشباب والفئات المهمّشة وغيرهم من الجهات الفاعلة التي لا تكون عادةً في صلب عمليات وضع السياسات أو المفاوضات. يُشير مقال بورجا بالاديني كيف أنّ الحوار المعزّز خلال الجهود الرامية إلى رصد اتّفاق السلام في كولومبيا يسمح لمجموعات أصحاب المصلحة بالبقاء على اطّلاع على عملية السلام، بالإضافة إلى الحصول على الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم ووجهات نظرهم وتحديد العوامل التي ما زالت تشكّل خطرًا وتقود إلى النزاع. وتمّ التشديد على إمكانية إشراك الشباب بشكل بنّاء والتصدّي لتصوّرات التهميش لدى الشباب من خلال الحوار في عددٍ من المقالات، بما فيها مقالات قيس أسعد وسارة دولا كما في المقالات المُعَدّة من قِبَل المنظّمات الأعضاء في الشبكة المتّحدة لبُناة السلام الشباب.

طُرِحَ أيضًا موضوعٌ مشترك تمثّلَ في قدرة الحوار على تحويل العلاقات الرأسية المتوتّرة بين الدولة والمجتمع، أو تعزيز ثقة المواطنين في الحوكمة والمؤسّسات الرسمية. بالاستناد إلى سنوات الخبرة المتعدّدة التي اكتسبتها منظّمتها في العمل في وادي الأردن، تُشدِّد يانا أبو طالب على الجانب الجوهريّ لبناء السلام من أجل إقامة روابط بين واضعي السياسات والجهود المبذولة على صعيد المجتمع، وتعتبر الحوار وسيلةً فعّالة للقيام بذلك. ويقدّم مقال محمد شايل بيلو وسايمون ريتشاردز تجارب من الصومال، حيث يلعب الشيوخ دورًا أساسيًا في تعزيز الحوار داخل القبائل وبينها، كما يُساهِمون في الصلات البالغة الأهمية بين عمليات بناء السلام الرسمية وغير الرسمية في البلد.

تطرح المقالات عدّة اعتبارات مهمّة لنجاح عمليات الحوار. يشدّد عدد كبير من المؤلّفين على أهمية التحضير الشامل والدقيق الذي يتضمّن بناء الثقة والتأكّد من توفّر الظروف الأساسية، مثل استعداد المشاركين للإصغاء بصدق، واحترام وجهات نظر الغير ومشاركة آرائهم بعيدًا عن الخوف من الانتقام. تشدّد المقالات أيضًا على الحاجة إلى المتابعة والمشاركة

المستمرّة. ويُعتبَر دور وهوية الميسّر أساسيَّيْن لتحقيق النجاح، كما تعترف معظم المقالات أنّ ذلك يستدعي موافقة جميع المشاركين، بالإضافة إلى "التحيّز المتساوي بين جميع الأطراف". أخيرًا، يعتبر عدد من المُساهِمين في الوثيقة أنّ الإعلام، لا سيّما وسائل التواصل الاجتماعي، هو قوّة أساسية واعتبار رئيسي، من شأنه أن يدعم أو يعزّز مكاسب الحوار كما من شأنه أن يقوّض العملية من خلال زيادة الاستقطاب ونشر المعلومات المغلوطة.

هدف الوثيقة وأقسامها

يهدف هذا المنشور إلى تعميق الفهم والوعي المتعلّقيْن بالحوار، بوصفه جانبًا أساسيًا وأداةً رئيسية لبناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق استكشاف المقاربات ووجهات النظر المختلفة بشأن استخدام الحوار في السياقات المتنوّعة. يشدّد هذا المنشور أيضًا على حالات النجاح والتحدّيات المكتسبة من هذه التجارب، تاركًا الكلام لقصص الممارسين والاختصاصيين الذين يعملون على الحوار ومن أجل الحوار. في الوقت عينه، يُعتبَر المنشور موردًا من الموارد التي تعزّز التبادل بين الجهات الفاعلة في مختلف أنحاء العالم وعلى مختلف الأصعدة. يعمل معظم المؤلّفين لدى منظّماتٍ تتولّى دعم أو تيسير الحوار، وفي جعبتها سنوات عديدة من الخبرة في هذا المضمار، كما تتمتّع بسمعة مرموقة فيه. لكنْ، تجدرُ الإشارة إلى أنّ المقالات تُمثِّل وجهات نظر المؤلّفين حصرًا.

تنقسم الوثيقة إلى ثلاثة أجزاء، والهدف من هذا التقسيم هو تنظيم المنشور، إلّا أنَّ الأجزاء مترابطة ومتداخلة إلى حدٍّ ما. يتمحور الجزء الأوّل حول الاعتبارات النظرية والمفاهيمية المتعلّقة بالحوار؛ في حين يستعرض الجزء الثاني التجارب المتعلّقة بمبادرات الحوار انطلاقًا من تطبيقها في سياقات مختلفة؛ وتهدف المقالات في الجزء الثالث إلى تسليط الضوء على مواضيع معيّنة ضمن تجارب الحوار ومن وجهات نظر أصحاب المصلحة المختلفين.

في الجزء الأوّل من الوثيقة، يقدّم مقال هينّينغ ملبر لمحةً خلفية عن مسيرة داغ همرشولد وعمله. يستعرض كاتبُ المقال أمثلةً تُبيِّن كيف أنَّ نهج الأمين العام الحواري الطبيعي جعلَ منه موظّفًا مدنيًا ومُفاوِضًا ماهرًا، مُعتبِرًا أنَّ هذا النهج ما زالَ ذا أهمية إلى يومِنا هذا. ثمّ يأخذنا سيباستيان كراتزر في جولةٍ على التطوّرات التي شهدتها العقود الأخيرة، بالإضافة إلى الإضاءة على التغيّرات الأخيرة في ما يتعلّق بكيفية إجراء عمليات صنع السلام وبناء السلام. يُقدِّم أيضًا تجارب من عمله وعمل زملائه في مركز الحوار الإنساني، وتحديدًا في مجال تعزيز عمليات السلام في عددٍ من السياقات المختلفة. وقد أشارَ أيضًا إلى بعض الاختلافات والروابط بين الحوار والوساطة. وفي المقال الثالث، تتناول جنّى غريف دور ميسّر الحوار المُحايِد وتُسلِّط الضوء على الخصائص الأساسية والمهارات الضرورية التي تعتبرها لازمة للقيام بهذا الدور بنجاح.

في الجزء الثاني، تُطرَح أمامنا تطبيقاتٌ مختلفة للحوار في سياقات متنوّعة وبإشراك مستويات متعدّدة من الجهات الفاعلة. يمكن رؤية قدرة الحوار على معالجة مجموعة واسعة من حالات النزاع وتعزيز عملية بناء السلام، من خلال جهود الحوار في مستوى المسار الأول في فنزويلا التي يتناولها مايكل كاميلّيري وريفا كانتوويتز في مقالهما، أو من خلال الجهود الدؤوبة لمنتدى العائلات الثكلى للربط بين الإسرائيليين والفلسطينيين على المستوى الشخصي، بحسب وصف روبي داميلين. من جهة أخرى، تُبيِّن تجارب برنارد لورو في السويد إمكانية تطبيق الحوار في السياقات كافّة، وتؤكّد أنّ بعض القواعد والاعتبارات الأساسية هي نفسها من أجل التأكّد من تحقيق نتيجة ناجحة لهذه الجهود، بغضّ النظر عن السياق الجغرافي. لكنْ، يُعتبَر مقالُه مختلفًا، إذ يقترح أنّ الحوار يمكن أن يكون مفيدًا لتحديد مجالات الاستقطاب وللسماح بتوسيعها قبل محاولة إيجاد قاسم مشترك.

يتطرّق الجزء الثالث من الوثيقة إلى الحوار من زاوية مجالات ووجهات نظر مواضيعية محدّدة، مع الإشارة إلى أنَّ ذلك يشمل مجموعة محدودة من تلك المجالات ووجهات النظر التي يمكن تطويرها بواسطة عدد من المواضيع المختلفة، وهي أيضًا على نفس القدر من الأهمية. يوفّر المقال الأوّل الذي أعدَّه صامويل رزق نظرةً عن الجهود الأخيرة التي بذلها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لدعم مبادرات الحوار الوطنية والمحلّية، مُقدِّمًا أمثلة من مجموعة متنوّعة من السياقات. يشدّد المقال على أهمية الشمولية وقبول حدود أعلى للمخاطر لكي تُحقِّق الجهات الفاعلة الدولية نجاحًا في هذه الأنواع من الجهود الرامية إلى بناء السلام. في المقال الثاني، يُبيِّن بيتر والنستين كيف يمكن للحلقة الدراسية الأكاديمية أن تُشكِّلَ نموذجًا مفيدًا لتعزيز الحوار، لا سيّما في حالات النزاع المطوّل، ويستند في ذلك إلى تجربته في إشراك الإسرائيليين والفلسطينيين في هذا النوع من المبادرات في السنوات التي سبقَت اتّفاق أوسلو. وتُقدِّم المقالات الثلاثة التالية المُعدّة من قِبَل سينتيا واكونا والياس علمي وسارة دولا أدلّةً على عمل الشباب المهمّ ومشاركتهم في تعزيز الحوار في مجتمعاتهم المحلّية، وتشدّد على أهمية استكمال الحوار أو إتباعه بأنشطة تُطوِّر إمكانيات الشباب وتُعزِّز الأفكار أو الإجراءات المقترحة التي تنشأ عن النقاشات.

وفي فصل رافاييل تيسزبلات، تُستعرَض أمامنا لمحةٌ عن استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الحوار بين الثقافات، بالإضافة إلى إمكانات تحسين استخدام هذا النوع من الأدوات بشكلٍ أكبر. تُسلِّط سلمى مالك الضوء في مقالها على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الحوار، وتستند إلى تجاربها الخاصّة ووجهة نظرها من جنوب آسيا. أمّا الفصلان الأخيران في الجزء الثالث المُعَدّان من قِبَل إيدلا بوسكاري وأليسّاندرو روسّي وأنتي بنتيكاينين فيتطرّقان إلى الأسئلة الأساسية والصعبة حول كيفية تقريب المعتقدات ووجهات النظر العالمية من خلال الحوار، وكيف يمكن للحوار أن يُعزِّز التعافي والمصالحة. نأمل أن تُوفِّر المقالات في هذه الوثيقة أمثلةً وأفكارًا مفيدة لتحفيز التفكير

والبحث بشكل أكبر في الطرق التي يمكن أن تدعم بها مبادرات الحوار الجهود المحلّية والعالمية للحفاظ على السلام ولتحقيق خطّة عام ٢٠٣٠ الطموحة، مع شمل الجميع في ذلك. نظرًا إلى الحاجة المُلِحَّة إلى العمل معًا على كافّة المستويات وفي ظلّ الانقسامات السياسية والإيديولوجية وغيرها للتصدّي للتحدّيات العالمية الراهنة وبناء مجتمعات أكثر شمولًا وسلمًا وعدلًا، ربّما تُوفِّر هذه الوثيقة بعض الإلهام حول كيفية تجنّب "حوارات الصمّ" وتأييد الحوار الذي يعزّز التفاهم المتبادل بصدق.

الحواشي

[١] ديفيد بوم، On Dialogue عن الحوار، (Abingdon, Oxon: Routledge, ٢٠٠٤).

[٢] في مقدّمة بيتر ستيرنز، Peacebuilding Through Dialogue, Education, Human Transformation and Conflict Resolution بناء السلام من خلال الحوار، والتعليم، والتحويل البشري، وحلّ النزاع،(Charlottesville, VA: George Mason University, 2019)، يقدّم ستيرنز خلاصةً مفيدة عن بعض الاستخدامات المبكرة للحوار وتطوّرها وأهميتها في السياق الراهن.

[٣] الجمعية العامة للأمم المتّحدة، "قرار مُعتمَد من قِبَل الجمعية العامة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، استعراض هيكل الأمم المتّحدة لبناء السلام"، (قرار الجمعية العامة، A/RES/70/262، الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛
مجلس أمن الأمم المتّحدة، "قرار مُعتمَد من قِبَل مجلس الأمن في اجتماعه رقم ٧٦٨٠ في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧"، (S/RES/2282، مجلس أمن الأمم المتّحدة، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦).

[٤] يمكن الاطّلاع على نظرة شاملة عن هذه الأفكار وبحثٍ أكثر تعمّقًا فيها في عمل آن كيليهر، "Applying an Academic/Practitioner Analysis to Community Dialogue's Practice" "تطبيق التحليل الأكاديمي/الاختصاصي في ممارسة الحوار المجتمعي"، ربيع ٢٠١٦.

https://www.communitydialogue.org/content/academic-analysis-cd-practice

[٥] د. بوم، On Dialogue عن الحوار، ص. ٣٢. (انظر الحاشية ١.).

[٦] هارولد ه. سوندرز، "Sustained Dialogue in Managing Intractable Conflict" "الحوار المستدام في إدارة النزاع المستعصي"، Negotiation Journal، المجلّد 19، الإصدار 9، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ص. ٨٧.

الجزء الأوّل:

وضع مفهوم للحوار

الجزء الأوّل:

داغ همرشولد عن الحوار
بقلم هينّينغ ملبر ١٩

معًا أفضل: الاتّجاهات السائدة في الحوار والوساطة
بقلم سيباستيان كراتزر ٢٧

الذكاء العاطفي والتواضع و"السيسو":
المتطلّبات لتيسير الحوار
بقلم جنّى غريف ٤١

هينّينغ ملبر

هو المستشار الأوّل والمدير الفخري في مؤسّسة داغ همرشولد. عملَ بصفة مُحاضِر أوّل في العلاقات الدولية في جامعة كاسل، وتولّى منصب مدير وحدة أبحاث السياسات الاقتصادية الناميبية في ويندهوك، ومنصب مدير الأبحاث في معهد أفريقيا لبلدان الشمال الأوروبي في أوبسالا. يعمل هينّينغ ملبر كأستاذ استثنائي في جامعة بريتوريا وفي مركز الدراسات الجندرية والأفريقية في جامعة الولاية الحرّة في بلومفونتين، وباحث أقدم لدى معهد دراسات الكومنولث/جامعة لندن. يحمل ملبر شهادة دكتوراه في العلوم السياسية وتأهيلًا في الدراسات الإنمائية. في ٢٠١٧، انتُخِبَ رئيسًا للرابطة الأوروبية لمعاهد البحث والتدريب في مجال التنمية.

داغ همرشولد عن الحوار

بقلم هينّينغ ملبر

"أن تكونَ على علمٍ بدوافع سلوكك الخاصّ أهمّ من أن تفهم دوافع الغير.
"وجه" الآخر أهمّ من "وجهك". فإذا كنت، أثناء إرضاء قضية الشخص الآخر، تسعى إلى الحصول على شيءٍ لنفسك، فلا يمكنك أن تأمل النجاح.
يمكنك فقط أن تأمل إيجاد حلّ دائم للنزاع إذا تعلّمت النظر إلى الآخر بطريقة موضوعية، ولكنْ عليك أيضًا أن تُحاوِل اختبار مصاعبه كما لو كانت تطالك شخصيًا."

داغ همرشولد

دوّن داغ همرشولد ذلك في مذكّرته الخاصّة عام ١٩٥٥، التي نُشِرت لاحقًا بعد وفاته.[١] على الرغم من الإخفاقات والنكسات، يمكن اعتبار همرشولد وسيطًا ناجحًا طبَّقَ مبدأ الحوار في مفاوضات النزاع.[٢] وقد اختُبِرت مهاراته الدبلوماسية إلى أقصى حدودها في حالات متعدّدة، أبرزها خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ وفي الكونغو بين عامَيْ ١٩٦٠ و١٩٦١. أظهرَت هذه الحالات فُرَص ومحدودية منصبه وكذلك الفُرَص الكامنة لدى الأمم المتّحدة ومحدوديتها خلال فترة الحرب الباردة.[٣]

كتبَ همرشولد في مذكّرته الخاصّة عام ١٩٥٢: "لا تنكروا أبدًا تجربتكم أو قناعاتكم الخاصّة من أجل السلام والهدوء".[٤] وذكرَ: "من السهل أن يكون المرء لطيفًا، حتّى إزاء العدو - بسبب ضعف الشخصية".[٥] بالنسبة إليه، الحوار يعني التبادل الصادق للآراء بناءً على قناعات المرء، مع الرغبة في الاستماع إلى الآخر وفهمه، من أجل التوصّل إلى حلٍّ مشترك. وشرحَ أنّه بالنسبة إلى الموظّف المدنيّ الدولي، يتطلّب ذلك نقطة انطلاق تتمثّل في خدمة مخلصة للقِيَم المُكرَّسة في الأُطُر المعيارية للأمم المتّحدة. إنّه الثبات، المطلوب أيضًا من أجل الموثوقية:

> إنّ علاقاتنا بسائر الناس لا تُحدِّد موقفنا تجاه المُثُل، بل تُحدَّد من خلال مُثُلنا. وإذا كان موقفُنا ثابتًا، ينبغي أن نبقى ثابتين في ولائنا. أمّا إذا كانَ موقفُنا متحيّزًا فسيكون ولاؤنا منقسمًا أيضًا.[٦]

لا يمكن فصل قناعات داغ همرشولد عن كلمة وروح ميثاق الأمم المتّحدة. وهو لم يُفرِّق بين السياسي والشخصي. وكانَ ذلك صيغةً مُبكِرة من صِيَغ الفكرة القائلة بأنَّ الشخصي يتماهى مع السياسي، وبأنَّه على المرء أن يلتزم بقناعاته على كافّة الأصعدة. في الإطار عينه، أشارَ في عام ١٩٥٦ خلال أزمة السويس قائلًا:

> الالتزام "الكبير" يحجب الالتزام "الصغير" بسهولة. لكنْ، من دون التواضع والدفء اللذين عليك أن تطوّرهما في علاقاتك مع العدد القليل من الأشخاص الذين ترتبط بهم شخصيًا، لن تتمكّن إطلاقًا من القيام بأيّ شيء من أجل الأغلبية.[٧]

هدفَت دبلوماسيتُه الهادئة إلى التماس التبادلات السرّية كتدابير لبناء الثقة. وأتاحَ ذلك الفرصةَ للآخرين لتفسير وجهات نظرهم في النزاع - إنَّما سمحَ له أيضًا بأن يفعل الأمر نفسه. فكانَ الانفتاح على "الغيرية" واحترامها، من دون المساس بالمبادئ الأساسية الواردة في الميثاق، النقطةَ التي انطلقَ منها في جهوده الرامية إلى إيجاد حلّ. وتوخّى الحذر بشكل خاصّ في طبيعة تواصله:

> **احترام الكلمة** هي الوصية الأولى في هذا المجال، وهي تسمح للمرء بأن يتعلّم النضج - من الناحية الفكرية والعاطفية والأخلاقية. احترامُ الكلمة - استخدامها بعنايةٍ دقيقة وبمحبّةٍ صادقة ونزيهة للحقيقة - هو أمرٌ ضروريّ لتحقيق النموّ في المجتمع أو بين البشر. فسوء استخدام الكلمة هو إظهارُ الاحتقار للإنسان. ويؤدّي ذلك إلى تقويض الجسور وتسميم الآبار، فيتراجع الإنسان في مسار تطوّره.[٨]

واقتضى هذا الفهم أيضًا استخدام اللغة لاستحداث مساحة إضافية للمناورة. ففي حين اشتكى داغ همرشولد من نقص الوضوح في قرارات مجلس الأمن المتعلّقة ببعثة الكونغو، أشارَ المُنظِّر السياسي إرنست و. لوفيفر في الوقت نفسه إلى أنَّ همرشولد استخدمَ الغموض في بعض قراراته المتعلّقة بكيفية تطبيق المهمّة على أفضل نحو:

> اعتبرَ هذا الغموض ضروريًا لإعطائه مجالًا كافيًا للتصرّف بفعّالية، حيث كان الاتّفاق يقتصر على ضرورة القيام بأمرٍ ما. وانتقده البريطانيون والفرنسيون على هذه الميزة. فدعاه ممثّلٌ فرنسيّ ذات مرّة "سيّد الغموض المحسوب".[٩]

أمين عام الأمم المتّحدة داغ همرشولد (إلى اليمين)، والسيّد هنري كابوت لودج، جونيور، ممثّل الولايات المتّحدة لدى الأمم المتّحدة (إلى اليسار)، في مشاورةٍ غير رسمية بشأن هنغاريا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.
الصورة: صورة للأمم المتّحدة.

داغ همرشولد. الصورة: صورة للأمم المتّحدة

بحسب بيتر والنستين (أستاذ سابق في مؤسّسة داغ همرشولد في أوبسالا)، هدفَت دبلوماسية همرشولد إلى:

> إيجاد اهتمامات مشتركة بين الأطراف، قبل أن يكتشفوا الاختلافات التي لا يمكن التوفيق بينها. فالتصرُّف في مرحلةٍ مبكرة وبسرعة وبعد التفكير المتأنّي: تلك كانت قوّة همرشولد الخاصّة.[I]

ومن الأمثلة على ذلك نجاحه في الحصول على تفويض للقيام بالوساطة في أزمة السويس، على الرغم من معارضة المملكة المتّحدة وفرنسا (بالتحالف مع إسرائيل)، من خلال تأمين دعم الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي بناءً على مصالح مشتركة في ذلك الوقت. فتفادى، بالتالي، أن يُستخدَم حقّ النقض على اقتراحه. وفي حركة ذكية أخرى، قُدِّم مشروع القرار إلى المجلس من قِبَل تونس. والباقي معروفٌ.
ذكرَ براين أوركوهارت، وهو موظّف الأمم المتّحدة الأطول خدمةً في تلك الفترة (انضمّ إلى المنظّمة في عام ١٩٤٥ وعملَ بشكلٍ وثيق مع خمسة أمناء عامّين):

> كان همرشولد يُراعي بشكل استثنائي صعوبات وحساسيات الأشخاص الذين كانَ يتعامَلُ معهم. امتلكَ موهبةً مميّزة في اقتراح حلول فعّالة يمكن أن يوافق عليها أطراف النزاع من دون استياء. وتمثّل أحد العوامل الأساسية لنجاحه كمُفاوِض في قدرته على الحفاظ على إمكانية التحرّك والتنقّل، وتجنّب محاصرتِه أو إلزام الآخرين باتّخاذ مواقف عامة متشدّدة يصعُب عليهم تغييرُها. من خلال الحفاظ على حريته، استطاعَ غالبًا إحراز تقدّم موضعيّ، حتّى في الحالات التي بدَت مستحيلة. وسمحَ له حسن توقيته بإبقاء البدائل متاحة، وبإيجاد خيارات جديدة وغير متوقّعة للأطراف في الوقت المناسب. وفي المآزق الواضحة، كانَ بارعًا في إيجاد مفهوم جديد يمكن للأطراف المتنازعة أن تفهمه وتنتهزه من دون فقدان ماء الوجه.[II]

كانَ "نهج همرشولد" واضحًا في أخلاقياته، ومفهومه للتضامن، وتبنّيه للقِيَم العالمية الأساسية وحقوق الإنسان، واحترامه لتعدُّدية الهويات وسط الأسرة الإنسانية، وإيمانه بأنَّ محور السياسات يكمُن، في نهاية المطاف، في الطبيعة الداخلية للجهات المعنية. وما زالت مقاربته للوساطة وبناء السلام والحفاظ عليه مُفيدةً حتّى يومنا هذا:

- الاعتراف بالمصالح المختلفة كنقطة انطلاق لاستكشاف التسويات لنزاعٍ ما (بما في ذلك الحلول التوفيقية لحفظ ماء الوجه).
- الاستعداد للإصغاء والفهم قبل تقديم الآراء الشخصية بشأن حلٍّ مُحتمَل.

• التصميم على احترام روحية ميثاق الأمم المتّحدة وأحكامه باعتباره المبدأ التوجيهي الوحيد للقِيَم التي ينبغي حمايتها والسياسات التي ينبغي اتّباعها.

• الصمود في مقاومة أيّ محاولة لاستخدامنا كأداة من قِبَل أيّ دولة عضو بسبب تأثيرها أو توجّهها السياسي.

• الإيمان بأنَّ كلّ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة تستحقّ الاحترام، وبأنَّ الأمم المتّحدة موجودةٌ لمساندة الضعفاء والأقوياء على حدّ سواء.

• الاقتناع بأنَّ أيَّ اتّفاق دائم على الصعيد الدولي ينبغي أن يتمّ التوصّل إليه من خلال أمانة الأمم المتّحدة وعبرها. وينبغي أن تكون الأمانة مسؤولةً دائمًا عن الرقابة النهائية على تدخّلات الأمم المتّحدة والحفاظ على هذه الرقابة، لا سيّما من خلال الصلاحية التنفيذية الممنوحة للأمين العام.

• آمنَ همرشولد إيمانًا راسخًا في ما نسمّيه اليوم بـ"الشمولية": أهمية العمل والتواصل مع الوكالات والجهات الفاعلة المتعدّدة، كلٌّ في مجاله الخاصّ وعلى قدم المساواة. عند افتتاح معرضٍ للفنّ الآسيوي في ١٩٥٦، أشارَت مداخلته إلى طريقة تفكير الشخص الراغب والقادر على تخطّي الحدود الثقافية بعيدًا عن أيّ فوقية: "عندما تتمكّن آسيا من التكلُّم - كآسيا - مع الغرب، وعندما يتعلّم الغرب الإصغاء والردّ بروح العلاقة الجديدة والمتساوية، عندئذٍ تستفيد البشرية جمعاء في كلّ أنحاء العالم من ذلك".[١٢]

في نواحٍ كثيرة، رأى دوره الخاصّ في الاعتراف بالأشخاص الذين لا يتمّ إشراكهم في الحوار والمفاوضات وعملية البحث عن حلول دائمة، واحترام هؤلاء الأشخاص. ومن المؤسف أنَّ هذه القناعة أدَّت إلى قرارٍ نتجَ عنه وفاته ووفاة ١٥ شخصًا آخر برفقته في ذلك الوقت. فأفضَت الجهود الرامية إلى إحلال السلام في الكونغو من خلال إنهاء انفصال إقليم كاتنغا إلى مواجهاتٍ عسكرية بين الخوذات الزرقاء وقوّات المعارضة في كاتنغا خلال شهرَيْ آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٦١، ما عرَّضَ البعثة كلّها للفشل. فور وصوله إلى الكونغو، أخذَ همرشولد المبادرة تلقائيًا بشكلٍ يفوق مهمّته لتنظيم مفاوضات مباشرة مع قائد القوّات الانفصالية مويس تشومبي. واتّفقا على البحث عن أرضيةٍ مشتركة في لقاءٍ شخصي في ندولا، مدينة التعدين في روديسيا الشمالية، قرب الحدود الكونغولية. لكنَّ الاجتماع لم يحصل قطّ. فمع اقتراب طائرة الأمين العام من مطار ندولا في ليلة ١٧/١٨ أيلول/سبتمبر، تحطّمت في ظروف لا تزال حتّى الآن غير مُحدَّدة.[١٣]

الحواشي

[١] داغ همرشولد، Markings العلامات، (نيويورك: بالانتاين، ١٩٩٣)، ص. ٩٦.

[٢] انظر براين أوركوهارت، Hammarskjold همرشولد، (نيويورك: Harper & Row، 1972):

مانويل فروهليتش، Political Ethics and the United Nations. Dag Hammarskjöld as Secretary-General الأخلاقيات السياسية والأمم المتّحدة. داغ همرشولد كأمين عام، (لندن ونيويورك: Routledge، 2008):
روجيه ليبسي، Hammarskjöld: A Life همرشولد: مسيرة حياة، (Ann Arbor، ميشيغان: منشورات جامعة ميشيغان، ٢٠١٣):
كارستن ستان وهينّينغ ملبر (محرّران)، Peace Diplomacy, Global Justice and International Agency: Rethinking Human Security and Ethics in the Spirit of Dag Hammorskjöld دبلوماسية السلام، العدالة العالمية والوكالة الدولية: إعادة النظر في الأمن البشري والأخلاقيات في روحية داغ همرشولد، (كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج، ٢٠١٤).

[٣] انظر هينّينغ ملبر، Dag Hammarskjöld, the United Nations and the Decolonization of Africa داغ همرشولد، الأمم المتّحدة وإنهاء الاستعمار في أفريقيا، (لندن: Hurst and New York: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١٩).

[٤] داغ همرشولد، Markings العلامات، ص. ٧١.

[٥] المرجع نفسه، ص. ٧٠.

[٦] داغ همرشولد، "الخدمة الدولية". مداخلة في John Hopkins University Commencement Exercises، بالتيمور، ماريلاند، ١٤ حزيران/يونيو ١٩٥٥، في Andrew W. Cordier/Wilder Foote(محرّران)، Public Papers of the Secretary-General of the United Nations. Volume II: Dag Hammarskjöld 1953-1956 (نيويورك ولندن: منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٧٢)، ص. ٥٠٣.

[٧] داغ همرشولد، Markings العلامات، ص. ١١٣.

[٨] المرجع نفسه، ص. ٩٤. (الخطّ المائل الداكن موجود بالخطّ المائل في النسخة الأصلية).

[٩] إرنست و. لوفيفر، Uncertain Mandate. Politics of the U.N. Congo Operation تفويض غير واضح. سياسة عملية الأمم المتّحدة في الكونغو، (بالتيمور، ماريلاند: منشورات جون هوبكينز، ١٩٦٧)، ص. ٣٠.

[١٠] بيتر والنستين، Dag Hammarskjöld داغ همرشولد، (ستوكهولم: المعهد السويدي، ٢٠٠٤)، ص. ٤٠.

[١١] براين أوركوهارت، Dag Hammarskjöld: The Private Person in a Very Public Office "داغ همرشولد: الشخصية الخاصّة في منصبٍ عام جدًا"، في Robert S. Jordan (محرّر)، Dag Hammarskjöld Revisited. The UN Secretary-General as a Force in World Politics، (دورهام، كارولاينا الشمالية: منشورات كارولاينا أكاديميك، ١٩٨٣)، ص. ١٤٠.

[١٢] داغ همرشولد، "Remarks at the Metropolitan Museum of Art on the occasion of the opening of a special loan exhibition, Asian Artists in Crystal"، نيويورك، ٨ آذار/مارس ١٩٥٦، في Andrew W. Cordier/Wilder Foote (محرّران)، Public Papers of the Secretary-General of the United Nations. Volume II: Dag Hammarskjöld ١٩٥٦-١٩٥٧، (نيويورك ولندن: منشورات جامعة كولومبيا، ١٩٧٣)، ص. ٦٠.

[١٣] للاطّلاع على التفاصيل، انظر سوزان ويليامز، Who Killed Hammarskjöld? The UN, the Cold War and White Supremacy in Africa مَن قَتَل همرشولد؟ الأمم المتّحدة، الحرب الباردة وفوقية البيض في أفريقيا، (لندن: Hurst، 2011). للاطّلاع على ملخّصٍ للتحقيقات التي أجرتها الأمم المتّحدة منذ ذلك الوقت وحتّى نهاية عام ٢٠١٨، انظر الفصل ٧ في هينّينغ ملبر، العمل المذكور؛ قُدِّمت تفاصيل إضافية جديدة في مورن بيكار، Ils ont tué Monsieur H. Congo, 1961 Le complot des mercenaires Français contre l'ONU. (باريس: Seuil، 2019).

سيباستيان كراتزر

يعمل سيباستيان كراتزر كموظّف مشاريع في برنامج دعم الوساطة والسياسات لدى مركز الحوار الإنساني في جنيف. وهو يركّز في عمله على التخطيط الاستراتيجي، وتحليل النزاع والاتّجاهات والمسائل الأمنية، والتعلّم، بالإضافة إلى الدعم العملاني والتنفيذي. عَمِلَ كراتزر سابقًا مع وحدة بناء السلام في السودان التابعة لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في دارفور، ومع معهد التنمية الخارجية والسفارة الألمانية في كولومبيا. وتولّى لفترةٍ وجيزة دعمَ نائبٍ في لجنة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في البرلمان الألماني. نشرَ مقالات ودراسات متعدّدة في ميدان العلاقات الدولية وساهمَ في عددٍ منها. يحمل كراتزر شهادة ماجستير في الدراسات الدبلوماسية من كلّية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.

معًا أفضل
الاتّجاهات السائدة في الحوار والوساطة

بقلم سيباستيان كراتزر

> يُفهم الحوار بشكل عام على أنّه آلية شاملة بطبيعتها للتبادل بين الأطراف المتنازعة من أجل التعامل مع النزاع بشكلٍ بنّاء على نطاقٍ أوسع.

على الرغم من أنّ رجال الدولة والدبلوماسيين كانوا يُمارِسون الوساطة منذ قرون، لم يتمّ إضفاء الطابع المهني إلّا مؤخّرًا على الوساطة في النزاع العنيف، مع اكتسابها معايير ومبادئ ومؤسّسات خاصّة بها أيضًا.[١] يقدّم هذا المقال لمحةً عامة عن ممارسة الوساطة في الوقت الراهن، ويُحدّد أوجه تكاملها مع الحوار الأوسع نطاقًا وجهود بناء السلام التي تناقشها هذه الوثيقة.

بهدف تقديم خلفية مفاهيمية، يتطرّق المقال أيضًا بشكل موجز إلى الفرق في التعريف بين الوساطة والحوار، وبين صنع السلام وبناء السلام؛ ويَصِف مشهد النزاع العالمي في الوقت الراهن من وجهة نظر منظّمة معنية بالوساطة؛ ويُعطي أمثلة ملموسة عن ممارسة صنع السلام الحالية.

بين النظريات والوقائع

تُعتبَر عملية حلّ النزاع العنيف وبناء السلام عمليةً معقّدة وطويلة الأجل. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتراوح مدّة الحروب الأهلية من سبعة إلى اثني عشر عامًا في المتوسّط[٢]، أي حوالى أربع مرّات أكثر من الحروب بين الدول.[٣]

من الناحية النظرية، يستلزم ذلك تحوّلًا تدريجيًا من صنع السلام إلى بناء السلام. ففي نماذج حلّ النزاعات المبكرة، تقتضي عملية صنع السلام بذل جهود لوقف القتال وإنهاء العنف والتوصّل إلى اتّفاق من أجل السلام. أمّا عملية بناء السلام فتُعتبَر عمليةً طويلة الأمد تهدف إلى إحداث تغيير تدريجي في الهيكليات والعلاقات والمواقف والسلوكيات التي تحرّك النزاع في المجتمع؛ وتسعى إلى إيجاد أساس للسلام الإيجابي والمستدام.[٤] ترمي عادةً عملية صنع السلام إلى إتاحة الفرصة لبناء السلام ما بعد النزاع، وتتضمّن مقاربات متعدّدة - التفاوض، والوساطة، والتحكيم، والتسوية القضائية.

في إطار هذا النظام، تُعتبَر الوساطة والحوار أداتَيْن مترابطتَيْن تتّسم كلٌّ منهما بخصائصها الفريدة، وتُفرِّق بينهما اختلافاتٌ مهمّة. فالحوار، وهو المصطلح الأعمّ، لا يتمتّع بتعريفٍ واحد، بل يُفهَم عادةً على أنّه آلية شاملة بطبيعتها للتبادل بين أطراف النزاع من أجل التعامل بشكل بنّاء مع النزاع على نطاقٍ أوسع. أمّا من منطلق بناء السلام، فتُعطى عادةً أهميةٌ أكبر لتحويل العلاقات بدلًا من توقّع نتائج ملموسة (على الرغم من أنّه من الجيّد الحصول على بعض النتائج الملموسة، لتجنّب استنزاف جهود الحوار سُدًى). وبالإجمال، تحدُث هذه العمليات على مستوياتٍ مختلفة من المجتمع، وقد تكون مُوزَّعة على نطاقٍ واسع جغرافيًا.[٥]

الوساطة[٦] هي أداةٌ لمعالجة نزاعات معيّنة[٧]، عادةً عن طريق جعل رؤساء الحكومات والمعارضة أو المجموعات المسلّحة يحلّون اختلافاتهم الملموسة من خلال اتّفاق يُبرَم بالقبول المتبادل. تُعتبَر الوساطة إذًا بطبيعتها مُركِّزة على النتيجة، وتعمل على تحقيق نتائج ملموسة وقصيرة الأمد نسبيًا. يتّبع الوسيط عادةً نهجًا متواضعًا نحو تحقيق السلام، أمّا النتيجة الأكثر واقعيةً في هذا الصدد فتتمثّل في التخفيف من حدّة النزاع العنيف الفعلي أو المُحتمَل وتقليص نطاقه. يمكن أن تأخذ النتائج شكلًا ملموسًا (مثل اتّفاقات السلام، أو قرارات وقف إطلاق النار، أو الاتّفاقات الإنسانية)، أو تكون النتائج مؤقّتة وغير ملموسة ولكنْ قَيِّمة (إنشاء اتّصال أوّلي أو قنوات تواصل مع المجموعات المسلّحة التي يصعُب الوصول إليها). لا تصمُد عادةً عملية الوساطة المحدّدة بعد استئناف القتال، بينما تملك عمليات الحوار الأوسع نطاقًا فرصةً أفضل للاستمرار بالتزامن مع دورات العنف. يؤدّي ذلك كلّه، من الناحية النظرية على الأقلّ، إلى توزيعٍ واضحٍ نسبيًا للأدوار، في مراحل مختلفة من النزاع العنيف (المُحتمَل) وعلى مختلف مستويات المجتمع.[٨]

في الواقع، تُشير البيانات إلى أنَّ غالبية النزاعات هي نزاعاتٌ متكرّرة، وليست نزاعات جديدة أو نزاعات يمكن حلّها بصورة نهائية[٩]، ما يدلّ على أنَّ عملنا يتمحور غالبًا حول الحفاظ على السلام، أو إدارة التوتّرات و/أو أوجه الهشاشة و/أو الفوضى في غياب السلام الإيجابي أو أثناء المحافظة عليه. بالتالي، يميل عدد كبير من الممارسين في هذا المجال إلى النظر إلى ما هو أبعد من التفريق النظري بين الحوار والوساطة، وخاصّةً على المستويات غير الرسمية، حيث قد يكون الفرق بين الأداتَيْن غيرَ واضح. يفضّل الممارسون إذًا التركيز على النتائج التي يأملون تحقيقها، والأداة (أو الأدوات) الأكثر احتمالًا لأن تساعدهم على تحقيق ذلك.

مشهدٌ لنزاعٍ متغيّر

في العقد الأخير، انخفضَ بشكلٍ كبير عدد اتّفاقات السلام المُبرَمة بنجاح.[١٠] وحتّى الاتّفاقات التي وُقِّعت، على غرار كولومبيا، قد كانَ تنفيذُها متفاوتًا في الحقيقة.[١١] قد يعود ذلك جزئيًا إلى التغيّرات التي نشهدها في النزاع، نحو نماذج الحروب الأقلّ ملاءمةً للأدوات التقليدية المعنية بإدارة النزاع.[١٢] من جهة، ما زالَ النموذج التقليدي للحروب بين الدول آخذًا في التراجُع (ومعه ينخفض عدد الضحايا الذين يودي بحياتهم).[١٣] ومن جهة أخرى، يُقابَل هذا الاتّجاه بظهور ديناميكيات أخرى للنزاع: انتشار النزاعات بين أطراف من غير الدول (مع ٨٢ نزاعًا ناشطًا من هذا النوع وحالات وفاة مسجّلة في ٢٠١٧)[١٤]؛ وارتفاع في التوتّرات الجيو-سياسية والاحتمال المتجدّد للحروب الكارثية؛ وأهمية الجرائم المنظّمة في استمرار الكثير من النزاعات اليوم. ومع إطالة أمد النزاعات[١٥]، يُصبِح التفريق الأساسي بين صنع السلام وبناء السلام أكثر تقادُمًا.

لتكون الوساطة ناجحة، تحتاج إلى مجموعات متّسقة وقيادة قوية يمكنها الالتزام بالنيابة عن منظّمة ما وضمان تنفيذ الاتّفاقات. وخيرُ مثالٍ على ذلك هي الفوارق بين عمليتَيْ التفاوض المنفصلتَيْن بين حكومة كولومبيا والمجموعتَيْن المسلّحتَيْن الرئيسيّتَيْن في البلاد. ففي حين استطاعَت الحكومة إبرامَ اتّفاقٍ مع القوّات المسلّحة الثورية في كولومبيا - جيش الشعب (فارك) - وهي منظّمة تتمتّع بدرجة عالية من الهيكلة والتنظيم المنضبط مع خطوط قيادية واضحة - لم تتمكّن الحكومة في المقابل من حلّ النزاع مع جيش التحرير الوطني، الذي لطالما ضمَّ أعضاءً أكثر تنوُّعًا واتَّبَعَ طريقة عمل مستقلّة.[١٦] فإذا لم يتمكّن قادة المجموعة من فرض وتنفيذ نتيجة المفاوضات ضمن مجموعتهم، لن يستمرَّ أيُّ اتّفاقٍ عندئذٍ. ولن يؤدّي

انتشارُ المجموعات الحديثة عبر الحدود سوى إلى تفاقم المشكلة بشكلٍ أكبر. ولا شكَّ في أنَّ ذلك كلّه يجعل حلّ النزاعات اليوم عن طريق اتّفاقات السلام التقليدية أمرًا صعبًا، ما يطرح تحدّيات جديدة في مضمار الوساطة.[١٧]

الوساطة في النزاعات الحديثة

لكي تكون عمليات السلام ناجحة، ينبغي أن تُشارِك فيها كافّة مستويات المجتمع. فمن غير المرجّح أن تنجح أيّ أداة بمفردها أو أن تؤدّي إلى تحقيق السلام المستدام. وفي حين أنَّ وساطة المسار الأوّل التقليدية - مفاوضات رسمية وحصرية وعلى مستوى النخبة - تنجح في ظروف محدّدة[١٨]، غير أنَّ التحدّيات الجديدة التي تطرحها الحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية والتكتيكية والتكنولوجية للنزاعات المسلّحة اليوم تتطلّب في الواقع تفكيرًا ابتكاريًا وتكيُّفًا من قِبَل الجهات التي تسعى إلى إيجاد حلٍّ سلميٍّ لها.[١٩]

يظهر ذلك، بطريقة ناجحة نسبيًا، في بعض الإصلاحات لهندسة السلام الدولي، مثل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتّحدة التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للوقاية والحفاظ على السلام، وإتاحة تنفيذ عمليات سلام متكاملة بشكلٍ أفضل. على نحو مماثل، ينبغي أن يتماشى مركز الحوار الإنساني، باعتباره وسيطًا خاصًّا - من دون نفوذ سياسي، مع الاحتياجات والمتطلّبات المتغيّرة لأطراف النزاع وعمليات السلام، ما يُظهِر بالتالي اتّجاهات القطاع وتطوّراته.

في ما يلي لمحة عامة عن المنهجيات والدروس المستفادة المتعلّقة بمبادرات صنع السلام الراهنة، والهدف منها إلقاء الضوء على بعض الأفكار والمعارف مع مجتمع بناء السلام الأوسع حول كيفية تطوّر ممارسة الوساطة وكيفية مساهمتها في استكمال الجهود الأكبر الرامية إلى بناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي.

نقاط الانطلاق المواضيعية والإبداعية

في ظلّ النزاعات المعقّدة، يتعيّن على الوسطاء النظر في طرق غير تقليدية للوصول إلى وضعٍ معيّن أو تحريكه. ويُعتبَر الوسطاء الخاصّون والمجتمع المدني مؤهّلين تحديدًا ليكونوا مبدعين ويقوموا بالمجازفة. فإذا كانت المفاوضات السياسية تُعاني من المماطلة، يمكنهم محاولة الانخراط في المسائل التي لا تتطلّب بالضرورة صلةً بالنزاع الأساسي، والمسائل التي تُعتبَر تقنيةً أكثر من سياسية ولا

تتطلّب بالضرورة اتّفاقًا رسميًا من قِبَل الأطراف. ولكنْ، في مرحلة معيّنة، لا بدَّ من أن تعود هذه الجهود لترتبط بطريقةٍ ما بالنقطة الأساسية للمفاوضات أو أن تُحرِز تقدُّمًا في تحقيقها. بهذه الطريقة، يمكن للوسطاء أن يحقّقوا نجاحاتٍ سريعة، ويوفّروا فُرَصًا للتعاون المتبادل، ويبنوا الثقة، ويشجّعوا الأطراف على الانخراط في الحوار. على سبيل المثال، خلال مشاركة مركز الحوار الإنساني في أوكرانيا، اعتبرَ الفريق أنَّ التدهور البيئي والأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية الصناعية هي أمورٌ تُشكِّلُ خطرًا أساسيًا للنزاع؛ خطرٌ يمكن أن يؤدّي، إذا تمّ تجاهله، إلى أضرار وخيمة ومخاطر صحّية كبيرة على الجهات المُناصِرة على جانبَيْ خطّ المواجهة. ولقد سمحَ التركيز على هذه المسألة ذات الاهتمام المشترك لمركز الحوار الإنساني بإحضار الأطراف إلى الطاولة بشكلٍ غير رسمي لمناقشة الإجراءات التقنية المشتركة المُحتمَلة.

طيفٌ أوسع: من المشاركة المحلّية إلى المشاركة العالمية

في ظل المماطلة أو التعثُّر في عمليات السلام الوطنية والارتفاع في انتشار وانقسام الجهات الفاعلة، يولي صانعو السلام اهتمامًا أكبر إلى عمليات صنع السلام والاتّفاقات على الصعيد المحلّي. فمن شأن اتّفاقات وقف إطلاق النار واتّفاقات الإخلاء[٢] واتّفاقات الحوكمة ومشاركة الموارد أن تلعب دورًا تكتيكيًا واستراتيجيًا في الحدّ من العنف في غياب الاتّفاقات الوطنية أو فشلها. يساعد هذا النهج التصاعدي على تمكين المجتمعات وتوجيه الزخم نحو الحلول المشتركة. وليكون النهج ناجحًا، يحتاج إلى خبرات محلّية، وإمكانية الوصول إلى أطراف النزاع، وعلاقات متينة مع جهات التأييد لهذه الأطراف على الأرض. وفي حين كان يُنظَر عادةً إلى الأطراف الخارجية المحايدة باعتبارها أفضل الوسطاء في عمليات المسار الأوّل التقليدية، تستلزم طبيعة النزاعات الدقيقة والمطوّلة اليوم الاستعانة بأطراف داخلية تتمتّع بمعرفة خبيرة عن السياق والشبكات المحلّية، وتستطيع الالتزام بعمليات الوساطة لسنواتٍ وعقود.

تتطلّب عملية صنع السلام الفعّالة مقاربةً لامركزية، مع ممارسين يربطون بين أطراف النزاع والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بطرق متعدّدة. على سبيل المثال، يستخدم مركز الحوار الإنساني مقاربةً هجينة من الوساطة الداخلية والخارجية: ربط صانعي سلام يتمتّعون بصلات جيّدة ومعارف كثيرة من السياقات المحلّية بالخبراء الدوليين الذين يُساهِمون في تقديم خبرات مماثلة من حول العالم، وشبكات واسعة النطاق، ومعارف عملية مواضيعية.[٢] في الفلبين مثلًا، أنشأ

وقّعت مجتمعات دافي وساموكو وفولاني ودوغون وبوزو في بلدية باي، الواقعة في منطقة بانكاس ومنطقة موبتي في مالي، على اتّفاق سلام يوم الخميس الواقع في ٢٥ تمّوز/يوليو ٢٠١٩ في باي. وضعَ الاتّفاق حدًّا لنزاعٍ بين هذه المجتمعات استمرّ طيلة عام كامل.
الصورة: مركز الحوار الإنساني

وُقِّعَ اتّفاق مابوتو للسلام والمصالحة في ٢٠١١ من قِبَل رئيس الموزمبيق فيليب نيوسي وقائد المجموعة المعارضة الرئيسية، رينامو، أوسوفو موماد. جاءَ هذا الاتّفاق في أعقاب التوقيع على اتّفاقٍ لوقف الأعمال العدائية بين الطرفَيْن في غورونغوزا - معقل رينامو في وسط الموزمبيق. الصورة: أمانة عملية السلام

DEFINITIVA
ACORDO DE MAPUTO

مركز الحوار الإنساني شبكةً من الوسطاء المحلّيين ويقومُ بدعمِها. بدورها، تتولّى هذه الشبكة أعمال الوساطة في سولو، وتُدعَم من قِبَل طاقم عمل في مانيلا وسنغفورة وجنيف.
في منطقة الساحل، حيث تُعَدّ رقابة الدولة ضعيفة ولا تُؤثِّر عمليات السلام الرسمية بشكل كبير خارج حدود العواصم، يقوم مركز الحوار الإنساني بالوساطة في النزاعات الزراعية-الرعوية في منطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، من خلال شبكات تقليدية لحلّ النزاعات. إنّ تقديم الدعم للزعماء التقليديين وقادة المجتمعات الذين يتمّ اختيارهم جيّدًا في عشر شبكات ضمن٢٢ بلدية، يسمحُ للمقاربات المُتّبعة بقيادة محلّية بحلّ النزاعات ومتابعة تنفيذ أيّ اتّفاق مُبرَم. ولقد بيّنت النتائج المبكرة فعّالية هذا النهج: فجرى حلّ أكثر من ٧٠٪ من النزاعات المحلّية الأربعمائة المحدّدة بواسطة الاتّفاقات المتفاوض عليها.[٢٢] لكنَّ هذه العمليات لا تكونُ أبدًا منفصلة تمامًا عن العمليات الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقًا، ويمكن أن تنطوي على بعض الإشكاليات بحدّ ذاتها.
على النقيض من ذلك، ومع عودة ظهور التوتّرات بين الدول، من المفيد وجود آليات تواصل وتفاوض غير رسمية وسرّية للسماح للدول بمعالجة اختلافاتها بعيدًا عن ضغوطات الرأي العام والمواقف السياسية المتشدّدة. بالتالي، تُوفِّر الجهات الفاعلة، مثل مركز الحوار الإنساني، قنوات ومنصّات هادئة وخفية للتفاوض ومناقشة الحلول العملية المُحتمَلة للخلافات. وفي الظروف المناسبة، يمكن أن تُصبِح جزءًا من عمليات أو منتديات الحوار السياسي الرسمي.

تشمل الأمثلة البارزة على ذلك الخلافات بين الدول في آسيا التي تتضمّن حرس السواحل وسفن الصيد. ففي سياقٍ كهذا، حيث تُعتبَر المحادثات السياسية الرسمية حسّاسة جدًا من قِبَل الأطراف، استطاعَ مركز الحوار الإنساني جمع ممثّلين عن القوّات البحرية وحرس السواحل بطريقة غير رسمية لمناقشة آليات مؤقّتة لإدارة الأمن ومنع الحوادث، لكي لا تتصاعد الأحداث في البحر وتتحوّل إلى نزاعاتٍ أكبر. وأدّى هذا الانخراط إلى الاتّفاق على النقاط المحدّدة التي استطاع الممثّلون مناقشتها، وساهمَ في زيادة الثقة في قدرة الأطراف على معالجة المسائل الأكبر المطروحة. وبعد أن رأت الدول أنّ نتائج هذه المناقشات تصبّ في مصلحتها، تحوّلت العملية غير الرسمية إلى اتّفاقٍ رسمي شيئًا فشيئًا. يمكن أن توفّر الجهات الفاعلة المتحفّظة، مثل مركز الحوار الإنساني، هذه الخدمات لأنَّ طبيعتها غير الرسمية والقدرة على إنكارها تنطوي على مخاطر أقلّ بالنسبة إلى المشاركين، وإمكانية أكبر للوصول إلى مَن يلزم مِن صانعي القرارات، بالإضافة إلى الخبرات التقنية والسياسية الضرورية لإفادة الأطراف والعملية ككلّ.

مخاطر العمليات الشاملة وفوائدها

تؤدّي الشمولية النوعية إلى اتّفاقات سلام أكثر استدامةً وأفضل جودةً، وإلى فُرَص أكبر للتنفيذ الناجح.[٢٣] بالتالي، باتَ ميدانُ الوساطة يُعطي أهميةً أكبر لمفهوم الشمولية بمعناها الأوسع والمنطقي، فضلًا عن استخدام التكنولوجيا لتسهيل المشاركة المفيدة. يمكن لهذا العمل أن يتّخذ أشكالًا متعدّدة، تبعًا لعملية السلام والمجال السياسي المُتاح لمشاركة النساء والمجتمع المدني والشباب مثلًا.

يتمثّل عادةً الخيار المفضّل في توفير مكان على طاولة المفاوضات الرئيسية للفئات المهمّشة، لكنَّ الإصرار الأعمى على الشمولية من دون الاستعداد والدعم اللازمَيْن يمكن أن يُعرِّض هذه المجموعات للفشل، ويعود ذلك بشكل كبير للفائدة المشكوك بها لاستيفاء متطلّبات الشمولية/الجندر. جديرٌ بالذكر أيضًا أنَّ المفاوضات الصعبة لا تصلُح دائمًا للانفتاح على مجموعات كبيرة من المشاركين، إذ قد تتحوَّل العملية إلى عمليةٍ غير فعّالة. بالتالي، يتمثّل عمل الوسيط في إيجاد وضمان طُرُق ابتكارية لإنشاء مساحات وقنوات لهذه المجموعات لتُقدِّم مختلف الاقتراحات وتؤثّر على عملية التفاوض ونتائجها بأكثر الوسائل فعاليةً.

ويُعتبَر ذلك أحد الفوارق الواضحة بين الأداتَيْن: ففي حين أنَّ الوساطة هي عمليةٌ غالبًا ما تُركِّز على النُخبة، يشمل الحوار عادةً عددًا من المجموعات والمشاركين المختلفين. يجعل ذلك من الحوار وسيلة مناسبة لإفادة عملية الوساطة الأقرب إلى الطابع الرسمي ومبادرات المسار الأوّل، مع ضمان تمثيل مجموعة أوسع من المسائل على طاولة التفاوض وتعزيز تأييد المجتمع المدني لأيِّ اتّفاقٍ مُحتمَل. على نحو مثالي، تُشكِّل جهود الوساطة والحوار على حدٍّ سواء جزءًا منطقيًا واستراتيجيًا من استراتيجية السلام الأوسع نطاقًا.

في ليبيا، على سبيل المثال، طلبت الأمم المتّحدة من مركز الحوار الإنساني عقد مشاورات عامة في جميع أنحاء البلاد لإفادة المؤتمر الوطني الليبي وكذلك جهود الوساطة الخاصّة بالأمم المتّحدة. سعت عملية التشاور إلى إشراك مواطنين من كافّة شرائح المجتمع الليبي، وخاصّةً أولئك الذين يتمّ استبعادُهم عادةً من الحوار السياسي النخبوي. بالإجمال، نظَّمَ مركز الحوار الإنساني ٧٧ اجتماعًا تشاوريًا في ٤٣ موقعًا مختلفًا، مع ترتيبات خاصّة للسماح للفئات المهمّشة بالتحدّث بحرية. شارك ما يزيد عن ٧٠٠٠ ليبي، ٣٠٪ منهم من خلال منصّة إلكترونية مخصّصة لهذا الغرض. واعتمدَت المشاورات أيضًا على

وسائل التواصل الاجتماعي، وشملت حملات على تويتر وفيسبوك لتشجيع الليبيين على المشاركة عبر استبيانٍ على الإنترنت. في المحصّلة، تابع حوالى ١٤٠٠٠ شخص هذه العملية، واستقطبَ الحساب على تويتر قرابة ١٨٠٠ مُتابِع. ونُشِرَ حوالى نصف مليون تعليق خلال ثلاثة أشهر ونصف.[٢٤] ثمَّ ساعدت نتائج العملية على صياغة جدول الأعمال لفعّاليات الحوار الوطني الرئيسي.

بالنسبة إلى الجهة الفاعلة الخارجية، يمكن أن ينطوي التواصل مع المجموعات المسلّحة والسياسية أو المتطرّفة على مخاطر كبيرة ونتائج غير متوقّعة. ويمكن أن يُغيِّر الحوار والوساطة ميزان القوى والعلاقات ضمن المجموعات إذ سينظر قادتها إلى أيّ مشاركةٍ خارجية من ناحية تغييرها لديناميكيات القوّة الداخلية. يمكن أن يؤثّر ذلك أيضًا على علاقات القوّة مع المجموعات الأخرى ومع القواعد الشعبية والحكومة.[٢٥] وقد يؤدّي كلٌّ من الموارد، والنفوذ، والاهتمام الدولي المرتبط بالمشاركة في عملية رسمية إلى حوافز فاسدة لحمل السلاح من قِبَل القادة. وقد قالَ دي وال في هذا الصدد: "العنف هو وسيلة للمساومة وتحديد القيمة"، وسيستخدم قادة المجموعات المسلّحة الوسائل المتوفّرة لديهم للقيام بذلك تحديدًا.[٢٦] لذلك، على أيّ جهات فاعلة خارجية أن تأخذ هذه الاعتبارات في حساباتها.

تُعتبَر أعقاب العملية التشاورية الوطنية في ليبيا خير مثالٍ على ذلك. فعلى الرغم من أنَّ مبادرات التوعية العامة والتواصل قد ساهمَت في زيادة شمولية المرحلة الانتقالية السياسية وتقدُّمها في المفاوضات، قرَّرَ القادة العسكريون في نهاية المطاف استئناف القتال، فارضين توقّفًا مفاجئًا على المفاوضات ومستقبلًا غير واضح في ما يتعلّق بالمرحلة الانتقالية السياسية في البلاد.

الحرب والوساطة والتكنولوجيات الجديدة

لا شكَّ في أنَّ التطوُّرات التكنولوجية تُساهِم في تغيير الطُرُق التي تُخاض بها الحروب (والسياسة)، فينتج عن طُرُق الحرب ووسائلها الجديدة اعتباراتٌ عسكرية وسياسية وقانونية وأخلاقية جديدة.[٢٧] تطرح "الثورة الثالثة في الحرب"، أي تطوير وانتشار الأسلحة القاتلة الذاتية التشغيل، تحدّيات غير مسبوقة أمام ضبط النزاعات وحلّها.[٢٨] كذلك، تتطوّر النزاعات بسبب نطاق الحملات الدعائية والمعلومات الخاطئة والمغلوطة والتقدّم التقني في استخدامها.[٢٩] في الوقت نفسه، تؤثّر التكنولوجيات الجديدة على ممارسة الوساطة، وينبغي أن يُدرِك الممارسون الفُرَص والمخاطر المرتبطة بطبيعة الاستخدام المزدوج لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الرقمية.

وقد بدأ قطاع الوساطة اليوم باللحاق بهذه التطوّرات. فأعدَّت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتّحدة، بالتعاون مع مركز الحوار الإنساني، مجموعة أدوات حول التكنولوجيات الرقمية والوساطة[٣٠] في النزاع المسلّح. تهدف هذه المنصّة الإلكترونية إلى مساعدة الوسطاء على فهم كيفية تأثير التكنولوجيا الرقمية على عملهم بشكلٍ أفضل، وتعرض الأدوات الرقمية المُتاحة لتحليل النزاع، والتواصل مع أطراف النزاع، وزيادة الشمولية في العملية، وتصميم الاتّصالات الاستراتيجية وتنفيذها.

ضمان الجودة وإظهار النتائج

يُعتبَر كلٌّ من الوساطة والحوار وسيلةً تتّسم بالفعّالية والكفاءة لوضع حدّ للنزاع المسلّح. لكنْ، على الرغم من أنّ بعض التدخّلات لصنع السلام تؤدّي إلى نتائج قابلة للقياس (مثل اتّفاقات السلام أو وقف إطلاق النار)، تبقى إمكانية قياس التأثير الإيجابي لجهود الوساطة والحوار وإثبات هذا التأثير الإيجابي تحدّيًا يواجهه الممارسون والجهات المانحة على حدّ سواء. فلا تستطيع نماذج الرصد والتقييم التقليدية، المقترضة عادةً من قطاع التنمية، توفير المعطيات اللازمة في بيئات النزاع المعقّدة والحسّاسة.

في السنوات الأخيرة، شرعَ القطاع في اكتشاف وتطوير وسائل لتحليل وقياس وإثبات قيمة أعمال السلام، وفقًا لاحتياجاته ومتطلّباته. ويُعتبَر نموذجًا مناسبًا لرصد السلام وتقييمه النموذج الذي يتبنّى وسائل الوساطة وقيودها - السرية، المرونة، صعوبة إظهار التأثير - ويشمل المتطلّبات والضغوط التي تواجهها الجهات المانحة للتأكّد من إنفاق أموال دافعي الضرائب على نحو جيّد.[٣١] منذ عام ٢٠١٤، يجتمع كلّ سنة عددٌ من منظّمات الوساطة والمنظّمات المانحة الرئيسية في القطاع لإيجاد توافق في الآراء، دعمًا لأساليب التقييم المناسبة والفعّالة والمُراعِية لخصوصيات القطاع.[٣٢] وقد اعترفَتْ آليات المحاسبة الوطنية والمتعدّدة الأطراف بالحاجة إلى آليات رصد وتقييم مَرِنة وقابلة للتكيّف في قطاع الوساطة، بدلًا من المؤشّرات الجامدة والأُطُر المنطقية التفصيلية. وتشمل الاستنتاجات المُستخلَصة عدم تركيز نموذج الرصد والتقييم المناسب لصنع السلام على مسألة التأثير البعيدة المنال فحسب، بل سعيه إلى ضمان حصول المبادرات على استراتيجية سليمة، وإمكانية التكيّف بالسرعة اللازمة، وصنع قرارات عالية الجودة، بالإضافة إلى إبلاغ النتائج الملحوظة باستخدام الأدلّة المتوفّرة حيثما وأينما أمكنَ ذلك. تتضمّن أمثلة المبادرات الواعدة للقطاع: نظام اختبار الاستراتيجيات

لمؤسّسة آسيا[٣٣]، ونهج مبادرة إدارة الأزمات لقياس النتائج[٣٤]، ونموذج الرصد والتقييم[٣٥] واستعراض الأقران القابل للتكيّف الخاصّ بمركز الحوار الإنساني. [٣٦]

معًا أفضل: الوساطة والحوار من أجل السلام

على الرغم من كلّ الابتكارات والتكيّفات المذكورة أعلاه، لا يمكن لأيّ اتّفاق وحده أن يحقّق السلام الدائم. فقد بدأ الوسطاء يُدرِكون أنّه يتمّ إيلاء الكثير من الأهمية إلى المفاوضات والتوصُّل إلى الاتّفاقات، فتضيع فرصة النظر في ما سيأتي بعد ذلك والتخطيط له والاستثمار فيه.

علاوةً على ذلك، لطالما اعتُبِر أنَّ إبرام الاتّفاق هو النقطة الأساسية، في حين أنَّ الكثير من النزاعات تتأقلم مع الاتّفاقات الرامية إلى وضع حدٍّ لها، لكنَّها تستمرّ على الرغم من ذلك. وتُعتبَر كولومبيا، مرّةً جديدة، خيرَ مثالٍ على ذلك: فلم يؤدِّ اتّفاق السلام إلى وقف العنف ببساطة، بل سمحَ ب(إعادة) نشوء النزاعات المخفية وأسفرَ عن تصاعُد العنف الاجتماعي والاقتصادي والجُرمي والسياسي.[٣٧] وحتّى في أفضل الحالات، يمكن للوسطاء أن يُساهِموا بشكل محدود في إنشاء مجتمعات سلمية[٣٨]، ويحتاجون إلى طرق جديدة وأفضل للعمل مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في مجال السلام.[٣٩]

بالنسبة إلى مجال الوساطة، يشتمل ذلك على تصميم وترابط أفضل لمسارات الوساطة والحوار. فالأساليب غير الرسمية باتَت اليوم أهمّ من أيّ وقتٍ مضى لأنّ الآليات الرسمية تُواجِه صعوبة في تحقيق النتائج. فالتنسيق الأفضل بين الجهات الفاعلة في عمليات السلام هو الحدّ الأدنى اللازم للاستجابة للنزاعات المجزّأة اليوم.
غير أنَّ هذه الحاجة تمتدّ إلى أبعد من مجال الوساطة لتشمل قطاع بناء السلام والقطاع الإنساني وقطاع التنمية الأوسع نطاقًا، حيث يلزم أن تكون خبرات الجهات الفاعلة المختلفة - كتلك المتعلّقة بمشاركة الشباب، ومشاركة المرأة، وتنظيم الحوارات بين الأديان، ومسائل الحوكمة الأوسع، وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية - متّسقة بشكل أكبر لمواجهة الارتفاع في الأزمات المعقّدة والمطوّلة.

سيتعيّن على الوسطاء أن يضطلعوا بدور أساسي في توفير الوضوح بوجه النزاعات المعقّدة، وتحديدًا من ناحية كيفية اتّخاذ القرارات السياسية وكيفية تراكم القوّة (وفقدانها)، والاستخدام المدروس للعنف من قِبَل القادة للإشارة إلى قدرتهم التفاوضية.[٤٠] إنَّ الجهات الفاعلة غير التقليدية - المنظّمات الخاصّة والمستقلّة - القادرة على المجازفة والتواصل مع أيّ طرف في النزاع بصرف النظر عن الاعتبارات الإيديولوجية، تحتلّ مكانةً في ما يتعلّق بتحديد واستخدام الوسائل غير التقليدية لإيجاد المساحة اللازمة لجهود بناء السلام الأكبر. فلا يسعُنا أن ننجح في تطوير طرق مناسبة لإدارة الحروب ومنعها وحلّها - في نهاية المطاف - إلّا من خلال الجمع بين مهاراتنا وجهودنا في القطاعات السياسية والتنموية والإنسانية.

الصورة: *Adobe Stock Images*

الحواشي

[١] سفين م.غ. كوبمانس، Negotiating Peace: A Guide to the Practice, Politics, and Law of International Mediation التفاوض بشأن السلام: دليل للممارسة والسياسة والقانون المتعلّق بالوساطة الدولية، (أكسفورد: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١٨)، ص. ٥.

[٢] ماكس فيشر، "Political science says Syria's civil war will probably last at least another decade." "العلم السياسي يقول إنّ الحرب الأهلية في سوريا ستدوم على الأرجح لعقدٍ آخر من الزمن على الأقلّ"، واشنطن بوست، ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٣. Washingtonpost.com، (تاريخ زيارة الرابط: ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩).

[٣] براندت وآخرون، "When and How the Fighting Stops: Explaining the Duration and Outcome of Civil Wars"، "متى وكيف يتوقّف القتال: شرح مدّة ونتيجة الحروب الأهلية"، اقتصاد الدفاع والسلام، المجلّد ١٩، الإصدار ٦، ٢٠٠٨.

[٤] بطرس بطرس-غالي، An Agenda for Peace, Preventive diplomacy, peacemaking and peace-keeping جدول أعمال للسلام، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، والحفاظ على السلام، نيويورك، الأمم المتّحدة، ١٩٩٢.

[٥] ب. أوستين وآخرون، Berghof Glossary on Conflict Transformation, 20 notions for theory and practice قاموس بيرغهوف حول تحويل النزاع، ٢٠ مفهومًا للنظرية والتطبيق، برلين، مؤسّسة بيرغهوف، ٢٠١٢.

[٦] جوناس بومانّ وغوفيندا كلايتون، "Mediation in Violent Conflict; No 211"، "الوساطة في النزاع العنيف: الرقم ٢١١"، CSS Analyses in Security Policy، مركز الدراسات الأمنية، ETH Zurich، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

[٧] "Guidance for Effective Mediation"، "توجيهات لوساطة فعّالة"، نيويورك، الأمم المتّحدة، حزيران/يونيو ٢٠١٢، ص. ٤.

[٨] للاطّلاع على بعض الأمثلة، انظر O. Ramsbotham et al, Contemporary Conflict Resolution، النسخة الثانية، كامبريدج، Polity، 2007.

[٩] سيباستيان فون إينسيديل، Civil War Trends and the Changing Nature of Armed Conflict اتّجاهات الحرب الأهلية والطبيعة المتغيّرة للنزاع المسلّح، (طوكيو: جامعة الأمم المتّحدة، نيسان/أبريل ٢٠١٧).

[١٠] ديفيد هارلاند، "The Lost Art of Peacemaking"، "فنّ صنع السلام الضائع"، ورقة المعلومات الأساسية لمنتدى أوسلو ٢٠١٨، مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٨، ص. ٥.

[١١] بند من بنود المناقشة خلال اجتماع "شبكة دعم الوساطة" (MSN) في كولومبيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

[١٢] شينغ وآخرون، "Securing and Sustaining Elite Bargains that Reduce Violent Conflicts"، ورقة توليفية، في Elite Bargains and Political Deals Project، المملكة المتّحدة/ وحدة تحقيق الاستقرار في وزارة التنمية الدولية، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

[١٣] تيريز بيترسون وكريستين إيك، "Organized violence, 1989–2017"، "العنف المُنظَّم، ١٩٨٩-٢٠١٧"، صحيفة أبحاث السلام، المجلّد ٥٥(٤) ٥٣٥-٥٤٧، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

[١٤] المرجع نفسه.

[١٥] هيوغو سليم وآريانا لوبيس موري، Protracted conflict and humanitarian action: some recent ICRC experiences، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٦.

[١٦] "ELN InSight Crime"، ١٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨، https://www.insightcrime.org/colombia-organized-crime-news/eln-profile/

[١٧] بوكهولد وآخرون، تقرير منتدى أوسلو ٢٠١٨، مركز الحوار الإنساني، ص. ٦.

[١٨] جيفري فيلتمان، "UN envoys as conductors, not soloists"، ورقة الإحاطة لمنتدى أوسلو ٢٠١٩، مركز الحوار الإنساني، حزيران/يونيو ٢٠١٩.

[١٩] تيريزا وييتفيلد، "Mediating Complexity"، ورقة الإحاطة لمنتدى أوسلو ٢٠١٩، مركز الحوار الإنساني، حزيران/يونيو ٢٠١٩.

[٢٠] بوكهولد وآخرون، تقرير منتدى أوسلو، ص. ٨.

[٢١] بول دزياكوتويك،"The Inside Story: The impact of insider mediators on modern peacemaking"، مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٧، ص. ٧-٨.

[٢٢] Agro-pastoral mediation in the Sahel region of Mali, Niger and Burkina Faso الوساطة الزراعية-الرعوية في منطقة الساحل في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، جنيف، مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٩.

[٢٣] ثانيا بافينهولز-"Can Inclusive Peace Processes Work? New Evidence From a Multi-Year Research Project"، "هل يمكن أن تنجح عمليات السلام الشاملة؟ معطيات جديدة من مشروع بحثيّ ممتدّ على عدّة سنوات"، موجز سياسات، جنيف، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

[٢٤] جوناثن هارلندر "The National Conference Process Consultations in Libya"، "مشاورات عملية المؤتمر الوطني في ليبيا"، النقاط الرئيسية لمركز الحوار الإنساني، ورشة التعلّم العالمي ٢٠١٩، آذار/مارس ٢٠١٩.

[٢٥] س. كراتزر وآخرون، Insights from the Frontlines of Peacemaking: Evidence for effective conflict resolution إضاءات من الخطوط الأمامية لعملية صنع السلام: أدلّة للحلّ الفعّال للنزاعات، مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٧.

[٢٦] أليكس دي وول، The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power السياسة الفعلية للقرن الأفريقي: المال والحرب وعمل السلطة، (كامبريدج: Polity، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٥).

[٢٧] أليكساندر كوتّ،"Challenges and Characteristics of Intelligent Autonomy for Internet of Battle Things in Highly Adversarial Environments"، AAAI Spring Symposium 2018، أديلفي، Series، U.S. Army Research Laboratory and New technologies and the modern battlefield: Humanitarian perspectives؛ إحاطة إلكترونية، جنيف، الاستعراض الدولي للصليب الأحمر، ٢٠١٤.

[٢٨] توبي وولش، Regulating the Third Revolution in Warfare تنظيم الثورة الثالثة في الحرب، المعهد الأسترالي للشؤون الدولية، تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨.

[٢٩] ج. جويل وآخرون، "Peacemaking and New Technologies; Dilemmas and Options for Mediators"، "صنع السلام والتكنولوجيات الجديدة: الإشكاليات والخيارات للوسطاء"، سلسلة ممارسة الوساطة، كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٨.

[٣٠] https://peacemaker.un.org/digitaltoolkit.

[٣١] إيان وادلي، "Valuing peace: delivering and demonstrating mediation results, Dilemmas & options for mediators"، "تقدير السلام: تحقيق وإثبات نتائج الوساطة، الإشكاليات والخيارات للوسطاء"، سلسلة ممارسة الوساطة، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

[٣٢] "ورقة نتائج الاجتماع ٢٠١٧ و٢٠١٨: الطاولة المستديرة للجهات المانحة والممارسين حول التقييم والنتائج في منع نشوب النزاعات وتخفيفها وحلّها". جنيف، مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٧ و٢٠١٨.

[٣٣] https://asiafoundation.org/resources/pdfs/AnInnovativeApproachtoMonitoringHighlyFlexibleAidPrograms.pdf.

[٣٤] http://cmi.fi/our-work/measuring-results/

[٣٥] https://www.hdcentre.org/activities/monitoring-and-evaluation-at-hd/.

[٣٦] https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2017/12/HDC_MPS7_EN-REV2-WEB.pdf

[٣٧] بند من بنود المناقشة خلال اجتماع شبكة دعم الوساطة ٢٠١٩.

[٣٨] سفين م.غ. كوبمانس، Negotiating Peace التفاوض بشأن السلام، ص. ٣.

[٣٩] بوكهولد وآخرون، تقرير منتدى أوسلو ٢٠١٨.

[٤٠] دونكان غرين، "The Real Politics of the Horn of Africa by Alex de Waal"، "السياسة الفعلية للقرن الأفريقي بقلم أليكس دو وال"، استعراض الكتاب، مركز LSE Firoz Lalji لأفريقيا، أيّار/مايو ٢٠١٨.

جنّى غريف

تعمل جنّى غريف منذ عام ٢٠١٧ كمديرة مشاريع في برنامج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التابع لمنظّمة "مبادرة إدارة الأزمات" (CMI)، التي يقع مقرّها في هلسنكي. تتمتّع جنّى بالخبرة في مجال تحليل النزاعات وتحويلها مع مراعاة الاعتبارات الجندرية من خلال الحوار الشامل؛ والعدالة الانتقالية عن طريق إعادة الإدماج، والمصالحة، والتعامل مع الماضي؛ والمسائل التنموية والإنسانية. تدعم غريف، في منصبها الحالي، مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تعزيز ملكية وقدرات الاتّحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. كذلك، تعمل على جهود الحوار الشاملة والعابرة للحدود لأصحاب المصلحة الرئيسيين في النزاعات الإقليمية، مع التركيز على حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل الأوسع نطاقًا. قبل تولّي هذا المنصب، بين عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٦، كانت جنّى رئيسة مكتب مديين التابع لبعثة منظّمة الدول الأميركية لدعم عملية السلام في كولومبيا (MAPP-OEA). ونشرَت مجموعةً من المقالات حول التنمية وديناميكيات النزاع في أفريقيا وأميركا الجنوبية.

تودّ جنّى غريف توجيه الشكر إلى المديرة التنفيذية لمنظّمة "مبادرة إدارة الأزمات"، تويجا تالفيتي، ومدير البرامج، إيتوندي كاكوما، وزملائها في المبادرة ماريا ريستيماكي، وهانا كلينج، وإدوارد ماركس، وسانا كيسكيتالو، لتقديمهم الملاحظات المواضيعية والدعم التحريري.

الذكاء العاطفي والتواضع و"السيسو" المتطلّبات لتيسير الحوار

بقلم جنّى غريف

في سياق هذه المساهمة، يُفهَم الحوار باعتباره مُحادَثةً مُيسَّرة تيسيرًا جيّدًا، وتبادلاً للأفكار والخبرات والمعارف بين الأطراف وأصحاب المصلحة من أجل تطوير أساليب يمكن أن تُساعِد في حلّ النزاعات ومنع نشوب أعمال العنف الجديدة. بناءً على ذلك، يُعَدّ الحوار المُيسَّر جزءًا لا يتجزّأ من عمليةٍ تهدف إلى قيادة التغيير الإيجابي، ويوفّر الأساس للمشاركة الفعّالة والشاملة، في ظروف مثالية، للجهات الفاعلة الرئيسية، بالإضافة إلى الأوضاع المناسبة لها للإصغاء والتكلّم بكلّ احترام في الاجتماعات المتكرّرة خلال فترةٍ أطول من الزمن.

غالبًا ما تتّصف النزاعات المعاصرة بامتدادها الزمني وبعبورِها للحدود الوطنية، مع أسباب جذرية مترابطة ومجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة المسلّحة غير الحكومية، بما فيها الجماعات المتطرّفة. بالتالي، تستغرق عمليات حلّ النزاع وقتًا طويلًا وتنطوي على تعقيداتٍ جمّة. فتتطلّب، من جهة، التزامًا طويلَ الأمد وموارِدَ بشرية ومالية كافية، كما تحتاج، من جهةٍ أخرى، إلى جهود فعّالة وحسّاسة لضمان التكامُل وتناسُق الجهود بين جميع الراغبين في دعم هذه العمليات والقادرين على ذلك. وضمن المجموعة المتنوّعة من الجهات الفاعلة التي تُنفِّذ تدابير مختلفة لصنع السلام المستدام، تلعبُ منظّماتٌ دبلوماسية خاصّة، مثل "مبادرة إدارة الأزمات"، دورًا أساسيًا. وهي تقومُ بذلك لأنّها، على عكس الجهات الفاعلة الحكومية، قادرة على التكيّف بسرعة والاستعانة بخبراء يتمتّعون بالخبرات السياقية والمعارف المواضيعية والسمات اللازمة لتيسير الحوار في عملية حلّ النزاعات.

إنَّ "مبادرة إدارة الأزمات" هي وسيطٌ مستقلّ للسلام، وتتّبعُ نهجًا "نورديًا" بشكلٍ خاصّ: نهجٌ يُركِّز على تعزيز الثقة والتسامح والاحترام بين الجهات الفاعلة الرئيسية المُشارِكة في النزاع، فضلًا عن تعزيز الشمولية باعتبارها شرطًا لشرعية أيّ اتّفاق سلام. تستند هذه المقاربة أيضًا إلى فكرةٍ مفادُها أنّه لا القلم ولا السيف وحده يقدر على التغلّب على الظلم وانعدام الثقة. فالحوار بين المعنيّين في النزاع هو الخطوة الأولى نحو السلام، وهو حجرُ الأساس للتوصُّل إلى حلٍّ مستدام للنزاعات.

بناءً على ذلك، إذا اعتبرْنا أنّه ثمّة "وصفةٌ" لصنع السلام المستدام والإيجابي، فإنَّ الحوار يتصدَّرُ قائمة المكوّنات في هذه الوصفة. ينعكس ذلك في النهج الخاصّ بمُؤسِّس منظّمة مبادرة إدارة الأزمات، الحائز

الاعتبارات الثلاثة الأولى للميسّرين لتعزيز الحوار من أجل دعم بناء السلام والحفاظ على السلام

1

الملكية

دعم التزام الجهات الفاعلة بالحوار، لكي تُؤخذ مطالبهم واحتياجاتهم وتمثيلهم في الاعتبار خلال تصميم العملية.

2

الشمولية

التشجيع على زيادة الشمولية في عمليات الحوار عن طريق توفير مساحات آمنة ومشاركة الممارسات الجيّدة لكي تُسمَع أصوات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

3

الموارد

إدارة التوقّعات وتوضيح ما يمكنكم تنفيذه بالموارد المتوفّرة.

على جائزة نوبل للسلام، ووسيط السلام، ورئيس فنلندا السابق، مارتّي أهتيساري. استندَت مبادرته إلى فكرة أنّ "ما بدأه الشعب يمكن أن يُنهيه الشعب"، مُشيرًا إلى أنَّ الحوار الشامل وحده يمكن أن يؤدّي إلى نتائج مقبولة من قِبَل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأن يُمهِّد الطريق للسلام المستدام. لذلك، يبقى تيسير الحوار، استجابةً لطلب الأطراف المتنازعة وأصحاب المصلحة الوطنيين، عنصرًا أساسيًا في عمل مبادرة إدارة الأزمات، وتحديدًا في مجال حلّ النزاعات حتّى يومنا هذا. يسمح هذا الدعم لأصحاب المصلحة بمعالجة المشاكل والاختلافات، واختبار الأفكار، والبحث عن حلول بنّاءة وشاملة، والأهمّ من ذلك بناء أرضية مشتركة.

الذكاء العاطفي كجزء لا يتجزّأ من مهارات الميسّر

لكي تكون مبادرة الحوار الميسَّر مثمرةً، لا سيّما في السياقات الشديدة التقلّب حيث توجد مسائل حاسمة وحسّاسة على المحكّ، ينبغي أن يملك الميسّر بعض السمات الشخصية، ومنها الذكاء العاطفي. يصعُب قياس الذكاء العاطفي، لكنّه يُعتبَر ضروريًا للتواصل والتفاعل على نحو حسّاس مع الآخرين، والبحث في ديناميكيات المجموعات، والمشاركة بشكلٍ مباشر وغير مباشر لتقديم التوجيهات البنّاءة. يُعَدّ الذكاء العاطفي ضروريًا بصورة خاصّة عند تصميم عمليات الحوار للمساعدة على فهم مزاج وعقلية المشاركين وتفسيرها. ويبقى مهمًّا طوال العملية من أجل إدارة التوقّعات، وبناء الثقة، والتأكّد من مشاركة كافّة الأطراف في الحوار. ويسمح ذلك كلّه بعمليات تبادل بنّاءة بشكلٍ أكبر حول المواضيع المُسبِّبة للخلاف.

لكنْ، لا بدَّ من أن يترافق الذكاء العاطفي مع مهاراتٍ أخرى متطوّرة، لا سيّما القدرة على الإصغاء؛ والتفكير الإبداعي "الخارج عن المألوف" لإيجاد حلول للمشاكل وخلق بيئة مؤاتية لتبادل الآراء بطريقةٍ صريحة ومحترمة؛ ناهيك عن المرونة لتكييف تصميم العملية عند الاقتضاء.

التواضع في كلّ خطوة من عملية التيسير

يتعيّن على الفرد، كي يكونَ ميسّرًا مُحايِدًا وموثوقًا وخاضعًا للمساءلة، أن يضطلع بدورٍ داعمٍ ومستقلّ وخفيّ للتأكّد من عدم تراجع المناقشات أو عدم فشلها في التوصّل إلى توافق في الآراء. إنّما من الضروري أن يُدرِك الميسّرون أيضًا حدود الدعم الذي يمكنهم تقديمه في أيّ ظرف، مع الأخذ في الاعتبار الموارد البشرية والمالية والزمنية المتوفّرة. في المقام الأوّل، إنّ التواضع هو ما يجعل مثل هذه الممارسات فعّالة. في هذا السياق، ينطوي التواضع أيضًا على التأمّل الذاتي، مع العلم بأنّ التعلُّم المستمرّ من الآخرين هو شرطٌ ضمني لتيسير نتائج الحوار الإيجابي. في هذا الصدد، قالَ بول ليديراش: "يتطلّب بناء السلام نوعًا من التواضع الذي يعترف

يومٌ من أيّام الشتاء في ليوسكاساري، هلسنكي، فنلندا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. نُسِبت في الأصل كلمة "سيسو" إلى الشعب الفنلندي الذي تمكّن من مقاومة الظروف غير المؤاتية في الأوضاع القاسية.
الصورة: جنّى غريف

بأنّه مهما توسَّعَت دائرة معارفي أو مكتسباتي، هناك دائمًا المزيد. فجوهر التواضع يتجلّى في استمرار التعلُّم والتكيّف".[1]
تُحدِّد القواعد الثقافية والاجتماعية والسياسية السياقَ الذي يحصل فيه الحوار الميسّر، وتستدعي من الميسّر التكيّف والتعلّم المستمرّ. في هذا الإطار، أثبتت فِرَق الميسّرين المتعدّدة الثقافات المؤلّفة من أشخاص قادرين على توفير وجهات نظر من خلفيات ثقافية وخبرات سياقية مختلفة، أنّها قيّمةٌ بصورةٍ خاصّة.

على سبيل المثال، تُنفَّذ المشاركة الخاصّة بـ"مبادرة إدارة الأزمات" في عمليات الحوار الميسّر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بواسطة ميسّرين من مختلف الأعمار والأجناس والجنسيات والخلفيات الثقافية (الأوروبية والأفريقية). من شأن هذه الفِرَق أن تُساعِد على تصميم عملية تستند إلى الوقائع السياقية، وتتكيّف بعناية مع التغيّرات في الوتيرة والبيئة. ومن شأنها أيضًا أن تستحدِث، بطريقةٍ إبداعية، عناصر وأدوات ومنهجيّات مبتكرة لمعالجة التحدّيات المتطوّرة أو الناشئة.

"السيسو": كلمة فنلندية ذات أهمية عالمية لتيسير الحوار

"السيسو" هي كلمة من أصل فنلندي تعني المثابرة والصبر والصلابة والصمود. نُسِبَت في الأصل إلى الشعب الفنلندي الذي تمكّنَ على مدى عدّة قرون من مقاومة الظروف غير المؤاتية في ظلّ الأوضاع القاسية في بيئة بلدان الشمال الأوروبي. لكنْ، يمكن نسب صفة "السيسو" أيضًا إلى الميسّر الناجح، فقد تَبيّن أنَّ جوهر معناها مهمٌّ جدًا لاستدامة عمليات الحوار. في سياق عمل "مبادرة إدارة الأزمات"، من الضروري أن يتوفّر قدر كبير من "السيسو" لتشجيع الجهات الفاعلة الرئيسية على المشاركة في الحوار باستمرار، والاستعداد لتقديم أساليب تحفيزية وبنّاءة للتغلّب على الإحباط والخوف من الفشل، وإيجاد بيئة مؤاتية للمناقشات المفتوحة، وتوفير دعم لوجستي مستقلّ ضمن إطار زمني معقول. في الوقت نفسه، ينبغي أن تتمتّع الجهات الفاعلة المُشارِكة في الحوار بالسيسو، من خلال التزامها الثابت بمتابعة المناقشات حتّى في أكثر اللحظات تحدّيًا خلال عملية الحوار.

يتّسم ذلك بأهميةٍ خاصّة في السياقات التي تحصل فيها عملية الحوار غير الرسمية في غياب عمليةٍ رسميةٍ فعّالة، حيث يُستبعَد احتمال النجاح الفوري. على سبيل المثال، في سياق الحوار بين الفلسطينيين، أصبحت خيبة الأمل منتشرة على الرغم من وجود مشاركة رسمية بقيادة مصر. لذا، تعيّن على الميسّرين في مبادرة إدارة الأزمات أن يُدخِلوا السيسو والتفكير الإبداعي في عملهم لمتابعة الالتزام بالحوار غير الرسمي. سمحَ هذا الالتزام بإجراء محادثات حول أبرز المسائل الوطنية التي لم تركّز عليها العملية الرسمية بتعمّق وتفصيل، مثل الاستراتيجيات الوطنية،

والبرامج السياسية، والتمثيل، والإصلاحات في المؤسّسات الوطنية. كذلك، برزَت أهمية هذا المفهوم لناحية الحفاظ على الاتّصال بين المناطق المنقسمة وبين المجتمعات المختلفة في فلسطين. وقد تبيّنَ أيضًا أنَّ هذه السمات مهمّة جدًا لتحويل الشعور بالإحباط إلى مشاوراتٍ مثمرة، في الاجتماعات المغلقة كما في النقاشات العلنية، حول كيفية المحافظة على التماسك المجتمعي وتعزيز المشاركة السياسية في غياب العمليات الرسمية الفعّالة.

ولا بدَّ أن يترافق "السيسو" مع التواضع والذكاء العاطفي وفهم القيود القائمة. فالتعلُّم والتأمّل يتطلّبان وقتًا، وقد يكون من المهمّ الحصول على فترات من الراحة بين الخطوات المختلفة للحوار الميسّر. يتطلّب تصميم العملية عادةً تكيُّفًا مستمرًّا، ولا يمكن أن يُحقّق نتائج مستدامة بالقوّة العنيفة. يتعيّن دائمًا على فِرَق الميسّرين إعادة التوجيه والضبط وإجراء نقاشات داخلية بشأن الاتّجاه الذي يمكنهم اتّخاذه للمساعدة على تقدُّم العملية. ومن الضروري أخذ هذه الجوانب في الاعتبار لجعل "السيسو" قوّةً بنّاءة، بدلًا من أن تكون قوّةً مُعرقِلة.

التمهيد للشمولية

يُعتبَر الذكاء العاطفي والتواضع والسيسو مزيجًا قيّمًا من السمات التي ينبغي أن تتوفّر لدى كلّ ميسّر يهدف إلى توجيه عملية الحوار على نحو بنّاء وفعّال، وأن يُمهِّد الطريق إلى نتيجةٍ مستدامة. لكنْ، كيْ تكونَ النتيجةُ مستدامةً، لا بدَّ أن تنطوي العملية على مفهوم الشمولية. في مرحلةٍ مبكرة من تصميم عملية الحوار - بالعمل المشترك أو بالاتّصال الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المدركين لأنماط استبعاد أو تهميش بعض الفئات في السياق المحدّد، بسبب النظام الذكوري أو بسبب عوامل بنيوية أخرى - ينبغي أن يتحلّى الميسّر بمعرفةٍ تحليلية شاملة عن الجهات الفاعلة الرئيسية التي يجب إشراكُها. ويجب أن يكون الميسّر مُراعِيًا للاعتبارات الثقافية والجندرية، وأن يبحث في كافّة الأساليب المُحتمَلة للإدماج الفعلي. لذلك، من المهمّ أن يكون الميسّر حسّاسًا ومُراعيًا ليتمكّن من تمييز الحواجز التي تستبعد الفئات؛ وتحديدًا الفئات التي يمكن أن تعزّز العملية بمشاركتها، وعليه أيضًا أن يدعم إنشاء أماكن آمنة لمشاركة هذه الفئات أو أن يتّخذ خطوات من أجل اتّباع نهج شامل "للمجتمع كلّه".

في عمل منظّمة "مبادرة إدارة الأزمات" في ليبيا، أُجرِيَ تقييمٌ دقيق للسياق، وأُجرِيَت مشاورات مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، واستندَ إليها القرار القاضي بالتركيز على الفئات المهمّشة والأصوات التي يُعتبَر إدماجها، من خلال التأييد والمشاركة، ضروريًا للانتقال المستدام. تهدف عمليات دعم الحوار بين الأطراف السياسية، وممثّلين عن منطقة فزان،

والنساء ذوات النفوذ من جميع أنحاء البلاد، إلى إيجاد حلول ملموسة للنزاع، وتعزيز القدرة المحلّية، وتشديد الروابط مع الجهود الرسمية. ويُعتبَر النظر إلى الشمولية ضمن منصّات الحوار المختلفة في منطقة فزان مهمًّا: تُمثَّل الأطراف السياسية من قِبَل النساء والرجال، وتُبذَل الجهود لإدماج المزيد من النساء والشباب. علاوةً على ذلك، أدّى عمل "مبادرة إدارة الأزمات" مع النساء في ليبيا إلى الحصول على معلومات قيّمة بشأن آراء النساء في ما يتعلّق بدورهنّ في العملية السياسية في السابق كما في المستقبل. استُخلِصت هذه المعلومات بواسطة استبيان واسع أُجري من قِبَل مبادرة إدارة الأزمات ودُعِم من قِبَل مجموعة عمل النساء وشاركَت فيه مئات النساء في مناطق مثل فزان وسرت ودرنة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعزيز التعاون بين النساء ذوات النفوذ في المجتمع المدني المعنيّات بالعملية، فهنّ يشاركُنَ اليوم آخر التطوّرات حول عملهنّ ويتبادلْنَ الدروس المستخلصة ومجالات التركيز للمبادرات المستقبلية. أخيرًا، عزّزت مجموعة عمل النساء تفاعلها مع الجهات الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة الدولية.

دور تكنولوجيا المعلومات والموارد

في السنوات الأخيرة، ساعدت تكنولوجيا المعلومات الجديدة ميسّري الحوار في مبادرة إدارة الأزمات ليكونوا أكثر مرونةً في تعزيز العمليات، وليعملوا على مختلف المسارات مع الجهات الفاعلة الوطنية والجهات الفاعلة ضمن المجتمعات المعنية، وبالتالي يعزّزون التكامل بين العمليات الرسمية وغير الرسمية، ولوْ بشكل جزئي. سمحت تكنولوجيا المعلومات أيضًا بالاستجابة بسرعة عند إتاحة فُرَص جديدة وبسّطت الانخراط في المسائل اللوجستية. في الوقت عينه، إنّ القدرة على التواصل بشكل أسرع زادَت من خطر القيام بإجراءات واستجابات مخصّصة من قِبَل المشاركين في الحوار الميسّر. ويمكن ألّا يكون ذلك مفيدًا إذا تمّت مشاركته بشكل علني، إذ إنَّ الاستجابات وردود الفعل الارتجالية، لا سيّما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قد تؤثّر على العملية بشكل سلبي. فعندما لا تتمّ إدارة التواصل، ولا يتمّ اختيار الكلمات بحذر، قد يحصل تفسيرٌ خاطئ لها أو، في أسوء الحالات، قد يُساهِم ذلك في زعزعة الثقة، أو حتّى تعريض سلامة الناس للخطر أحيانًا. لذا، يحتاج الميسّرون اليوم إلى إدراك المخاطر الأمنية التي تنطوي عليها تكنولوجيا الاتّصالات، واتّخاذ تدابير خاصّة لتجنّب إلحاق الضرر بالمشاركين في الحوار المُيسَّر بهدف حلّ النزاع.

أخيرًا، لا يمكن الاستغناء عن الدعم المالي لتيسير الحوار. في الواقع، تتطلّب أيّ عملية حوار مُيسَّر قدرًا معيّنًا من التمويل المَرِن لكي يتمكّن الميسّرون من توفير الدعم بأنفسهم بطريقةٍ خاضعة للمساءلة ومستجيبة للسياق والاحتياجات التي تتطوّر بشكل حتميّ. لهذا السبب،

من المهمّ أن ينسّق الميسّرون مع الجهات المانحة، وأن يُحافظوا على علاقاتٍ متينة معهم، وأن يزيدوا وعيهم بشأن قيمة جهود الحوار المُيسَّر المنفصلة باعتبارها وسيلةً لحلّ النزاع بشكلٍ مستدام. وتزداد أهمية دعم الجهات المانحة المستمرّ للحوار في أوقات معيّنة، حينما يدعو بعض القادة إلى زيادة الإنفاق العسكري. من المهمّ الإشارة إلى أنَّ المقاربات العسكرية وحدها لا يمكن أن تنهي النزاعات بشكل مستدام. ففي حين توفّر المقاربات المتعدّدة الأطراف أساسًا لحلّ النزاعات بصورةٍ مستدامة، تعمد بعض الحكومات إلى إدراج تدابير تكميلية أو بديلة لحلّ النزاعات ومنع نشوبها ضمن جدول أعمال السياسة الخارجية، وتولي اهتمامًا خاصًّا لتخصيص الدعم المالي لجهات فاعلة محايدة ومستقلّة بهدف تيسير الحوار بطريقةٍ عقلانية مدروسة. يمكن أن تساهم هذه الجهات الفاعلة المحايدة في توفير معلومات قيّمة لإعداد جداول الأعمال ووضع السياسات، كما تُقدِّم معارف مستقلّة خلال مسار عمليات الحوار الطويلة الأمد.

الخلاصة

في ظلّ الديناميكيات المترابطة لمختلف المناطق الجغرافية، يصعُب أكثر فأكثر عدمُ الاكتراث لنشوب النزاعات العنيفة في مكانٍ محدّد من العالم، على اعتبار أنّها لا تؤثّر على سياقنا الخاصّ. يشهد التاريخ مرارًا وتكرارًا على أنَّ الاستجابات العسكرية "السريعة" لنزاعات معقّدة وعابرة للحدود الوطنية والحدود الإقليمية، تؤدّي حتمًا إلى نتائج غير مستدامة إن لم تكن عكسية. فهذه المقاربات تتجاهل التوتّرات الموجودة في صلب النزاع، أو تعجز عن التخفيف من حدّتها، وتفشل في معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع دورات العنف. تُحدَّد هذه الأسباب الجذرية بشكل أفضل عن طريق إشراك المعنيّين بالنزاع أو المتضرّرين منه مباشرةً. تستطيع الجهات الفاعلة المستقلّة المتخصّصة في مجال تيسير الحوار أن تُوفِّر ما يلزم من خبرة ودعم لتصميم العملية، بالإضافة إلى المساحات الآمنة لدرس المسائل المطروحة بطريقةٍ بنّاءة والطرق المُحتمَلة لتجاوز التوتّرات والعنف. وتلعب السمات اللازمة لتيسير الحوار دورًا مهمًّا في تحقيق النتائج المنشودة: فالجمع بين الذكاء العاطفي والتواضع و"السيسو" في معظم سياقات النزاعات هو أمرٌ ضروريّ كي يستجيبَ الميسّرون بفعّالية للطلب على الحوار البنّاء. مع هذه السمات، يمكن توفير الخبرات اللازمة والدوافع البنّاءة في الطريق الطويل نحو حلّ النزاعات العنيفة.

الحواشي

[1] جون ب. ليديراش، The Moral Imagination: The art and soul of building peace الخيال المعنوي: فنّ وروح عملية بناء السلام، (نيويورك: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥)، ص. ١٠٧.

الجزء الثاني:

ممارسة الحوار
– وجهات نظر البلدان

الجزء الثاني:

عندما يُصبِح "الحوار" كلمةً مُسيئة: حالة فنزويلا
بقلم مايكل كاميلّيري وريفا كانتوويتز ٥٣

على الخطوط الأمامية للحفاظ على السلام في كولومبيا
بقلم بورجا بالاديني أديل ٦٥

عن التاريخ من خلال عين الإنسان:
نقل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى ما هو أبعد من الحقائق الحصرية
بقلم روبي داميلين ٧٣

حوار الشباب الفلسطيني: بناء مجتمع أكثر شمولاً
بقلم قيس أسعد ٨١

لمحة من لبنان
مقابلة مع شيرين جردي ٨٩

فنّ الحوار في منطقةٍ مُنقسمة
بقلم يانا أبو طالب ٩٧

لمحة من ميانمار
خواطر كو كو لوين ١٠٥

دمج الوساطة مع الحوار في الصومال
بقلم سايمون ريتشاردز ومحمد شايل بيلو ١٠٩

تعظيم قطبية الحوار في السويد
بقلم برنارد لورو ١٢١

مايكل كاميلّيري

يشغل مايكل كاميلّيري منصب مدير برنامج "بيتر د. بيل" لسيادة القانون (Peter D. Bell Rule of Law Program) في منظّمة الحوار بين البلدان الأميركية (Inter-American Dialogue). هو محامٍ دولي ودبلوماسي سابق، شاركَ في إدارة أوباما من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧ بصفته مستشارًا لشؤون نصف الكرة الغربية بخصوص وضع سياسات وزارة الخارجية وبصفته مدير شؤون مجموعة بلدان الأنديز في مجلس الأمن القومي. قبل الانضمام إلى الحكومة الأميركية، كانَ مايكل ناشطًا في حقوق الإنسان في منظّمة الدول الأميركية (OAS)، كما كانَ أحد كبار المحامين في مركز العدالة والقانون الدولي (CEJIL). عملَ أيضًا مع ائتلافٍ من منظّمات المجتمع المدني في غواتيمالا ولدى شركة محاماة دولية مرموقة. نُشِرَت مقالات مايكل وتحليلاته حول الشؤون القانونية والسياساتية في الأميركيّتَيْن في صحيفة "نيويورك تايمز" ومجلّة "فورين أفيرز"، ومجلّة "فورين بوليسي"، وصحيفة "أميريكاز كوارترلي"، وقناة "بي بي سي"، وقناة "فوكس نيوز"، وشبكة قنوات "يونيفيجين"، وشبكة قنوات "NTN24"، وقناة "سي أن أن" باللغة الإسبانية. ينتسب مايكل إلى مجلس العلاقات الخارجية، وهو أستاذ مُساعِد يُدرِّس الحقوق والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن والجامعة الأميركية وجامعة بالتيمور. يُشار إلى أنّه حائزٌ على شهادة بكالوريوس في التاريخ من جامعة نوتردام وشهادة دكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة هارفرد.

ريفا كانتوويتز

تُركّز ريفا كانتوويتز على تجنّب النزاعات والعنف، والنهوض بحقوق الإنسان، والتمويل الفعّال للعاملين في خطوط المواجهة، والدعم من أجل الصمود والتنظيم في البيئات الهشّة والنامية. تعمل د. ريفا كانتوويتز كأحد كبار المستشارين في مؤسّسة داغ همرشولد. قبل ذلك، وفي إطار عملها في إدارتَيْ أوباما، أسّست وترأّست فريقًا في وزارة الخارجية الأميركية يُعنى بتوفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف إلى محفظة استثمار عالمية للنهوض بحقوق الإنسان في البلدان المتضرّرة من النزاعات. تحمل ريفا شهادة دكتوراه من جامعة كولومبيا في علم النفس الاجتماعي-التنظيمي وحلّ النزاعات الدولية (٢٠٠٦).

عندما يُصبِح "الحوار" كلمةً مُسيئة
حالة فنزويلا

بقلم مايكل كاميلّيري وريفا كانتوويتز

في سياق هذا المقال، نعني بالحوار بمفهومه الواسع المفاوضات الرسمية في المسار ١ والمسار ٢ بين الجهات السياسية الرفيعة المستوى في فنزويلا من العام ٢٠٠٢ حتّى اليوم، علمًا أنَّ تفاصيل هيكلية الحوار وديناميكياته تغيّرت مع مرور الزمن.

"وقت الحوار انتهى".[١]

عبارةٌ قالَها نائب الرئيس الأميركي مايك بنس أمام جمهورٍ من المنفيّين من فنزويلا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩، ناقلًا من خلالها مقاربة إدارة ترامب المُناهِضة لنظام نيكولاس مادورو الاستبدادي. لكنْ، لم يخفَ على بنس أيضًا أنّها عبارة شعبوية تُدغدغ عواطف الجمهور. فبالنسبة إلى الكثير من الشعب الفنزويلي، مجرّد فكرة الحوار مع مادورو باتَت تختزل السذاجة والخيانة.

لعلّ شكوكهم في محلّها. فعلى ضوء الحوارات التي جرَت في الماضي وأدَّت بصورة رئيسية إلى شراء الحيّز السياسي لمادورو في الظروف الصعبة، يرفض العديد من عناصر المعارضة الفنزويلية المعاصِرة، وبعض مَن يدعمها في المجتمع الدولي، مسألة الحوار السياسي الرفيع المستوى رفضًا قاطعًا، ممّا يزيد من صعوبة التوصّل إلى حلّ سلمي للأزمة السياسية الراهنة المتقلّبة في فنزويلا وما ترتّب عنها من كوارث إنسانية.[٢]

إنَّ عقلية "الفائز يحصل على كلّ شيء" التي ترفض احتمال حلّ يقوم على التفاوض لأزمة فنزويلا تُشكِّل عائقًا لا يُستهان به بوجه حلّ هذه الأزمة المتفاقمة وتجنّب المزيد من العنف. فيما يُحاول بعض أفراد المجتمع الدولي استئناف المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في فنزويلا، بما في ذلك المحادثات التي عقدتها الحكومة النرويجية مؤخّرًا في أوسلو وبربادوس، لا بدّ من استيعاب هذا السياق بشكلٍ وافٍ.

يسعى هذا المقال إلى فهم إخفاقات جهود الحوار في الماضي وتفسيرها، وتحديدًا دراسة دور المجتمع الدولي. لقد شارك عددٌ من الأطراف الخارجية في عمليات مختلفة للوساطة والحوار في فنزويلا، بدءًا من عام ٢٠٠٢. كيف تفاعلت هذه الأطراف ولماذا، وهل كانَ التفاعل مُثمرًا؟ هل ساهمَت هذه المجموعة من الأطراف الدولية في تعزيز أو إعاقة فُرَص التوصّل إلى حلٍّ سلمي للأزمة السياسية في فنزويلا

وما نجم عنها من أزمات اجتماعية واقتصادية؟ هل كانَ هناك فهم شامل وكامل للتوقيت المناسب للحوار، أو حتّى للعوامل الأساسية التي أجّجت النزاع؟ في ظلّ الواقع الراهن المتقاطب، هل من خطوات يستطيع المجتمع الدولي اتّباعها لتعزيز الحوار المُثمر؟ هل يُمكن أن تشمل تدابير هدفُها إثارة مأزق أليم، أم إشراك أطراف خارجية أخرى، أم تمكين المجتمع المدني أو القادة المؤثّرين داخل المجتمع الفنزويلي؟ وما هو دور المواطنين في فنزويلا والأطراف المجتمعية في هذه العمليات؟ لا بدَّ من طرح هذه التساؤلات في إطار جهود بناء السلام المستقبلية في فنزويلا، وقد نستخلص منها دروسًا مهمّة لجهود مماثلة مبذولة في بلدٍ آخر.

عقدان من الحوار في فنزويلا: لمحةٌ تاريخية سريعة

بين الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠١٨، شهدَت فنزويلا أربع عمليات حوار وطني على مستوى رفيع، هدفُها الرسمي مواجهة النزاع السياسي الحادّ الذي تمرّ به البلاد وتجلّياته على أرض الواقع، بما في ذلك اندلاع أعمال العنف.[٣] ترجع جذور كلّ هذه الحوارات إلى انتخاب الرئيس هوغو تشافيز عام ١٩٩٨. تعهّدَ تشافيز، وهو ضابطٌ عسكري سابق يتحلّى بالكاريزما ويصف نفسه بالاشتراكي، بقلب الطاولة على النظام السياسي الفاقد للمصداقية وممارسة السلطة بما يخدم الفئات المهمّشة في البلاد. وما لبثت الجهود التي بذلَها في هذا الخصوص أن أفضَتْ إلى انقساماتٍ سياسية حادّة في فنزويلا، نجمَتْ عنها احتجاجاتٌ شعبية وإضرابٌ نفطي، ومحاولة انقلاب فاشلة عام ٢٠٠٢.

في أعقاب محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٢، دخلَت الأطراف السياسية في فنزويلا في مفاوضاتٍ مطوّلة وناجحة إلى حدٍّ طفيف. صبَّ أمران لصالح هذه المفاوضات بشكلٍ جليّ، أوّلُهما أنَّ تشافيز وأخصامه في السياسة التمسوا الحاجة إلى التفاوض لتحقيق أهدافهم. ثانيًا، سهَّلَ مركز "كارتر" المفاوضات بطريقةٍ جدّية وصارمة، بالتعاون مع منظّمة الدول الأميركية وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (رافقَت هذه العملية ستّة بلدان لعبت دور "مجموعة أصدقاء"). بادرَ مركز "كارتر" بهذه الجهود بدعوة من حكومة تشافيز، مع انضمام جهات أخرى مُيسِّرة (تحديدًا منظّمة الدول الأميركية) لمنح ثقة أكبر للمعارضة. وبالإضافة إلى تأدية دور الوسيط في مفاوضات المسار الأوّل، تعاونَت هذه الجهات المُيسِّرة مع الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام في محاولةٍ لتحويل الأسباب الأساسية الكامنة وراء النزاع. أثمرَت المفاوضات في سلسلةٍ من الاتّفاقات التي ألزمَت الطرفَيْن باحترام مبادئ الدستور والإحجام عن العنف. كما شقَّت الطريق أمام استفتاء شعبي لإقالة تشافيز عام ٢٠٠٤. جسَّدَ الاستفتاء نجاحَ المفاوضات إذ ترجم الجهود التي بذلتها المعارضة لإقالة تشافيز عبر وسيلةٍ ديمقراطية. وبعد فوز

تشافيز بأغلبية الأصوات في الاستفتاء، عادَ بحلّةٍ أقوى وسارعَ فورًا إلى تهميش خصومه وبسط سلطته.

مارسَ تشافيز الحكم مع مستوياتٍ قوية نسبيًا من الدعم الشعبي، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يُرافق ذلك ارتفاعٌ في أسعار النفط، إلى حين وفاته عام ٢٠١٣. لم يرث خلفه المُختار نيكولاس مادورو الكاريزما السياسية أو الدهاء اللذين تحلّى بهما تشافيز. ومع تراجع أسعار النفط وانخفاض الإنتاج، عانى مادورو في إدارة الاقتصاد الذي يعتمد على الاستيراد والمُثقَل بتراجع الإيرادات والإنفاق غير المستدام. في الواقع، واجهَ مادورو غضبًا شعبيًا متناميًا، في ظلّ تراجع إجمالي الناتج المحلّي إلى النصف خلال السنوات الخمس الأولى من عهده، وارتفاع التضخّم بنسبة مليون في المئة، وتفاقُم ندرة المأكولات والدواء. اتّسم ردّه في الأغلب بالقوّة الغاشمة، إذ عمدَ إلى قتل المتظاهرين، وسجن الخصوم، واستمالة المؤسّسات المستقلّة شأن المحاكم، وأخيرًا تزوير الانتخابات عام ٢٠١٨ لضمان إعادة انتخابه. لكنَّ ذلك لم يُحل دون لجوء مادورو للتحاور مع خصومه في ثلاث مناسبات، كتكتيك لتخفيف الضغط ودعم عهده. أصابَ مادورو حينما قدّرَ أنّه باستطاعته تنفيس الضغط في الشارع بزيادة التوقّعات حول التوصّل إلى حلٍّ بالتفاوض للمواجهة السياسية في فنزويلا وما ترتّب عليها من أزمات اقتصادية واجتماعية، وذلك إلى حين تعزيز مكانته السياسية وإنهاء المحادثات.

جرى الحوار الأوّل عام ٢٠١٤. ردًّا على احتجاجات مستمرّة أدَّت إلى مقتل ٤٣ شخصًا واعتقال قرابة الألفَيْ شخص، عقدَ مادورو مؤتمرًا وطنيًا للسلام مع المعارضة السياسية (وهي عبارة عن ائتلاف من أحزاب منقسمة غالبًا تُعرَف بـ"طاولة الوحدة الديمقراطية"). لكنَّ الأجندة والمنهجية كانتا ضبابيّتَيْن منذ البداية. دعَتْ الحكومة ثلاث حكومات من أميركا الجنوبية والفاتيكان لتشهد على المؤتمر، غير أنَّ المشاركة جاءَت محدودة. لم يُجدِ شهران من الاجتماعات بالكثير سوى إطلاق سراح أسير سياسي رفيع الشأن، وما لبثَتْ أن تعثّرت المحادثات. بالنسبة إلى مادورو، نجحَ في خنق حركة الاحتجاجات، التي شكّلَتْ مصدر القوّة الأهمّ لطاولة الوحدة الديمقراطية حينها.

تحسّنت حظوظ طاولة الوحدة الديمقراطية في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، عندما فازت بالأغلبية في المجلس التشريعي الوطني وبدأت تُخطّط لاستفتاءٍ آخر لإقالة الرئيس. استغلَّ مادورو تحكّمه بالسلطة الانتخابية للتصدّي لهذه المبادرة، وفي محاولةٍ لإدارة المواجهة المقبلة، عقدَ طاولة حوار وطني مع المعارضة، مع "مرافقة دولية" أمّنها كلٌّ من الفاتيكان ورئيس اتّحاد أمم أميركا الجنوبية والقادة

السابقين لإسبانيا وباناما والجمهورية الدومينيكية، حيث تولّت الفاتيكان والرؤساء السابقون تسهيل المحادثات حول موضوع مُحدّد مُدرج على الأجندة المقرّرة. وعلى عكس الحوار عام ٢٠١٤، تميَّزَت المفاوضات التي جرَت عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧ بهيكليةٍ أفضل، كما ارتكزَت إلى أجندة واضحة دارَتْ حول السلام وحقوق الإنسان والاقتصاد والتقويم الانتخابي. كانت الفاتيكان أكبرَ المساهمين، من بين الجهات الدولية المُشارِكة، إذ نجحَتْ في إطلاق سراح عدد من الأسرى من خلال تنسيق المفاوضات المتعلّقة بحقوق الإنسان، واشتراط مشاركتها المستمرّة بإحراز تقدّم ملموس في مواضيع أخرى. أمّا الانقسامات داخل صفوف "طاولة الوحدة الديمقراطية" فأعاقَتْ فعّاليتها في المفاوضات. لكنْ مرّة أخرى، فضحَتْ المحادثات انعدام الإرادة السياسية لدى الحكومة، بما في ذلك تكريس مادورو أكثر لحُكمه المستبدّ (مثل إجراء التعيينات في المحكمة العليا من دون الموافقة الضرورية من المجلس التشريعي الذي تطغى عليه قوى المعارضة)، حتّى خلال المحادثات. ففي نهاية المطاف، نجحَ مادورو في استغلال المحادثات لمنع حدوث استفتاء لإقالته.

وأخيرًا، عادت حكومة مادورو والمعارضة مجدّدًا إلى طاولة المفاوضات في أواخر عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨. أمّا العامل المُعجِّل فكانَت الاحتجاجات المعارضة على نطاقٍ واسع التي أثارها قرار المحكمة العليا وفحواه إبطال وظائف المجلس التشريعي الوطني. علاوةً على الضغوطات الداخلية، واجهَ نظام مادورو استنكارًا وعُزلةً دوليَّيْن متصاعدَيْن، بما في ذلك عقوبات مُستهدَفة فرضتها الولايات المتّحدة ضدّ قادة النظام. انطلقَتْ المحادثات الرسمية في الجمهورية الدومينيكية في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٧، برئاسة الرئيس الدومينيكي دانيل ميدينا إلى جانب رئيس إسبانيا السابق خوسيه لويس زاباتيرو (الذي شاركَ أيضًا في محادثات عامَيْ ٢٠١٦ و٢٠١٧)، فيما أدّت المكسيك وتشيلي ونيكاراغوا وبوليفيا دورَ الجهات الضامنة. شاركَ وزراء الخارجية (تحديدًا من تشيلي والمكسيك) مشاركةً ناشطة، على الرغم من دورهم الرسمي المتواضع، فأعدّوا مسودّة الاتّفاق التي شكّلت أساس المحادثات. شاركَ الرئيس ميدينا بشكلٍ فعّال في المفاوضات، وراهنَ بسمعته ونفوذه على المحادثات. لكنَّ ذلك لم يُجدِ نفعًا. وصلت "طاولة الوحدة الديمقراطية" إلى المفاوضات منقسمة داخليًا، حتّى أنَّ أحد الأحزاب ضمن الائتلاف انسحبَ في منتصف المحادثات. لم يتمّ إطلاع الشعب الفنزويلي على أجندة المحادثات أو أهدافها، إذ جرَتْ خارج البلاد وبشرط "عدم الاتّفاق على أيّ شيء إلى حين الاتّفاق على كلّ شيء". لم يستطع وفد الحكومة، الذي ربّما كان منقسمًا بدوره، أو لم يُرد، القيام بتنازلات كبيرة، فأخفقَتْ المحادثات بعد أشهر قليلة. وأتى الإعلان

العَلَم الفنزويلي يلفّ فتاةً أثناء الاحتجاجات المُناهِضة لنيكولاس مادورو.
الصورة: *Adobe Stock Images*

الأحادي الطرف الذي أدلى به مادورو يوم الانتخابات الرئاسية ليُشكِّلَ الضربة القاضية، إذ كانت تلك المسألة محورية للمناقشات الجارية في الجمهورية الدومينيكية.

بالإضافة إلى هذه الحوارات الرسمية بين النُخَب السياسية المتنافسة، انصبَّت جهود متوازية لخرق الانقسامات السياسية الحادّة في فنزويلا، وذلك بعقد مُحادثات بين الأطراف البديلة. من بين هذه الجهود ما عُرِف بـ"مجموعة بوسطن"، وهي مجموعة غير رسمية - تأسّست في الأصل عام ٢٠٠٢ - وضمَّتْ سياسيين فنزويليين من الطرفَيْن السياسيَيْن، بدعمٍ من سياسيين أميركيين من ولاية ماساتشوستس. وعلى الرغم من تراجع نشاط المجموعة في السنوات الأخيرة، إلّا أنَّ العلاقات التي نشأت في أعوامها الأولى (بما في ذلك مع مادورو، وهو مُشرِّع سابق) أثبتَت أهميتها للمفاوضات بخصوص إطلاق سراح الأسير الأميركي جوشوا هولت عام ٢٠١٨، بقيادة السيناتور الأميركي بوب كوركر. ولأنَّ "مجموعة بوسطن" ضمَّت مُشرِّعين من فنزويلا من مختلف الأطياف السياسية، اقتُرِح أكثر من مرّة إعادة إحيائها كمنصّة للحوار بين الأطراف السياسية في فنزويلا. لكنْ، بعد المفاوضات الناجحة التي أجراها "كوركر" من أجل هولت، حذّرته ثلاثة أطراف مُعارِضة بأنّها لن تُشارِك في أيّ مسعى من مساعي الوساطة، ممّا عكسَ مجدّدًا ارتيابها من اعتماد الحوار كاستراتيجية لحلّ الأزمة السياسية في فنزويلا.

هذا وبذلت المجموعات التابعة للمجتمع المدني جهودًا لإطلاق المناقشات على المستوى غير الرسمي. أحدُ الأمثلة على ذلك "مجموعة خبراء فنزويلا" Venezuela Expert Group التي أسَّسها معهد المسارات الانتقالية المتكاملة [٤]، في محاولةٍ لجمع كافّة الأفرقاء ضمن فنزويلا من أجل دعم الحوار والحلول السلمية لأزمة البلاد. عملَتْ مجموعات دولية أخرى تابعة للمجتمع المدني على خلق الظروف للحوار المُجدي، مثلًا من خلال تعزيز خبرات التماسك والتفاوض داخل صفوف المعارضة أو عقد نقاشات المسار الثاني بين الجهات الدولية المعنية.

الدروس المُستخلَصة

لقد كلَّفَ الفشل المستمرّ للحوار السياسي في فنزويلا ثمنًا باهظًا. يرى البعض أنّ الحوارات الشائبة التي جرَت في الماضي صعّبت مهمّة بناء السلام في فنزويلا، التي باتت مُلِحّة اليوم أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. تُعزى هذه الإخفاقات بحقّ إلى سوء نية نظام مادورو، وبدرجةٍ أقلّ، إلى الانقسامات في صفوف المعارضة. لكنَّ الدور الذي لعبه المجتمع الدولي يستحقّ المراجعة أيضًا، ويطرح بعض الأسئلة الصعبة، أبرزُها:

في ظلّ أيّ ظروف يجب أن يتدخّل المجتمع الدولي ويدعم الحوار؟ من يُحاسِب الأطراف الدولية على مشاركتها؟ في أيّ مرحلة، ومن خلال أيّ أنواع من التدخّل، كانَ من الممكن أن تُساهِم مقاربةٌ مختلفة لجهود الحوار أو الوساطة في تجنّب الأزمة الراهنة وتجنّب العنف وتعزيز السلام؟ نستخلص الدروس المهمّة الآتية:

النُضوج. يبدو أنَّ المجتمع الدولي لم يُمعِن في تقييم نضوج الحوار في فنزويلا - كما لم يُمعِن في اختبار هذا النضوج من خلال محاولة تحديد الشروط المسبقة للمفاوضات، أو بادرَ في اتّخاذ خطوات معيّنة لإحداث مأزق أليم. على عكس المفاوضات التي جرَت بين الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، فإنّ المفاوضات الثلاث بين ٢٠١٤ و٢٠١٨ انعقدَتْ في بيئةٍ يسودُها اختلالٌ واضح بين الحكومة والمعارضة. عقدَ مادورو المفاوضات كتكتيك لاجتياز ارتفاع حدّة نبض المعارضة؛ تُشير السجلّات إلى أنّه هو و/أو عناصر أساسية من نظامه الحاكم لم يكونوا أبدًا على استعداد للتفاوض بنية حسنة حول مسائل قد تُهدّد استبداد النظام بالسلطة. في الواقع، خلال هذه المفاوضات، تآكلت مصادر القوّة المحدودة لدى المعارضة، أي الاحتجاجات الشعبية والسيطرة على المجلس التشريعي والتهديد بإجراء استفتاء لإقالة الرئيس، وعلى الأرجح أنَّ هذه كانت نية مادورو، ولم يتمّ تحقيق سوى تنازلات بسيطة في المقابل. من هذا المنطلق، لم تكن الأطراف الدولية المُشارِكة في المفاوضات أحيانًا سوى شريكة متواطئة وغير مُدرِكة، ساهمَتْ في بسط سلطته الاستبدادية أكثر فأكثر.

دور المجتمع الدولي. تنوّعَتْ دوافع الأطراف الخارجية التي شاركت في الحوار الرسمي أو عمليات الوساطة في فنزويلا، وتحلّت أحيانًا بمصداقيةٍ مشبوهة. في بعض الحالات، تمّ التشكيك بالمصالح الشخصية للأفراد الوسطاء، ممّا أدّى إلى فقدان الإيمان بالحوار أكثر فأكثر. حامت الشكوك تحديدًا حول الرئيس الإسباني السابق زاباتيرو، الذي زعمَ البعض أنّه يُمثّل شركات نفط وسياحة إسبانية لها مصالح في فنزويلا (نفى تمثيل شركات النفط، لكنّه اعترفَ بتمثيل شركات سياحية، مدّعيًا أنّه لم يتلقَّ أيّ مبالغ مالية مقابل خدماته). اقتنعت المعارضة بأنَّ زاباتيرو وغيره (مثل رئيس اتّحاد أمم أميركا الجنوبية) لم يكونوا وسطاء على الحياد كما يدّعون، بل كانوا يدافعون عن مصالح مادورو. أمّا الفاتيكان فكانَتْ صارمة في مقاربتها للمسائل ومستعدّة لاستخدام نفوذها لدفع المفاوضات إلى الأمام. تبقى العبرة الأكبر من تجربة فنزويلا أنّه حتّى الأطراف الدولية ذات النية الحسنة قد تضرّ أكثر ممّا تُفيد في حلّ النزاعات من خلال منح شرعيتها لعمليات تفاوض لم تَصِل إلى مرحلة النضوج بعد. وإنَّ غياب المساءلة في المنظومة الدولية عن مشاركة الأطراف الخارجية كعناصر لبناء السلام تُساهِم

في نقص التقييم المنتظم الذي شهدته أحيانًا تجربة فنزويلا - ومن هنا ضرورة أن تضع هذه الأطراف بنفسها إجراءات داخلية صارمة تُشكِّل دليلاً لتدخّلها. في هذا السياق، تجدرُ الإشارة إلى أنّه، وباستثناء المحادثات التي جرَت بين الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، لم تُشارِك الأمم المتّحدة في المفاوضات الفنزويلية، وربّما يُعزى ذلك إلى تقييمها الخاصّ حول أرجحية (أو صعوبة) التوصُّل إلى نتيجةٍ ناجحة.

المنهجية. على عكس محادثات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ أيضًا، اتّسمت المفاوضات الأخيرة بدرجة ملحوظة من الارتجال. شملَتْ محادثات ٢٠١٦-٢٠١٧، من بين المحادثات الثلاث، الأجندة الأكثر تنظيمًا والمنهجية الأكثر فعّالية. لكنَّ التحضير كانَ محدودًا، وأتت مشاركة الأطراف الدولية بمستويات متباينة من الالتزام، حتّى أنّ مصالحها تضاربت أحيانًا، فيما غاب الوضوح كلّيًا عن عملية التوصّل إلى الاتّفاق، بين الطرفَيْن وأحيانًا بين صفوف الطرف الواحد. في بعض الحالات، مثل المساعي التي بذلتها الفاتيكان في محادثات ٢٠١٦-٢٠١٧ وتلك التي بذلتها تشيلي والمكسيك في ٢٠١٧-٢٠١٨، ترجمت الجهات الميسّرة الدولية مهمّتها على نطاقٍ واسعٍ وفعّال، فسخَّرت نفوذها المحدود وطاقتها الإبداعية في سبيل إعداد أجندة عملية وإحراز تقدّم ملموس. لكنْ، حتّى في هذه الحالات، بقيَ الغموض يُحيط بوضع المحادثات ومنهجيتها وديناميكيتها، وأُحبِطَت أفضل الجهود التي بذلتها الأطراف الدولية في نهاية المطاف، جرّاء غياب حُسن النية لدى نظام مادورو.

الشمولية والشفافية. جرَت الحوارات الأخيرة في فنزويلا بين النُخَب السياسية، وسطَ غيابٍ تامّ للمجتمع المدني أو أطراف محلّية أخرى. في حالةٍ واحدة على الأقلّ، نُقِلَت المراحل الأولى من المحادثات على قنوات التلفزة. عمومًا، بقيَتْ أجندة المفاوضات وأهدافها وتقدّمها مُبهمة للشعب الفنزويلي. على سبيل المثال، تبقى مسودّة الاتّفاق التي شكّلت أساس محادثات ٢٠١٧-٢٠١٨ سرّية، ولم يقُم أيٌّ من الطرفَيْن بتهيئة مُناصريه لاحتمال القيام بتنازلات. فكانَ أنْ شعرَ المجتمع المدني، الذي شكّلت مطالبه (التي نادى بها في احتجاجاتٍ شعبية) الشرارةَ لإطلاق مفاوضات ٢٠١٤ و٢٠١٧-٢٠١٨، بالانعزال عن العملية، وكانَ من البديهيّ أن يُشكِّك بالعملية برمّتها بعدما فشلت المحادثات في إحداث أيّ نتيجة.

عمليات المسار ٢. برزَتْ محاولاتٌ رسمية محدودة لإشراك فئة أوسع من المجتمع، وتحديدًا النُخَب ذات النفوذ أو القادة الذين تلتفّ حولهم دوائر كبيرة من المُناصِرين خارج إطار الأطراف الأساسية المفاوِضة، في خلق الظروف الحاضنة لحوارٍ سياسي ناجح. يُمكن تفسير ذلك جزئيًا بالتشدّد الذي طالب به الطرفان. بالتحديد، أدّى

ميل نظامَيْ تشافيز ومادورو إلى الانقلاب على الحلفاء السابقين، باعتبارهم غير أولياء، إلى تواني الأطراف التي بقيت قريبة من النظام عن المشاركة في نقاشات المسار الثاني. وقد أعاقَ هذا الواقع جهود المجتمع المدني لعقد محادثات من هذا النوع. لكنَّ ذلك لا ينفي الجدوى من الغوص أكثر في هذا النوع من المشاركة ودراسة أدوات استُخدِمَت في نزاعات أخرى، مثل ورشات العمل التفاعلية لحلّ المشاكل، لرؤية ما إذا كان إشراك الأطراف ذات النفوذ بعيدًا عن عمليات الوساطة الرسمية، أداةً مفيدة لخلق النضوج.

الخلاصات

إنَّ التطوُّرات الراهنة في فنزويلا، بما في ذلك تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية والمواجهة المتقلّبة بين مادورو ورئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو (الذي يعترف به أكثر من ٥٠ بلدًا رئيسًا مؤقّتًا للبلاد)، تُشدِّد على الدور المحوري الذي قد تؤدّيه المفاوضات الصادقة في التوصّل إلى حلّ سلمي وديمقراطي لأزمة البلاد. في الواقع، أُشيع في أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩ بأنَّ غوايدو وحلفاءه سعوا إلى التفاوض بالسرّ على مرحلةٍ انتقالية مع مسؤولين مقرّبين من مادورو، على الرغم من شجب فكرة "الحوار" علنًا. [٥]

من جهته، سعى المجتمع الدولي بشتّى السُبُل إلى خلق إطار عمل لمفاوضات مُحتمَلة، لعلّ أبرزها من خلال مجموعة الاتّصال الدولية التي تضمّ بلدانًا عدّة من الاتّحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية، ومؤخّرًا الجهود المستقلّة التي بذلتها حكومة النرويج. وفيما رسَّخت مجموعة الاتّصال الدولية بوضوح الانتخابات الرئاسية المبكرة كهدف أساسي لمشاركتها، بقيَتْ أهداف المفاوضين النرويجيين مُبهَمة وتكتّموا عنها. تقدّمت المحادثات المدعومة من النرويج بشكل متقطّع منذ شهر أيّار/مايو ٢٠١٩. [٦] وفي شهر آب/أغسطس، ردَّ نظام مادورو على العقوبات الأميركية الموسّعة بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة (المقرّر عقدها في الأساس في شهر كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٠) - وعلى الأرجح أن تكون جرعةً سامّة. طوال هذه العملية، كانَ على غوايدو مقاومة ظلّ إخفاقات المفاوضات الماضية وما نجمَ عنها من ارتياب قاعدته السياسية وشركائه في الائتلاف. وفيما حاولَ دبلوماسيون نرويجيون استئناف المحادثات في منتصف شهر آب/أغسطس، أصرَّ غوايدو على أنَّ "النظام استخدمَ (الحوار) في السنوات السابقة لشراء الوقت وإثارة الشكوك في صفوف المعارضة. لكنَّه لن يفعل ذلك هذه المرّة". [٧]

عمدَ عددٌ من البلدان إلى فرض عقوبات موجّهة وقطاعية (في حالة الولايات المتّحدة)، هدفُها توليد الضغط على مادورو، والمحيطين به، للقيام بتنازلات من شأنها تسهيل انتقال الحكم ديمقراطيًا. من هذا المنطلق، يبدو على الأقلّ أنَّ بعض الجهود الحالية تُدرِك صعوبة نجاح المفاوضات إن لم يحدث ما يُشبه مأزق أليم. في الواقع، وفي ضوء التجربة الفنزويلية السابقة، باتَ الحوارُ الموثوق بعيدَ المنال في لحظةٍ حيث تشتدّ حاجة البلاد إلى الحوار، ما يُشير إلى ضرورة اتّباع مقاربة أكثر صرامة وشفافية تجاه المرافقة الدولية لجهود الحوار - ولا شكَّ في أنَّ هذه العبرة تستحقّ البحث خارج نطاق فنزويلا فقط.

يعكس هذا المقال التطوّرات حتّى شهر آب/أغسطس ٢٠١٩. في الشهر التالي، انتهت المفاوضات برعاية النرويج التي أشارَ إليها المقال من دون التوصُّل إلى اتّفاق. وباتَت النافذة السياسية للتفاوض مغلقة، في موازاة استمرار تفاقم الأزمة الفنزويلية. وإذا جرى حوارٌ رسميّ آخر في المستقبل، وهذا مُرجَّح، فإنَّ الدروس المحدّدة هنا ستبقى ذات أهمية كبيرة.

الحواشي

[١] هاريت ألكساندر. "Mike Pence tells Venezuelan exiles in Miami: This is no time for dialogue. This is time for action". "مايك بنس يقول للمنفيين من فنزويلا في ميامي: وقت الحوار انتهى. حانَ وقتُ العمل". ذا تيليغراف. ١ شباط/فبراير ٢٠١٩. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.telegraph.co.uk/news/2019/02/01/mike-pence-tells-venezuelan-exiles-miami-no-time-dialogue-time/.

[٢] انظر بشكل عام: فرانك ا. مورا، "Stabilizing Venezuela: Scenarios and Options"، "إحلال الاستقرار في فنزويلا: السيناريوهات والخيارات"، (تقرير، مجلس العلاقات الخارجية، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٩). متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.cfr.org/report/stabilizing-venezuela.
مجموعة العمل الخاصّة بفنزويلا التابعة لمنظّمة الحوار بين البلدان الأميركية، "انقطاع المرحلة الانتقالية: آفاق التغيير الديمقراطي في فنزويلا"، (تقرير، منظّمة الحوار بين البلدان الأميركية، نيسان/أبريل ٢٠١٩). متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.thedialogue.org/wp-content/uploads/2019/05/TransitionInterrupted.pdf.

[٣] انظر فرانسيسكو ألفارو باريخا، "الآليات البديلة للحوار والتفاوض في النزاع السياسي في فنزويلا (٢٠٠٢-٢٠١٨)"، Pensamiento Propio العدد ٤٧، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. متوفّر عبر الرابط التالي: http://www.cries.org/wp-content/uploads/2018/09/007-Alfaro.pdf.
جنيفر ماكوي وفرانسيسكو دييز، الوساطة الدولية في فنزويلا، (واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتّحدة للسلام، ٢٠١١).

[٤] مجموعة خبراء فنزويلا التابعة لمعهد المسارات الانتقالية المتكاملة هي عبارة عن منصّة مستقلّة تضمّ خبراء من فنزويلا ينشدون تعزيز الحوار والتوصّل إلى حلّ سلمي للأزمات المتعدّدة في البلاد. تلتقي المجموعة على الدوام لتحليل الآفاق بهدف إيجاد حلّ يقوم على التفاوض للكثير من التحدّيات التي تواجهها البلاد، ولإعداد ونشر المقترحات الفنّية الواقعية التي تأخذ في الاعتبار التجارب الدولية ذات الصلة وخصوصيات السياق الفنزويلي. يتحاور المعهد ومجموعة خبراء فنزويلا مع الأطراف من كلّ الجوانب أثناء أداء هذه الأنشطة. انظر https://www.ifit-transitions.org/countries/venezuela.

[٥] "A Treacherous Stalemate in Venezuela"، "مأزق خطير في فنزويلا"، واشنطن بوست، 2 أيّار/مايو ٢٠١٩. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.nytimes.com/2019/05/02/opinion/venezuela-maduro-guaido.html.

[٦] "Afaint hope for Venezuela"، "بصيص أمل ضئيل لفنزويلا"، "ذا إيكونوميست"، ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٩. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.economist.com/the-americas/2019/07/18/a-faint-hope-for-venezuela.

[٧] "الوفد النرويجي في فنزويلا لاستئناف الحوار: المصادر، غوايدو".
رويترز، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٩. متوفّر عبر الرابط التالي: https://www.reuters.com/article/us-venezuela-politics/norwegian-delegation-in-venezuela-to-restart-dialogue-sources-guaido-idUSKCN1V41SC.

Adobe Stock Images :الصورة بإذن من

بورجا بالاديني أديل

بورجا بالاديني أديل هو متخصّصٌ في بناء السلام والحوار وتحويل النزاعات مع أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة في تصميم وتوجيه وتقييم البرامج في السياقات المتضرّرة من النزاعات. في الوقت الحاضر، يقدّم المشورة في جامعة نوتردام، ومعهد كروتش لدراسات السلام الدولية ضمن مصفوفة اتّفاق السلام، ومبادرة بارومتر في كولومبيا. وهو أيضًا "اختصاصيٌّ مُقيم" في معهد أبحاث السلام في أوسلو. يركّز عمل بورجا على تصميم عملية السلام المُقارَنة والشاملة وتنفيذها. وقد عملَ أيضًا على تعزيز وتيسير الحوار والتعاون المعقّد بين أصحاب المصلحة، وفي كولومبيا عزّزَ توطيد الهياكل الأساسية المحلّية والوطنية للسلام ودَعَم المقاربات الاستراتيجية لبناء السلام والحفاظ عليه. بالإضافة إلى ذلك، كانَ بورجا مستشارًا لشؤون السلام والتنمية ومستشارًا لكبار صنّاع القرارات في العديد من البلدان، وكيانات الأمم المتّحدة، ومراكز الفكر، والمنظّمات الخيرية، والجماعات المحلّية والإثنية والجامعات. وتمَّت دعوته كمُحاضِر ضيف ومتحدّث في مجال ممارسات بناء السلام في العديد من المنتديات الدولية.

على الخطوط الأمامية
للحفاظ على السلام في كولومبيا

بقلم بورجا بالاديني أديل

في سياق هذه المساهمة، ينصبّ تركيزي على عملية الحوار، وهي طريقةُ عيش وسلوك ومجموعة من القدرات التي تعزّز الثقة والتغيير الموجّه نحو السلام، بمنهجيةٍ شمولية وتعاونية وتكاملية مع آراء الآخرين.

يقوم نهج الحوار على استخدام الحوار بصورة استراتيجية كإحدى الطرق لبناء السلام، لكنَّه يستكشف أيضًا طرق الربط بين الأشخاص والمؤسّسات الرئيسية، والوساطة في الدوائر السياسية، وجعلها أكثر تحوّلاً ودعمًا لمساعدة المجتمعات على الانتقال من النزاع المدمّر إلى السلام.

الحفاظ على السلام في كولومبيا

إنَّ المجتمعات المنكوبة بالنزاعات، بما في ذلك - على عكس ما يعتقده الجميع - تلك التي تغلّبت مؤخّرًا على النزاع العنيف من خلال تسويةٍ سياسية، لا تزال محفوفة بانعدام الثقة وتضارُب وجهات النظر ومقاومة التغيير. وغالبًا ما يترافق تنفيذ اتفاقات السلام مع موجاتٍ من التوتر والجدل. ففي كولومبيا على سبيل المثال، لم يتطوّر اتّفاق السلام الأخير إلى رؤيةٍ تُوحِّد الكولومبيين حول مسارٍ مشترك لمستقبل أفضل، بل تَحوَّلَ إلى أحد الانقسامات الرئيسية التي تزيد الاستقطاب والتجزئة في البلاد.

انطلاقًا من هذه الخلفية، يقوم معهد كروتش لدراسات السلام الدولية، من خلال مبادرة بارومتر[1]، برصد ودعم تنفيذ اتّفاق السلام تقنيًا بناءً على طلب الحكومة والقوّات المسلّحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب "فارك"، وهي أقوى الحركات المتمرّدة في البلاد قبل نزع سلاحها في منتصف عام ٢٠١٧. طلبَ الموقّعون على اتّفاق السلام من كروتش تطوير منهجية علمية مستقلّة لتحديد التقدّم المُحرَز والصعوبات والثغرات والشواغل بالسرعة اللازمة، وتقديم هذه المعلومات إلى لجان المراقبة والتحقّق الوطنية والدولية. كما دعوا كروتش إلى دعم التحسين المستمرّ، من خلال جهوده في الرصد، لقدرات بناء السلام في البلاد، وذلك إلى جانب التنفيذ.

أثناء القيام بهذا العمل في كولومبيا، طلبَت العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأطراف الموقّعة على اتّفاق السلام، في مناسبات عديدة، أن يفرّق كروتش بين ما فعلته الحكومة وما فعلته القوّات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لتنفيذ الاتّفاق. وهو طلبٌ إذا تمّت تلبيته، يمكن استغلاله من قِبل أحد الطرفَيْن لانتقاد الآخر لعدم الامتثال للاتّفاق. ولطالما قاومَ كروتش هذه الدعوات لأنَّ إصدار الأحكام لم

يكن يومًا جزءًا من التفويض الأصلي لجهود الرصد، كما أنَّه قد يُستغَلّ من قِبَل أيّ من الطرفَيْن، أو من قِبَل المجتمع، لاتّهام كروتش بالتحيُّز، وبالتالي بعدم الفعّالية.

وبصفته فاعلاً في بناء السلام، سعى معهد كروتش إلى تحويل الانتباه بعيدًا عن لعبة التأشير الانقسامية التي يتّصف بها السياق السياسي في كولومبيا، نحو محادثةٍ أكثر ثراءً وأكثر تعاوُنًا، بحيث تكونُ قائمة على الأدلّة، للبحث في كيفية اجتياز تحدّيات مرحلة ما بعد الاتّفاق في عملية السلام بشكلٍ بنّاء.

وفي سياق التضارب العدائي الشديد حول مفهوم السلام، كما هو الحال في كولومبيا، كيفَ استطاع معهد كروتش أن يُهيّئ فسحة سياسية يقوم فيها بجهود الرصد من دون أن يجعل نفسه عاملًا للانقسام والاستبعاد، ومن دون التورّط في الروايات المثيرة للجدل التي تتسبّب حاليًا في انقسام كولومبيا إلى قسمَيْن إزاء عملية السلام؟ وكيف حاول كروتش تحفيز أصحاب المصلحة الكولومبيين الرئيسيين للتركيز على المحادثات البنّاءة بشأن سُبُل النهوض بعملية التنفيذ بدلاً من التركيز على لوم الآخرين في الأمور التي لا تسير كما يجب؟

المقاربة الهجينة: رصد تنفيذ الاتفاق وتعزيز بناء السلام من خلال المقاربة الحوارية

من أجل مواجهة التحدّيات الموصوفة أعلاه، قرّرَ فريق كروتش أن يجمع بين خبرته العلمية وبين المقاربة الحوارية الموجّهة لبناء السلام.[٢] وطوَّرَتْ مبادرة بارومتر خطَّيْن متشابكَيْن من العمل. يستخدم الخطّ الأوَّل طريقةً أكاديمية لقياس التنفيذ بدقّة. ومن خلال عملية تكرارية تراكمية، يقوم فريق من بُناة السلام والعلماء بجمع مئات المعلومات والتحقّق منها وتحليلها وترميزها من مجموعة مصادر متنوّعة.[٣] كذلك، يحرص كروتش على إجراء رصد منتظم للتقدّم المُحرَز في تنفيذ ٥٧٨ التزامًا قابلاً للقياس والرصد ضمن اتّفاق السلام. وتمّ تجميع هذه الالتزامات في مصفوفةٍ تتألّف من ١٨ موضوعًا عامًّا و٧٠ موضوعًا فرعيًا لتسهيل التحليل الكمّي والنوعي المستمرّ. بالإضافة إلى ذلك، حلّل كروتش الالتزامات الملموسة الواردة في اتّفاق السلام المتعلّقة بالجندر والإثنية وبناء السلام المحلّي. وباستخدام هذه الأدلّة التجريبية، يعمل كروتش مع كبار صنّاع القرار والمنصّات الاستراتيجية الأخرى لأصحاب المصلحة - صنّاع الرأي والصحافيون والأكاديميون وأعضاء الكونغرس وممثّلو المجتمع الدولي والمجتمع المدني، من بين آخرين - مع إجراء تحديثات منتظمة حول عملية التنفيذ. وتحدّد التقارير أوجه التقدّم والصعوبات والثغرات والتأخيرات والشواغل والمآزق والإنذارات المبكرة بشأن

تجدّد العنف. كما يقدّمون تحليلاً مُقارَنًا حول عمليات السلام الأخرى، وكيف تعاملت البلدان الأخرى مع المعضلات والتوتّرات والصعوبات المماثلة. تقوم نظرية التغيير التي يعمل بها كروتش على أنّ المعلومات المستندة إلى الأدلّة والواردة بالسرعة اللازمة بشأن التقدُّم المُحرَز والتحدّيات في عملية التنفيذ، مع معلومات مُقارَنة من بلدان أخرى، تُساعِد على تركيز الالتزام على العملية، وتشجّع العمل على تحقيق التنفيذ، واجتياز صعوبات ما بعد الاتّفاق، ومعالجة التحدّيات والعوائق الناشئة بطريقةٍ بنّاءة.[٤]
واعتبارًا من عام ٢٠١٦، قدّم كروتش ثلاثة تقارير عامة شاملة عن التقدُّم نحو التنفيذ: تقرير عام يُحلِّل تنفيذ الشروط الجندرية في اتّفاق السلام، وأكثر من ٣٠ ملخّصًا سرّيًا شفهيًا وخطّيًا حيث تُستعرَض تحليلات ومخاوف حول مختلف مجالات اتّفاق السلام. وقدَّمَ مسؤولو كروتش هذه التقارير إلى صانعي القرار الرئيسيين في اللجان الرسمية الرفيعة المستوى المنوطة برصد التنفيذ، وفي أكثر من ١٠٠ اجتماع للمتابعة مع مسؤولين رفيعي الشأن من الحكومة، فضلًا عن العديد من ممثّلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني. علاوةً على ذلك، أَعَدَّ كروتش في العام ٢٠١٩، خمسة تقارير إقليمية لتحليل التنفيذ على المستوى المحلّي؛ وتقريرًا شاملًا رابعًا عن جميع مندرجات اتّفاق السلام؛ وتقريرًا ثانيًا يبحث بشكل أدقّ في تلك المندرجات مع التركيز على النوع الاجتماعي أو الجندر؛ وتقريرًا إضافيًا ينظر في التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بالإثنية.

أما الخطّ الثاني لمبادرة بارومتر فيتمثّل في المقاربة الحوارية. استكملَ كروتش سير العمل الأكاديمي من خلال التعاون مع الكثير من الجهات الفاعلة. وعند تصميم مبادرة بارومتر، قرَّرَت قيادة كروتش أن تختار في كولومبيا فريقًا متعدّد التخصُّصات، مؤلّفًا من اختصاصيين بارعين في مجال الحوار وبناء الثقة، من خلفياتٍ أكاديمية وسياساتية، مُحفِّزًا إيّاهم لتجاوز العمل الأكاديمي المكتبي التقني، والاستفادة من مهاراتهم في بناء السلام. ومنذ عام ٢٠١٦، يعمل الفريق بشكل دوري على تنظيم ومتابعة مساحات حوارية رسمية وغير رسمية مثل الاجتماعات أو المجموعات المركّزة أو المحادثات، لتعزيز التعاون والتحليل المشترك مع مئات الجهات الفاعلة الكولومبية على مستويات مختلفة من المجتمع (وطنيًا ومحلّيًا)، ومع مسؤوليات مختلفة لناحية صنع القرارات. يتّسم بعض هذه المساحات الحوارية بطابعٍ أقرب إلى الطابع الرسمي: مجموعة من المساحات الميسّرة حيث يجتمع الناس في مكانٍ آمن، ويطوّرون فهمًا مشتركًا لعملية السلام، من خلال المحادثة والإصغاء الصادقَيْن، ويحدّدون الخيارات لمواجهة العقبات. أمّا المساحات غير الرسمية فتُركِّز على تبادل المعلومات، وتتناقش حول أهمية تنفيذ

ـحلّي مع المجتمعات الريفية في سامانييغو، نارينو، كولومبيا.

حداد في لاس لاخاس، إبيالس، نارينيو، كولومبيا.

الاتّفاق كوسيلة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية، وتعزّز الإبداع لمواجهة حالات الجمود والعوائق التي تَحول دون التنفيذ. ولقد روَّجَ فريق كروتش لهذه المساحات أو قامَ بتيسيرها أو شاركَ فيها، بهدف تقديم الأدلّة التجريبية المُستخلَصة من عمل الرصد الذي يضطلع به. وكانت هذه المساحات أساسية في توفير السياق والجودة لعملية الرصد، وتسهيل التحليل التشاركي المُوجَّه نحو النزاع والسلام، وبناء الثقة والالتزام والعلاقات بين مختلف أصحاب المصلحة؛ وهي علاقاتٌ مهمّة لتطوير طرق الاستجابة للعقبات التي تُواجِه عملية السلام.

على سبيل المثال، يقوم كروتش بتيسير عملية رصد المندرجات المتعلّقة بالعناصر الجنسانية والإثنية على التوالي في إطار اتّفاق السلام. وكانت المبادرة تعاونية بمشاركة النساء والمنصّات الإثنية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المهتمّين برصد التنفيذ وتقييمه باستخدام هذه المنظورات الثاقبة. كذلك، شاركَ المعهد منهجيته وتبادلَ البيانات والتحليلات مع هذه المجموعات. تمَّ ذلك من خلال فعاليات الحوار المنتظمة واجتماعات المناصرة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى حيث استفاد المشاركون، ومن بينهم معهد كروتش، من التقييمات الكمّية والمُقارَنة الغنية للتقدُّم المحرز في التنفيذ، وعزّزوا التحليل المشترك القائم على المشاركة، ممّا يوفّر السياق المناسب لعمليات التقييم ويحدّد التوصيات المشتركة. والمثال الإضافي هو عملية رصد تنفيذ اتّفاق السلام على المستوى المحلّي. تضمّنت عملية الرصد، التي تولّاها فريق مؤلّف من عشرة اختصاصيين في عشر مناطق، تنظيم مساحات حوار رسمية وغير رسمية بشكل دوري على المستوى المحلّي، حيث شاركَ المئات من أفراد المجتمع. تسمح هذه العملية بالمشاركَة في إنشاء المعرفة مع الجهات الفاعلة المحلّية، بهدف ضخّها في سير عمل كروتش الأكاديمي، ممّا يجعل التحليل أكثر شموليةً وشرعيةً. بالتالي، ساهمَت المعطيات اليومية والمحلّية لحالة عملية السلام في استكمال التقييمات الكمّية والمُقارَنة، ممّا رسمَ صورةً أكثر ثراءً لديناميكية بناء السلام. وقد أثرى هذا التحليل التصاعدي الاجتماعات مع صنّاع القرار الرئيسيين، كما عزَّز شرعية وقوّة المعلومات المُقدَّمة.

قة تُشرِّع الباب للسلام والمصالحة. ورشة حوار محلّي في أولايا هيرّارا، نارينو، كولومبيا.
رة: بورجا بالاديني أديل

الخلاصة

لا تزال تنتشر في كولومبيا الخطابات الاختزالية والمجازية بالأبيض والأسود لعملية السلام. ومع ذلك، كما تُشير تجربة كروتش، من الممكن تطبيق مفهوم التيسير والوساطة في الدوائر السياسية التي لا يحرّكها الانقسام، حيث ينصبّ التركيز على المحادثات البنّاءة القائمة على الحقائق والتي تستشرف آفاقًا واسعة إلى الأمام. ومع العلم أنَّ مساحات الحوار تُشكِّل جزءًا من المعادلة، إلّا أنَّ الثقة وبناء العلاقات والنسيج الاستراتيجي والتشبيك، والتحليل التشارُكي والشامل؛ جميعُها عناصر ساهمَت في استكمال الديناميكية للدفع باتّجاه عمليةٍ أكثر فعّالية. ولقد أدّت المقاربة الحوارية إلى صياغة تفاعلات جيّدة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، كما وفَّرَت منصّة أكثر تحوُّلًا للحفاظ على السلام في كولومبيا ولدعم الانتقال من الحرب إلى السلام.

الحواشي

[1] معهد كروتش هو مؤسّسة لأبحاث السلام، يقعُ مقرّه في جامعة نوتردام، الولايات المتّحدة الأميركية. يتمثّل أحد برامجه البحثية الرئيسية في "مصفوفة اتّفاق السلام" التي تُحلّل بشكل منهجي تنفيذ اتّفاقات السلام الشاملة في السنوات الأربعين الماضية. في كولومبيا، يعمل معهد كروتش على رصد تنفيذ اتّفاق السلام وتقديم الدعم الفنّي في هذا الصدد، استجابةً لدعوةٍ رسمية من حكومة كولومبيا والقوّات المسلّحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب "فارك". من خلال العمل على الصلة بين البحث والممارسة، يُعَدّ "مشروع مصفوفة اتّفاقات السلام" حاضنًا لأكبر مجموعة حالية من بيانات التنفيذ حول اتّفاقات السلام المُبرَمة داخل الدول. يقدّم أعضاء فريق هذا المشروع بشكل منتظم الدعم البحثي لعمليات السلام الجارية، وتحديدًا حول قضايا تصميم اتّفاقات السلام وتنفيذها. لمزيدٍ من المعلومات: https://kroc.nd.edu.

[2] يمكن الاطّلاع على المزيد من المعلومات حول هذا المفهوم عبر الرابط التالي: جون ب. ليديراش، The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace الخيال المعنوي: فنّ وروح عملية بناء السلام، (أكسفورد، MA: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥). بيتي برويت وفيليب توماس، Democratic Dialogue – A Handbook for Practitioners، الحوار الديمقراطي - كتيّب للممارسين، (واشنطن/ستوكهولم/نيويورك، منظّمة الدول الأميركية، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي(UNDP) ، ٢٠٠٧).
https://www.idea.int/sites/default/files/publications/democratic-dialogue-a-handbook-for-practitioners.pdf.

[3] يحصل كروتش على معلوماته من مئات المصادر، بما في ذلك مؤسّسات الدولة؛ المجتمع المدني؛ المجتمعات المحلّية؛ المنظّمات النسائية والإثنية؛ مراكز الفكر والجامعات؛ الدراسات الاستقصائية؛ وسائل الإعلام المحلّية والوطنية والدولية؛ والحلقات المركّزة من بين سُبُل أخرى.

[4] بورجا بالاديني أديل وشون مالوي، "رصدٌ أكثر شمولاً لتنفيذ اتّفاق السلام" في التفاوض على مفهوم الشمول في عمليات السلام Negotiating inclusion in peace processes، آندي كارل (محرّر)، الاتّفاق ٢٨، موارد المصالحة، ٢٠١٩.

روبي داميلين

وُلِدَت روبي داميلين في جنوب أفريقيا وهاجرت إلى إسرائيل في العام ١٩٦٧ كمتطوّعة في كيبوتس. وكانت روبي ناشطة جدًا في مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وقد فقدَت ابنَها ديفيد في آذار/مارس من العام ٢٠٠٢ بعد أن أطلقَ قنّاصٌ فلسطيني النار عليه أثناء أدائه للخدمة الاحتياطية في قوّات الدفاع الإسرائيلية. كانَ ديفيد يدرس لنيْل درجة الماجستير في فلسفة التربية في جامعة تل أبيب، كما كانَ عضوًا ناشطًا في حركة السلام. ومنذ العام ٢٠٠٣، تسعى روبي لتوظيف ألمها الشخصي من أجل التشجيع على المصالحة، بدلًا من التركيز على الانتقام، فتُسهِم بذلك في خلق بصيص من النور حول إمكانية تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وبصفتها المسؤولة عن العلاقات العامة في منتدى العائلات الثكلىParents Circle-Families Forum، تُجري روبي داميلين مقابلات عدّة مع وسائل الإعلام الدولية والمحلّية وتستعمل الإعلام كأداة لتعزيز السلام.

عن التاريخ من خلال عين الإنسان
نقل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى ما هو أبعد من الحقائق الحصرية

بقلم روبي داميلين

في سياق هذه المداخلة، يُعتبَر الحوار عملية إصغاء، وليس بالضرورة أن ينطوي على اتّفاقٍ مع الطرف الآخر. فيتعارض مع الوساطة التي يُتوقّع أن تؤدّي إلى حلٍّ وسط.

ما زالَ النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي يُقيم الحواجز العاطفية والجسدية والبيروقراطية التي تفصل في ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن طريق ضمان الحفاظ على التفاوت في القوّة بين المجتمعَيْن عند حصول أيّ تفاعلات بينهما. وقد أصبحَتْ الحاجة إلى الحوار والتفاهم أشدّ إلحاحًا إثر فشل المفاوضات السياسية واشتداد العنف الذي من السهل أن يتحوّل إلى حرب عاصفة. ويؤدّي هذا الشعور العام باليأس إلى ازدياد الانعزال من جانب الطرفَيْن.

منتدى العائلات الثكلى هو منظّمة غير حكومية مؤلّفة من أكثر من ٦٠٠ عائلة إسرائيلية وفلسطينية منكوبة فقدَت فردًا مُقرَّبًا من الأسرة نتيجة النزاع. لكنْ، بدلًا من الاستسلام للكراهية والثأر، ارتأت هذه العائلات جميعها توجيه حزنها نحو جهود المصالحة. تتمثّل رؤية منتدى العائلات الثكلى في وضع إطار لعملية المصالحة والعمل على جعلها جزءًا لا يتجزّأ من أيّ اتّفاق سياسي للسلام في المستقبل. وليس منتدى العائلات الثكلى تابعًا لأيِّ حزبٍ سياسيّ، على الرغم من أنَّ أعضاءه كلّهم واعون سياسيًا ويسعون إلى التأثير في النظام السياسي قدر الإمكان. يتعاطف بعض أعضاء البرلمان الإسرائيلي مع قضيتنا. فقد سبقَ أن استطاع منتدى العائلات الثكلى أن يدفع مجموعة من أعضاء البرلمان إلى الإقرار بالحاجة إلى المصالحة بفضل الضغوطات التي مارسَها عليهم. غير أنّه، في ظلّ المناخ السياسي الحالي، من الصعب جدًا التوصُّل إلى نتيجةٍ مماثلة.

تُعتبَر المصالحة بمفهومها التقليدي مهمّةً لا بدَّ من تأديتها عقب انتهاء النزاع من أجل التئام المجتمع المنقسم. لكنَّ منتدى العائلات الثكلى ينقض الافتراض القائل إنّه ينبغي تعليق المصالحة، مُشيرًا إلى أنَّ أيَّ عملية سلام لا تتعدّى سياسيّي الطرفَيْن سوف تبقى عمليةً ناقصة. وبحسب المنتدى، ما المصالحة إلّا أداة لمواجهة عملية السلام المتعطّلة. وفي غياب عملية مصالحة تُركِّز على الاعتراف بإنسانية الطرف الآخر، لا يسع سوى الأمل في وقفٍ مؤقّت لإطلاق النار ولأعمال العنف في أفضل تقدير، وذلك بالاستناد إلى ما تعلّمناه من اتّفاقات السلام السابقة.

تتمثّل رسالة منتدى العائلات الثكلى في الدفع باتّجاه تعميق التفاهم المتبادل والتعاطف وتحويل العواطف عن طريق الحوار. ويقوم هذا الحوار على التفاعل ومشاركة القصص، فيُساعِد المشاركين على فهم "نظرة" الآخر إلى تاريخهم الشخصي والوطني وطريقة فهمه لهذا التاريخ. وما يجعل عمل منتدى العائلات الثكلى فريدًا من نوعه هو حقيقة أنّ الأشخاص الذين عانوا أكثر من غيرهم من أعمال العنف المستمرّة اختاروا تحويل غضبهم وثأرهم وضعفهم ويأسهم إلى خطواتٍ من الأمل في سبيل السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة. وعلى عكس الوساطة التي تنطوي على التوصّل إلى حلّ وسط، لا يضطرّ أحدٌ في الحوارات التي يسهّلها منتدى العائلات الثكلى إلى تقديم التنازلات، إنّما تدعو هذه الحوارات الجميع إلى الاعتراف بروايات الآخرين والتعاطف معهم.

التاريخ من خلال عين الإنسان: مشروع الروايات التاريخية

في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي كثيرًا ما يصنّفه الخبراء بالمستعصي، ثمّة عوامل نفسية تؤدّي دورًا رئيسيًا في إدامة العنف ومنع التوصّل إلى حلّ. وسوف تتوقّف المصالحة على قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين على تغيير مواقفهم، وتحطيم الحلقة المفرغة حيث يغذّي تطرّفُ الجانبِ الأوّل تطرّفَ الجانب الثاني، والكفاح للتغلّب على الماضي وتقبّله، والاعتراف بالتفاوت في القوّة بين الطرفَيْن وبالطريقة التي يظهر فيها هذا التفاوت حاليًا.

يُشكِّل المنتدى بصيصًا من الأمل، وهو ذو أهمية حاسمة نظرًا إلى قدرته على الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإشراكهم في حوارٍ واحد. يشمل مشروع الروايات التاريخية (PNE) وحدةً مدّتها ٨٠ ساعة، تتألّف من ورشات عمل أحادية وثنائية وأنشطة حوارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يجري الحوار عن طريق استكشاف المشاركين لخبراتهم الشخصية أثناء النزاع ومشاركتها، وعن طريق زيارتهم لمواقع مثل متحف ذكرى الهولوكوست والقرى الفلسطينية التي كانت قائمة قبل العام ١٩٤٨ والتي أصبحت الآن واقعة داخل حدود إسرائيل. تُوفِّر هذه التجارب المشتركة سياقًا ملموسًا وأساسًا للتناقش بشأن كيفية إسهام تفسير كلّ طرف للروايات الشخصية والوطنية في تعقيد النزاع. تشتمل هذه الوحدة أيضًا على جولاتٍ في مواقع النزاع الحالية ومناقشات حول تأثيرها، بما في ذلك توسيع المستوطنات في الضفّة الغربية. ولا يهدف هذا التمرين إلى المقارنة بين معاناة الطرفَيْن، بل هو تمرينٌ يرمي إلى إظهار التعاطف مع وجهات نظر الآخر وتعميق فهمها. يتلخّص الغرض الأساسي لمشروع الروايات التاريخية في مساعدة الناس على تجاوز الحقائق الضيّقة والتعاطف مع الآخرين وفهم وجهات نظرهم حول الأحداث نفسها. وقد ركّزَ منتدى العائلات الثكلى

على تعريف الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مفهوم الروايات بما أنّ مساهمتنا الفريدة في السعي إلى المصالحة تتمثّل في قصصنا وخلفياتنا التاريخية. تُعَدّ القصص الشخصية التي تتعلّق بمأساة الثكل واختيار المصالحة والابتعاد عن العنف مواضيع عظيمة لـ"استهلال" حوار عميق مع الطرف الآخر. في الواقع، يُشكِّل هذا المشروع منبرًا يُتيح للمنخرطين في النزاع التعبير عن وجهات نظرهم وخبراتهم وأفكارهم إلخ، ومشاركتها. ويؤدّي هذا التفاعل بين الأشخاص، بدوره، إلى تحويل المواقف الراسخة التي تقوم على استحالة تحقّق السلام بسبب عدم توفّر شركاء للسلام، إلى مواقف تقوم على الإيمان بإمكانية الشراكة بالرغم من الظروف التي ينتفي فيها الأمل.

يمكن تكييف هذه المنهجية لتطبيقها في مناطق أخرى تشهد فيها المجموعات انقسامًا شديدًا، حيث عَرِفَت تاريخًا من العنف الناجم عن "الآخر". وتُتاح فرصة مشاركة النموذج الذي يعمل عليه منتدى العائلات الثكلى مع الأمّهات الثكالى في المجتمعات الأفريقية-الأميركية في الولايات المتّحدة وأمّهات عناصر الشرطة الثكالى في المجتمعات نفسها. ويمكن أن يكون هذا النوع من الحوارات مفيدًا أيضًا للمجتمعات في سري لانكا ونيجيريا والهند وباكستان، على سبيل المثال لا الحصر. وعند تطبيق هذا النموذج، لا بدَّ من تكييفه مع السياق، كما يتعيّن أن يُحدِّد الميسّرون والمشاركون معًا المواقع التاريخية والمعاصرة الملائمة.

تُشكِّل الروايات الموازية محفّزًا للتعاطف مع "الآخر". ومع مرور السنين، يُلاحِظ منتدى العائلات الثكلى حجم نفوذه وتأثيره على عملية المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويقيّمهما.

وعلى وجه التحديد، تجري عمليات التقييم عن طريق جمع بيانات الاستقصاءات من المشاركين في البرامج التي تستخدم هذه المنهجية. ويقوم استشاريون وخبراء خارجيون بتحليل هذه البيانات لاحقًا. وقد تبيّنَ في المتوسّط ما يلي:

- أفادَ ٨٦% من المشاركين بازدياد مستوى ثقتهم في الطرف الآخر.
- أفادَ ٩٣% من المشاركين بازدياد مستوى تعاطفهم حيال الطرف الآخر.
- أفادَ ٦٢% من المشاركين بازدياد استعدادهم للمشاركة في أنشطة تدعم بناء السلام والمصالحة.

لدينا أكثر من ألف خرّيج من برامج الروايات الموازية. وقد أصبحوا ناشطين جدًا واستطاعوا التأثير في مجتمعاتهم المحلّية. وازدادَ انخراطُهم في النشاط المناصر للسلام واجتمعوا لإنشاء المشاريع واتّخاذ الإجراءات التي تعزّز التضامن. شملَت المشاريع المشتركة السابقة عقد مؤتمر لجميع المنظّمات غير الحكومية المحلّية المعنية بالسلام وإعداد كتيّب باللغة العبرية والعربية لاستخدامه في المستشفيات حتّى يتمكّن المرضى من التواصل مع بعضهم.

العمل مع الشباب والراشدين الشباب

تُعقَد اجتماعات الحوار التي ينظّمها منتدى العائلات الثكلى بشكل يومي في المدارس الإسرائيلية ونوادي الشباب الفلسطينية وتستهدف الطلّاب الذين تبلغ أعمارهم بين ١٦ و١٧ سنة. ولقد مكّننا ذلك من الوصول إلى آلاف الطلّاب في جميع أنحاء فلسطين وإسرائيل. منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، ثمّة جيل كامل من الشباب الذين لم يلتقوا قطّ بأشخاص من "الطرف الآخر". وقد تُشكِّل هذه الجلسات أوّل لقاء لهم مع مَن يعتبرونهم "العدوّ". لكنْ، بعد الاستماع إلى الروايات الشخصية والرسالة المشتركة التي وجّهها إسرائيلي وفلسطيني مفجوعان ينتميان إلى منتدى العائلات الثكلى، تغيّرَ موقف الطلّاب وأصبحوا أكثر استعدادًا للحوار كبديلٍ عن العنف، في سبيل فهم احتياجات الآخر. وأظهرت التقييمات الخارجية لاجتماعات الحوار المدرسية أنَّ ٦٤٪ من الطلّاب أصبح لديهم نظرة أكثر إيجابية للآخر. علاوةً على ذلك، أفادَ ٥٧٪ من الطلّاب بازدياد إيمانهم بإمكانية التوصّل إلى تحقيق السلام. كذلك، وفَّرَ منتدى العائلات الثكلى تدريبًا للمعلّمين بعد الإدراك بأنَّ مواقف المعلّمين بشأن السلام وروايات "الآخرين" قد تُشكِّل عقبة بوجه تحقيق تأثير إيجابي من خلال اجتماعات الحوار. لذلك، يُدرَّب المعلّمون على توجيه طلّابهم عن طريق إجراء تمارين إصغاء مفتوحة قبل اجتماعات الحوار، كما يُزوَّدون بالتوجيهات والأنشطة اللازمة لإدارة مناقشات ما بعد الحوار مع طلّابهم.

أمّا برنامجنا الصيفي للشبيبة الفلسطينيين والإسرائيليين المفجوعين فيُعَدّ جزءًا آخر لا يتجزّأ من البرامج السنوية التي ينظّمها منتدى العائلات الثكلى، وهو أيضًا مثالٌ بارز على إمكانية تحقيق تقدّم على المستوى العاطفي نتيجة رؤية الجانب الإنساني للآخر. يُشارِك حوالى ٤٠ إلى ٦٠ شخصًا من الشباب الفلسطينيين والإسرائيليين المفجوعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٨ سنة لمدّة أسبوع مكثّف من جلسات الحوار وأنشطة بناء الأفرقة. يُعقَد برنامج الشبيبة عادةً في شمالي إسرائيل، مع التركيز بشكل خاصّ على اختيار موقع قريب من البحر، لأنَّ فُرَص الذهاب إلى الشاطئ نادرة بالنسبة إلى الشباب الفلسطيني. ولا يتمّ التشديد خلال هذا الأسبوع الذي يمضيه الشباب معًا على الأنشطة التي تهدف إلى بناء العلاقات بين الشباب الإسرائيلي والفلسطيني وحسب، بل يُفسَح المجال أمام الدخول في محادثات صعبة تطرأ أثناء جلسات الحوار التي تُعقَد خلال البرنامج. ويعود الشباب الذين شاركوا في البرامج السابقة ليعملوا كمستشارين، وما ذلك سوى دليل على التحوّل الذي يشهده هؤلاء الشباب، كما أنّه يُبيّن أهمية مواصلة هذه الجلسات التي تُساعِد الشباب على الحفاظ على علاقاتهم، وتخوّلهم أن يصبحوا رُسُلَ سلامٍ بين أقرانهم. إنَّ وقع هذه البرامج مستدامٌ، فهي ليست مجرّد لقاءات مؤقّتة. ويُتوقَّع أن يُصبِح الشباب سفراء لرسائل منتدى العائلات الثكلى وأن يتشاركوا خبراتهم مع أصدقائهم، فيؤدّي ذلك إلى

نساء يُشاركْنَ في مسيرة بمناسبة يوم المرأة العالمي في تل أبيب،
بحضور ٧٠ امرأة إسرائيلية و٧٠ امرأة فلسطينية ثكالى. الصورة: بيفات يوغيف

وزّع منظّمو المسيرة أزهارًا على عامة الناس وكُتِبَ على كلّ زهرة:
"نفضّل إعطاءك زهرة بدلًا من وضعها على القبر".

تأثيرٍ مُضاعَف. فالشباب الإسرائيليون والفلسطينيون يتأثّرون بسهولة برسائل التطرّف، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى حقيقة أنّهم لم يعرفوا طوال حياتهم فترةً خالية من العنف والانقسام. وأنشأ منتدى العائلات الثكلى برنامج "القادة الشباب من أجل السلام" كمتابعة للبرنامج الصيفي، وهو برنامجٌ مبتكر صُمِّم لتهيئة الجيل القادم من قادة السلام. يقوم الشباب عبر هذا البرنامج باستكمال عمل منتدى العائلات الثكلى في الحدّ من العنف ونشر رسالة المصالحة عبر التحدّث عن أهمية السلام وتطوير مشاريع تربوية لأقرانهم. ويظلّ القادة الشباب من أجل السلام على اتّصال دائم بفريق عمل منتدى العائلات الثكلى وأعضائه الذين يوجّهون البرنامج. كذلك، يبقون على تواصل مع بعضهم البعض في مجموعةٍ على تطبيق واتساب وصفحةٍ على تطبيق فيسبوك. ويفتخر منتدى العائلات الثكلى بالنجاح الهائل الذي حقّقه هذا البرنامج وبالتزام هؤلاء الشباب المفجوعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٣٠ عامًا. وقد أنشأوا مؤخّرًا في إطار العمل معًا معرضًا للصور الفوتوغرافية تحت عنوان "التغيير من أجل الأمل". يجول هذا المعرض على المدارس الثانوية للتحفيز على الحوار بشأن النزاع في أوساط الشباب.

المرأة ودورها في منتدى العائلات الثكلى

لا تُدعى النساء قطّ إلى طاولة السلام للمشاركة بصورة ناشطة. لذلك، يهدف قدر كبير من العمل الذي نقوم به إلى تهيئة مناخ يُتيح للنساء أن تضطلعن بدورٍ أكثرَ فعّاليةً في حركة السلام. ثمّة اعترافٌ تامّ في منتدى العائلات الثكلى بالدور الهامّ الذي تؤدّيه النساء الثكالى في السعي إلى التوصل لحلٍّ سلمي ودائم للنزاع. فخلال الانتفاضة الأولى، كانت النساء الفلسطينيات ناشطات في الضغط لإحداثِ تغييرٍ في فلسطين. لكنْ، يبدو أنَّ هذا الزخم قد تبدّد مع مرور السنوات، لذلك أصبح من أهدافنا إعادة تفعيل دور المرأة في عملية بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية. وقد ازدادَ نشاط هذه المجموعة من النساء إذ شاركْنَ في أنشطة أدّت إلى لفت الأنظار إلى رواياتهنّ من كافّة أقطار العالم. وقد انطوى أحد مشاريعهنّ على إعداد كتاب طبخ عنوانه (Jam Session)، يروي قصصهنّ ويُظهِر الحوار الذي نشأ أثناء مشاركتهنّ لوصفات الطعام. كذلك، قامت هذه المجموعة بتأسيس مشروع "الخطوات من أجل السلام"، وهو مشروع تطريز ساعدَ على دعم النساء الفلسطينيات ماديًا. وتشمل المبادرات الأخرى التي قمْنَ بها معارض فنّية مثل "وجود الفراغ" (The Presence of the Void) و"نسيج الحرب" (The Fabric of War)، بهدف التوعية حول تداعيات العنف والثكل المستمرّ بالاستعانة بوسائل إبداعية مثل الأفلام. وتُشارك النساء الآن في سلسلة من ورشات العمل التي يعملْنَ فيها مع بعضهنّ البعض لتعلّم معنى المصالحة واختبارها واستكشافها. وقد وطّدت ورشات العمل هذه العلاقة بين نحو ٥٠ امرأة من طرفَيْ النزاع، كما أنشأت كادرًا من النساء

الفلسطينيات والإسرائيليات اللواتي ينظّمْنَ اجتماعات حوارية في إسرائيل وفلسطين على حدّ سواء لضمان إيصال الصوت النسائي بشكل أعلى في عملية بناء السلام.

الخلاصة

ليست رسالة المصالحة واللاعنف والأمل التي نحملها رسالةً محلّية فحسب. فيُسافِر ممثّلو منتدى العائلات الثكلى الإسرائيليون والفلسطينيون إلى كلّ أنحاء العالم. إنّنا نقف على المنصّات ونُنادي بصوتٍ واحد للدعوة إلى إنهاء النزاع، وهو مشهد يزداد ندرةً مع تزايد الانقسام في الآراء الوطنية والدولية حول النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وليس لدينا أدنى شكّ بأنّ هذا أفضل ما يمكن فعله. يسرُّنا أن نُشارِك خبرتنا ونموذجنا مع مجموعات أخرى حول العالم وأن نخوض مناقشات حول كيفية تكييف هذا النموذج مع ثقافاتٍ مختلفة وظروف مُغايِرة. وثمّة حاجة إلى تحقيق تعاون أكبر بين الأكاديميين والمنظّمات غير الحكومية، كي يقومَ العاملون في منتدى العائلات الثكلى بإيفاد الخبراء بالمعلومات اللازمة، وكي يقدّم الخبراء بدورهم بعض الرؤى والأفكار الجديدة التي تُغني عملَنا. ما زال طرفا النزاع ينشرون كتابات أكاديمية حالية تتعلّق بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي لترسيخ موقفيهما، فتعرض هذه الكتابات وجهات نظر مجرّدة ومبسّطة تقلّل من تعقيد النزاع بشكله ومفهومه الحالي.

من جهة أخرى، يُصبِح تأمين التمويل لأعمال منتدى العائلات الثكلى أكثرَ صعوبةً. فالمصالحة وغيرها من أنشطة بناء السلام هي أعمال تدريجية وطويلة الأمد، لذا يصعُب تحديدها بفترة زمنية معيّنة أو بمصفوفات للرصد والتقييم. وقد عانى منتدى العائلات الثكلى انتكاسةً إضافية جرّاء القرار الذي اتّخذته الإدارة الأميركية الحالية بقطع تمويل الأنشطة عبر الحدود في العام ٢٠١٨، فاعتبرَ أعضاء المنتدى أنّ هذا القرار خطير وقصير النظر. فلا يمكننا أن نُركِع أمّةً ومن ثمّ نتوقّع منها أن تنشد السلام، فإنَّ التاريخ علّمنا عكس ذلك. وغالبًا ما يتحوّل تمويل الأنشطة المتعلّقة بالمُصالحة إلى كُرة سياسية للأسف تُدفَع في اتّجاه أولويات المانحين أو تُنقَل إلى سياقات مختلفة مع اندلاع أعمال عنف في أماكن أخرى من العالم. ولا يزال يُتغاضى عن وطأة النزاع الجاري على الفلسطينيين والإسرائيليين كلّ يوم.

إنَّنا مقتنعون كلّ الاقتناع بالحاجة إلى الحوار، فعزل الإسرائيليين عن الفلسطينيين يزرع الخوف والشّك ويولّد العنف. ونظرًا إلى قرار إدارة ترامب بسحب التمويل، بتنا بحاجة إلى تمويلٍ ودعمٍ تقني وتضامنٍ من المجتمع الدولي الآن أكثر من أيِّ وقتٍ مضى.

قيس أسعد

انضمَّ قيس أسعد إلى مركز كارتر في عام ٢٠١٦ كمدير برنامج المكتب الميداني في إسرائيل وفلسطين. وبالإضافة إلى إدارة برامج المكتب الميداني، يعمل على تحليل جملة من المسائل السياسية، بما في ذلك الانقسام السياسي الفلسطيني، وحقوق الإنسان، والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. في مرحلةٍ مبكرة من سيرته المهنية، التحقَ قيس بالأمانة العامة للّجنة التنفيذية في منظّمة التحرير الفلسطينية، وعملَ بعدَها كمستشار سياسي لدى القنصلية البريطانية العامة في القدس، حيث تضمَّنَ عمله تحليل الأوضاع وتقديم المشورة السياساتية إلى الحكومة البريطانية حول مجموعة متنوّعة من المسائل السياسية وحول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك المستوطنات والحواجز ووصول الفلسطينيين إلى أراضيهم وحرّية التنقّل والحقوق الإنسانية الوطنية للفلسطينيين.

حوار الشباب الفلسطيني
بناء مجتمع أكثر شمولاً

بقلم قيس أسعد

وفي سياق هذا المقال، يُشكِّل الحوار أداةً فعّالة لتعزيز الشمولية من أجل بناء السلام ودعم الاستقرار في المجتمعات المتضرّرة من النزاع. في الإطار الفلسطيني، يسمح الحوار للشباب باكتساب المعرفة والمهارات المناسبة للمشاركة البنّاءة في تغيير الوضع الراهن وتحسين الواقع المرير.

تُشير الإحصاءات إلى أنَّ ٦٥٪ من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلّة هم دون الرابعة والعشرين من العمر[1] وقد أدّت سنوات النزاع المطوّل مع إسرائيل والانقسام الداخلي الحاصل بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلى تقويض آفاق المستقبل المتقلّب أساسًا وتدهور نوعية حياة الشباب الفلسطيني. باتَ الشباب يُعانون من البطالة ومن محدودية فُرَص التعليم، ونقص المشاركة في الحياة العامّة وغياب الأمل بمستقبلٍ أفضل. في ظلّ هذا الواقع الأليم، لا بدَّ من توجيه الشباب الفلسطيني وحثّهم على الاضطلاع بدور قيادي وصنع القرار في مجتمعاتهم. وبغية تحقيق هذا الهدف، من الضروري بناء حلقة حوار وطنية بين الشباب من جهة، وبينهم وبين سائر الجهات الفاعلة على صعيد الوطن من جهة أخرى، كي يشقّوا الطريق نحو مستقبل السلام المنشود في فلسطين.

الوضع الذي يواجهه الشباب

لم يتمتّع الشباب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلّة بحرّية تقرير المصير قطّ، لا سيّما في ظلّ اشتداد الاحتلال الإسرائيلي رسوخًا، ما ساهمَ في صياغة مصيرهم، وأدّى إلى الشرذمة على الصعيد الجغرافي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وقد ولَّدَ نظام الحكم الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي واقعًا مكسورًا ومشوّهًا. ومن جرّاء الحواجز وتوسيع المستوطنات والحصار المفروض على قطاع غزّة منذ أكثر من عقد، تحوَّلَت الأراضي الفلسطينية المحتلّة إلى أقاليم معزولة يتمتع كلٌّ منها بوضع خاصّ وحكم خاصّ وتدابير أمنية خاصّة، ما أدّى إلى غياب مؤسّسات دولة متّسقة من شأنها رسم ملامح البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤاتية.

وأدّى الانقسام المزمن الحاصل بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلى توسيع الهوّة بين الشباب الفلسطيني، وبينهم وبين المؤسّسات

الوطنية في ظلّ الحكم الاستبدادي، ناهيك عن الكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسّساتية التي فرضها المأزق السياسي بين فتح وحماس بشكل عام، وتحديدًا على الشباب والمجموعات المهمّشة.
بناءً على البيانات التي جمعَها مؤخّرًا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغَت معدّلات البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا ٤٠٪. أمّا بالنسبة إلى البطالة في صفوف المتخرّجين مع شهادة جامعية أو شهادات أعلى فبلغَت ٥٥,٨٪ (٣٧,٨٪ للذكور و٧٢٪ للإناث). علاوةً على ذلك، ومع اشتداد ظروف العيش صعوبةً، عبَّرَ العديد من الشبّان والشابات الواعدين عن رغبتهم في الهجرة بحثًا عن آفاق وظروف عيش أفضل.[٢]

وعلى الرغم من الواقع المرير في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، تُقدِّم العديد من منظّمات الشباب مساهماتٍ كبيرة لتمكين مجتمعاتها وتعزيز رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، فهي توفّر الفُرَص والموارد والقدرة الحقيقية لإحداث تغيير إيجابي في الوضع الراهن. ومن هذه المنظّمات منتدى الشرق الشبابي الذي يهدف إلى تعزيز آفاق الشباب الاقتصادية ببناء قدراتهم، فيتمكّنون من دخول سوق العمل. أمّا "برج اللقلق" فهي منظّمة فلسطينية مجتمعية أخرى تعمل على تمكين شباب القدس الذين يسكنون في البلدة القديمة، من خلال تنظيم أنشطة رياضية وثقافية. والمنظّمة الثالثة التي تقوم بعملٍ جدير بالتنويه هي "غزّة سكاي جيكس" التي تدعم الشركات الناشئة في قطاع غزّة وتنشر المعرفة في مجال التكنولوجيا وريادة الأعمال.

استبعاد الشباب

في مطلع عام ٢٠١٨، أنجزَ مركز كارتر، بالتعاون مع مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، دراسةً حول مواقف الشباب الفلسطيني إزاء المشاركة المدنية. وقد سلَّطت الدراسة الضوء على تقييم الشباب لتجربتهم في الفُرَص المتاحة للمشاركة المدنية، كما شدَّدَت على طرق إحداث تغيير اجتماعي وسياسي ومؤسّساتي لدعم مشاركتهم الكاملة وحضورهم في حلقات صنع القرار السياسي الفلسطيني.
انبثقت المبادرة من الاعتراف بدور الشباب المحوري في الحركة الوطنية منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، حيث شكّلوا قوّة الدفع المحرّكة لتعبئة الجهود في الانتفاضة الأولى والثانية، كما في الحركات الطلّابية السياسية والأجندات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وما كانَت مظاهرات "مسيرة العودة" الأخيرة في قطاع غزّة إلّا انعكاسًا لدور الشباب الذي يقع في صلب النشاط السياسي ويؤثّر على ديناميكية النزاع. غير أنَّ العديد من العثرات تَحول دون مشاركة الشباب الفاعلة في بناء السلام والتنمية وتحُدّ من قدراتهم، سيّما في الأراضي الفلسطينية المحتلّة:

١. هناك نقصٌ ديمقراطي مُنكَر على نطاقٍ واسع في الأراضي الفلسطينية. بالفعل، لم تُشارِك شريحةٌ كبيرة من الشباب الفلسطيني في الانتخابات الوطنية قطّ، ولم تتوفّر لها أيّ فرصة للمشاركة في صنع القرار في المؤسّسات الحكومية، ما يحدّ من الإمكانية المُتاحة لها لتغيير الواقع السياسي. وأدَّت هذه العوامل كلّها إلى تغييب الشباب عن عملية صنع القرار وتنمية المجتمع. علاوةً على ذلك، باتَ العديد من الشباب فاقدًا الثقة بمؤسّسات الحكم الوطنية. بالفعل، بيّنت الدراسة الآنفة الذكر أنَّ ٦٢,٧٪ من الشباب الفلسطيني أعربوا عن عدم رضاهم عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنَّ ٦١٪ من شباب قطاع غزّة يعتبرون أداء السلطة الفلسطينية "سيّئًا" أو حتّى "سيئًا جدًا". أمّا في الضفّة الغربية فا٣٤,١٪ من الذين شاركوا في المسح أعطوا الإجابة عينها.

٢. أظهرَت الدراسة أيضًا أنَّ ٥١٪ من الشباب الفلسطيني يعتبرون أداء الأحزاب السياسية "سيّئًا" أو "سيّئًا جدًا"، ما يعكس شعور الشباب بأنّ الأحزاب السياسية تتجاهل دورهم في هيكلية صنع القرار الداخلية. وقد نتجَ عن إقصاء الشباب الفلسطيني المزيد من التهميش وسلبهم حقّ المشاركة في العمليات السياسية. أدّى ذلك أيضًا إلى توسيع الهوّة بينهم وبين النُخَب السياسية التي، وعلى الرغم من القيود التي تفرضها سلطة الاحتلال، تُعنى باتّخاذ القرارات وصياغة السياسات نيابةً عن الشرائح الشبابية.

٣. وثمّة ميلٌ إلى عزل فئة الشباب عن سائر الفئات المجتمعية. فلقد شدَّدَ عالم الاجتماع الفلسطيني جميل هلال على سعي برامج الشباب إلى تمكين الشباب عن طريق أنشطة من شأنها حلّ المشاكل التي يواجهونها - سواء من حيث العوامل الاقتصادية (التركيز على الفقر أو البطالة)، أو المشاركة السياسية (مشاركة الشباب في عملية صنع القرار)، عوضًا عن اعتماد مقاربات أحادية اللون للتعامل مع الشباب.[٣] ويعتبر هلال أنَّ هذه المقاربة تنظر إلى الشباب كما لو كانوا عنصرًا إضافيًا في المجتمع، بدلًا من اعتبارهم عنصرًا أساسيًا فيه، وكأنّ الهواجس التي تساورهم محصورة بهم وبعيدة كلّ البعد عن سائر المجتمع الذي يعيش في ظلّ الظروف الراهنة ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

آفاق المستقبل

في ٩ كانون الأوَّل/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدَ مجلس الأمن في الأمم المتّحدة بالإجماع القرار ٢٢٥٠ بشأن الشباب والسلام والأمن. وقد حثّ مجلس الأمن الدول الأعضاء على اعتماد تدابير تهدف إلى زيادة تمثيل الشباب في عمليات صنع القرار على جميع الأصعدة، لا سيّما لناحية تفادي

الله، فلسطين. الصورة: *Adobe Stock Images*

النزاعات وحلّها. في السابق، تمّ إطلاق بعض المحاولات لتحقيق هذا الهدف في فلسطين، منها المبادرتان المذكورتان أدناه:

• في عام ٢٠٠٩، تمّ إنشاء برلمان للشباب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، يضمّ ١٣٢ عضوًا، ويتألّف من لجان من ١٢ عضوًا، تُعنى بالنظر في احتياجات الشباب، والتعاون مع المجلس التشريعي الفلسطيني. تهدف المبادرة إلى تعزيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية وبناء الحوار بين الشباب وصنّاع القرار. لكنْ للأسف، توقَّفَ المشروع بسبب نقص التمويل وإغلاق حركة حماس مكتب المشروع في قطاع غزّة.

• في عام ٢٠١٦، قامَ تحالفٌ مؤلّف من منظّمات محلّية ودولية بإطلاق مشروع تحت عنوان "الشباب الفلسطيني: معًا نحو التغيير"[٤]، بهدف تعزيز مشاركة الشباب الفلسطيني في دعم التغيير الاجتماعي والسياسي على صعيد الوطن. ومن أهداف المبادرة:

أ) اعتماد الشباب موقفًا موحّدًا فيما يتعلّق بالمشاكل السياسية والاجتماعية،

ب) ردم الهوّة الجغرافية والسياسية بين الشباب لصياغة استراتيجيات وطرح بدائل سياسية واجتماعية للوضع الراهن.

في السياق الفلسطيني، باتت الحاجة مُلِحَّة إلى كسر حلقة الوضع الراهن المفرغة. وبالنظر إلى ميول الشباب السياسية والإيديولوجية، يجب عدم تهميش الشباب وإقصائهم من السياسات العامة والمشاركة السياسية، إذ إنّهم الفئة الأكثر هشاشةً والأكثر تمرّدًا في المجتمع الفلسطيني. لذا، لا بدَّ من إرشاد الشباب الفلسطينيين وتشجيعهم ودعمهم ليصبحوا قادة الغد وصنّاع القرار والروّاد في المستقبل. يجب شقّ طريق التغيير من خلال بناء دائرة حوار بين الشباب من جهة وبينهم وبين الجهات الفاعلة المحلّية من جهة أخرى، على أن يتحمّل كلّ من مجموعات الشباب الفلسطيني والمجتمع المدني والأحزاب السياسية وممثّلي المجتمع الدولي مسؤوليةً مشتركة لتعزيز هذه المقاربة من خلال:

١. تشجيع حوار الشباب عبر المنصّات الإلكترونية

استنادًا إلى الإحصاءات التي تمّ نشرها عام ٢٠١٧، فاقَ عدد مستخدمي الإنترنت في الضفّة الغربية وقطاع غزّة الثلاثة ملايين، ما يعادل ٦٠٪ من عدد السكّان؛ و٥٩٪ منهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عامًا.[٥] وهذا يعني أنّ خدمات التواصل الاجتماعي والمنصّات الإلكترونية والبحوث والدراسات والنقاش الفعّال هي أدوات مفيدة لإطلاق الحوار البنّاء المتمحور حول الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن شأن المنصّات الرقمية توجيه المجتمع وممثّلي المؤسّسات والمجموعات الشبابية نحو اعتماد مقاربات ترتكز إلى أساليب أكثر حداثةً لتعزيز المشاركة السياسية. فالمنصّات الرقمية تُساعِد على تجاوز العقبات الملموسة ودعم المشاركة الشاملة عن طريق مجموعة متنوّعة من الشباب والخبراء والاختصاصيين والناشطين وصنّاع الرأي العام، والمؤثّرين على الرأي العام الفلسطيني، لإرشاد وصياغة مقاربة جديدة للحوار البنّاء.

٢. تعزيز المبادرات الوطنية لحوار الشباب

يشكّل استحداث آلية جماعية للحوار بين مختلف الجهات الفاعلة في فئة الشباب النابض بالحياة العنصرَ الأساسي في هذه المقاربة. وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها عملية الاقتراع الديمقراطي، إنّما يتعيّن على الشباب التمتّع بالمعرفة والمهارات المناسبة للتشبيك والضغط وبناء التحالفات. وعوضًا عن مجرّد انتظار الانتخابات على خلفية تصاعُد موجات الاستياء، باتَ اليوم بإمكانهم التأثير على مجرى الأحداث. لا بدَّ من إطلاق هذه المبادرة على كافّة الأراضي الفلسطينية المحتلّة ليعمل الشباب على تمتين أواصر التواصل فيما بينهم في الضفّة الغربية، بما في ذلك القدس وقطاع غزّة، للضغط على السلطات وإعلان مطالبهم بصوتٍ واحد (التمكين، التعليم، التوظيف، حرّية التعبير، وما إلى ذلك).

٣. تنظيم المؤتمر الوطني لتعزيز إشراك الشباب

لا بدَّ من تعزيز علاقة الشباب بصنّاع القرار على الصعيد الوطني. لذا، ينبغي إطلاق وتيسير حوار جدّي ومستمرّ بين الشباب وصنّاع القرار ضمن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وعلى الرغم من أنَّ عددًا كبيرًا من الشباب لا يُشارِك في الحياة العامة ولا يعمل مع القيادة السياسية، إلّا أنَّ الأحزاب السياسية الفلسطينية ومنظّمات المجتمع المدني تُعَدّ حليفًا مهمًّا لأنّها تتشارك الأولويات والمطالب عينها.

٤. البلدان المانحة

أنفقَت الجهات المانحة الدولية ملايين الدولارات خلال العقود الثلاثة المنصرمة لتعزيز الحوار في سياق الملفّ الفلسطيني الإسرائيلي. بيدَ أنَّ فشل حلقات المفاوضات قوَّضَ الثقة في عمليات السلام، لا سيّما في صفوف الشباب الفلسطيني، ما دفعَ شباب الأراضي الفلسطينية المحتلّة إلى اعتماد مقاربة بهدف تغيير الواقع المرير الذي يعيشون فيه (الاحتلال، والانقسام، والإقصاء)، مع التحلّي بمنطق المقاومة. وباتوا يدعمون الأنشطة الحقوقية دعمًا فاعلًا. في هذا الإطار، آنَ الأوان لتُدرِك البلدان المانحة أهمية الحوار بين الفلسطينيين

لتعزيز الشمولية. وحانَ الوقت لإطلاق الحوار استنادًا إلى المُثُل العليا المشتركة -الديمقراطية والحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

الحواشي

[١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.p.

[٢] تُظهِر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنَّ حوالي 24% من الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلّة أعربوا عن رغبتهم في الهجرة.

[٣] جميل هلال هو عالم اجتماع في جامعة بيرزيت وباحث رئيسي في المؤسّسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) في مدينة رام الله، الضفّة الغربية.

[٤] جنفيف بك-رو، "Undivided we stand across the separation wall: Palestinian Youth Together for Change"، "نَقِف متّحدين في وجه جدار الفصل: الشباب الفلسطيني معًا من أجل التغيير"، منشور على مدوّنة، 9 آذار/مارس 2016.
https://www.afsc.org/blogs/acting-in-faith/undivided-we-stand-across-separation-wall-palestinian-youth-together-change.

[٥] http://ipoke.co/SocialMediaOnPalestine2017.pdf

شيرين جردي

تحمل شيرين جردي إجازةً وشهادة ماجستير في الشؤون الدولية من الجامعة اللبنانية الأميركية. أنجزت دراسات دكتوراه في الدراسات الأجنبية في جامعة طوكيو، ما شقَّ لها الطريق نحو العمل على مواضيع السلام الدولي والأمن من المنظور الجنساني. وبما أنّها تنتمي إلى العديد من الشبكات الدولية، تشغل منصب الممثّلة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة النساء الدولية للسلام والحرّية، وهي موظّفة الاتّصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى الشراكة العالمية لمنع النزاع المسلّح، ومنسّقة المشاريع لدى حركة السلام الدائم. وقد قامت بعملٍ دؤوب فيما يتعلّق بنزع السلاح والجندر؛ حيث أنّها أيضًا عضو في التحالف المعني بتحديد الأسلحة، وتعمل حاليًا كقائدة لفريق رابطة النساء الدولية للسلام والحرّية في لبنان في حملة منع الأسلحة الفتّاكة الذاتية التحكّم.

لمحة من لبنان
مقابلة مع شيرين جردي

طيلة سنوات العنف والنزاع، اضطلعَ المجتمعُ المدنيّ في لبنان بدورٍ محوري حيث بذلَ جهودًا حثيثة لتعزيز الحوار والسلام. ومع نيل لبنان استقلاله عام ١٩٤٣، أنشأت الدولة نظامًا سياسيًا طائفيًا يُعرَف بالميثاق الوطني، فتوزَّعَت السلطات بين أكبر ثلاث طوائف في الدولة، ألا وهي: الموارنة المسيحيون، والمسلمون السنّة، والمسلمون الشيعة.[١] وأدّى التوتّر المستمر القائم بين هذه المجموعات إلى جانب انعدام الاستقرار في المنطقة وتدخّل بعض الجهات الإقليمية في الشؤون الداخلية إلى الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠). وقد لاقى حوالي ٩٠,٠٠٠ شخص حتفهم نتيجة الحرب ووصلَ عدد المُصابين إلى ١٠٠,٠٠٠ والنازحين إلى قرابة المليون شخص. وانتهَتْ الحرب رسميًا عام ١٩٨٩ مع توقيع اتّفاق الطائف.[٢]

وبعد مرور ثلاثين عامًا على توقيع الاتّفاق، ما زالَ انعدام الاستقرار السياسي الداخلي والاضطراب الإقليمي يهدّدان السلام المستدام في لبنان. واستأنف حزب الله أنشطته العسكرية في جنوب لبنان، وشنَّ الهجمات على إسرائيل. واستضافَ البلد حوالي ١,٥ مليون لاجئ من سوريا، ما أدّى إلى تفاقم التوتّر بينهم وبين المجتمعات المُضيفة.[٣] شهدَ لبنان أيضًا في مرحلة ما بعد الحرب نموًّا في النشاط المدني والاحتجاجات والمظاهرات، لا سيّما إثر اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. علاوةً على ذلك، تضطلع المنظّمات والجمعيات النسائية بدورٍ واسع في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. تواصلَتْ مؤسّسة داغ همرشولد مع شيرين جردي للاطّلاع على مدى مساهمة هذه التحرّكات الشعبية في الحوار في لبنان، كما دور المرأة والجهات الفاعلة الدولية في تعزيز الجهود المبذولة في هذا الإطار.

تتبوّأ شيرين جردي منصب الممثّلة الإقليمية لرابطة النساء الدولية للسلام والحرّية، وهي حركةٌ سلمية تشكَّلَتْ في لبنان عام ١٩٦٢. تسعى الحركة في لبنان، من خلال عملها مع برامج الرابطة الدولية، إلى البناء على المنظور النسويّ للسلام، وإعادة تحديد معنى الأمن وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. تعمل الرابطة في لبنان مع أعضائها على تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة)، من خلال إشراك الجهات الفاعلة وتوفير

منصّة تضمّ كافّة الفئات العمرية والأديان ومجالات الاختصاص، كما تعمل مع اللاجئين على مشاريع تُعزِز القيادة وتؤمّن التعليم وتُركِّز على الاستدامة البيئية.

ما هي المشاكل التي هدفت جهود الحوار إلى معالجتها في لبنان في السنوات الأخيرة؟

بغية فهم الحوار الذي يكتسب أهمية خاصّة في إطار المشاكل الراهنة في لبنان، لا بدَّ من النظر أوّلاً إلى دور الحوار التاريخي في الدولة وفي الانقسامات العمودية والأفقية القائمة أيضًا.

إنَّ العملية التي أدَّت إلى توقيع اتّفاق الطائف عام ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الأهلية قد تخلّلتها حلقات حوار رسمية في جنيف ولوزان، جامعةً بين متحدّثين دوليين وعرب. ومع ذلك، استمرَّت التوتّرات السياسية في الدولة، كما استمرَّ قمع المعارضة والاحتجاجات الشعبية. ومع اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وانسحاب القوى العسكرية السورية، انبثقَ فجرٌ جديد في السياسة اللبنانية، لا سيّما في إثر المظاهرات التي عمّت الشوارع (والتي تُعرَف بثورة الأرز) لرفع الصوت عاليًا. فما من أحد أملى عليهم ذلك، إلّا أنّهم شعروا بضرورة التغيير وقرّروا الإعلان عن ذلك. وانطلق الحوار السياسي الرسمي بموازاة الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ الذي سلّط الضوء على مسائل تسبَّبَتْ بالشرخ السياسي والاجتماعي في البلد.

وكلَّما غاب الحوار السياسي، أو افتقرَ إلى الشمولية، انطلقَ في الشوارع. نرى اليوم في لبنان الكثير من الاحتجاجات، وهي نوعٌ من أنواع الحوار. تحصل هذه التحرّكات بصورةٍ متكرّرة، إذ ما من منصّة أو منفذ آخر للحوار الجيّد على صعيد الوطن. فالاحتجاجات تنبثق من هواجس المجتمع الناجمة عن المشاكل اليومية، كعدم الحصول على التيّار الكهربائي بصورة عادلة؛ والفساد في مؤسّسات الدولة؛ والحاجة إلى إصلاح العملية الانتخابية؛ ومشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ وقوانين الجنسية. لا تحظى هذه المسائل بالأولوية في جدول الأعمال السياسي، لأنَّ ذلك يستوجب دراسة الوضع الراهن في لبنان وإعادة النظر فيه. إضافةً إلى ذلك، لا يتمتّع الشعب اللبناني بالجهوزية الكاملة للقيام بهذه الخطوة، حيث يفضّل حماية القادة السياسيين والدينيين وتعزيز مناصبهم على حساب حقوقه.

يسود مفهوم "المحسوبيات" في المجتمع اللبناني، إذ إنَّ آراء الشعب ووجهات النظر تتأثّر بشدّ التأثّر بالانتماءات والشبكات الدينية والسياسية. تشعر النُخَب بأنّها في أمان طالما أنَّ القادة الذين

تجمعهم بهم علاقات شخصية يلبّون طلباتهم. ويُشكّل رفض الزعماء السياسيين التخلّي عن السلطة التي عملوا جاهدين على الوصول إليها على مرّ الأعوام، حجرَ عثرة أمام الحوار الوطني الحقيقي.

ما هي فوائد الحوار في معالجة المشاكل المترتّبة عن النزاعات وبناء السلام والمحافظة عليه في لبنان؟

لم تؤدِّ جهود الحوار في لبنان إلى تغييراتٍ ملموسة، ولا إلى تحقيق رؤية السلام المستدام على المدى الطويل، مع التركيز أوّلًا وأخيرًا على تفادي النزاعات. في موازاة ذلك، ما إن تُطلِق الجهات السياسية الحوار أو تُعلِن نيّتها عقد طاولة حوار أو حوار وطني، حتّى تهدأ التوتّرات على الفور، ما يجعل من الحوار أداةً فاعلة تقع في صلب النظام السياسي وتسمح للسياسيين بإدارة النزاع.

يؤثّر أيضًا عمل المجتمع المدني على طريقة استخدام السياسيين للحوار. فقد كانَ للاحتجاجات وقعٌ إيجابي إذ ساهمَتْ في رفع صوت الناس، الذي غالبًا ما يتجاهله السياسيون. وكانَ للاحتجاجات الجماعية التي نتجت عام ٢٠١٥ عن فشل الحكومة في معالجة أزمة النفايات أثرٌ مباشر على الحملات الانتخابية للسياسيين التي سرعان ما شملَت إعادة التدوير وخطط الكهرباء. وفي سياقٍ متّصل، من المُرجَّح أن يتحقّق أثرٌ معيّن على خلفية الاحتجاجات الأخيرة الرامية إلى المناشدة بقوانين مدنية، بما في ذلك الزواج المدني، حتّى ولو كانَ يصعُب قياس حجم هذا الأثر في الوقت الراهن.
تزداد استجابة الحكومة لمطالب المجتمع المدني، لا سيّما ضرورة الالتزام بالإعلانات الدولية. على سبيل المثال، تمّ عقد استشارات وطنية شاركت فيها مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية، لصياغة استراتيجية لمنع التطرّف العنيف، حتّى ولو ركَّزَتْ الاستشارات على مواضيع محصورة وما زالت خطّة العمل بعيدةً عن سكّة التنفيذ. ويتمّ حاليًا إطلاق عملية مماثلة لصياغة خطّة عمل وطنية استجابةً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.
المجتمع المدني ناشط في لبنان ويضمّ العديد من الفاعلين، وحتّى بعض المجموعات التي تنتمي إلى الأحزاب السياسية. إلّا أنّ هذه المجموعات يشوبُها انقسامٌ داخلي، حيث أنَّ كلًّا منها يريد تحقيق التقدّم بمفرده. لذا، على مجموعات المجتمع المدني التواصل فيما بينها وصياغة استراتيجية أو رؤية موحّدة. في هذا الإطار، ترغب رابطة النساء الدولية للسلام والحرّية في دعم هذه المنصّة الموحّدة.

ما هي الاعتبارات الأساسية التي يجب أخذها في الحسبان لدى إشراك اللاجئين والنازحين في حوار بناء السلام والسلام المستدام؟

تُشكِّل مسألة اللاجئين السوريين حجرَ عثرة بالنسبة إلى لبنان، نظرًا لاختلاف وجهات نظر الأحزاب السياسية بشأنها. اضطرّت الدولة إلى استضافة أعداد هائلة من اللاجئين من دون إعداد أيّ خطّة وطنية، علمًا أنَّ لبنان ليسَ دولةً طرفًا في اتّفاقية عام ١٩٥١ الخاصّة بوضع اللاجئين، كما لم يوقّع بروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصّ بوضع اللاجئين. وما من حوار وطني حقيقي بشأن الخطوات التي لا بدّ من اعتمادها في هذا الشأن. ونظرًا إلى تركيبة لبنان الدينية والنظام السياسي الطائفي، تتمّ مقاربة مسألة اللاجئين من المنظور الديموغرافي، وليس من منظور حقوق الإنسان. في وسائل الإعلام، يُلقى اللوم على السوريين للمشاكل الاقتصادية وضعف البنى التحتية، إضافةً إلى الخوف من أن يبقى اللاجئون السوريون في لبنان بصورة دائمة، تمامًا كالفلسطينيين. وفي حين أنَّ السوريين المسيحيين ينعمون بالرعاية الجيّدة (شأنهم شأن اللاجئين العراقيين المسيحيين)، يفتقر المسلمون إليها. وبما أنّ اللاجئين السوريين في لبنان هم من السُنّة، لن يؤدّي وجودهم في لبنان إلى تغيير الميزان الديموغرافي وحسب، إنّما أيضًا إلى التأثير في الانتخابات المستقبلية، ما يُثيرُ عداوةً بين مختلف المجتمعات المُضيفة واللاجئين. لا بدَّ من بذل الجهود، لا سيّما بناء الحوار بين المجتمعات المُضيفة واللاجئين، لتعزيز الأمن والتفاهم بين الطرفَيْن. فاللاجئون أيضًا بحاجة إلى الحماية من خطاب الكراهية والخطاب العنصري المتنامي على مواقع التواصل الاجتماعي.

ما زال اللاجئون الفلسطينيون يعيشون في المخيّمات بعد مرور ٧١ عامًا على لجوئهم في لبنان، ولم تُبصِر بعض المؤسّسات، كلجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، النور إلّا مؤخّرًا لتعزيز الحوار مع اللاجئين الفلسطينيين، ولكنْ تبقى بعض المسائل كمسألة الجنسية دقيقةً للغاية. على الصعيد المحلّي، هناك العديد من الفعّاليات والأنشطة - المموّلة من الجهات المانحة - بين البلديات ومخيّمات اللاجئين والمنظّمات غير الحكومية لتيسير التدريب وبناء القدرات، بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والمرونة ومواجهة التحدّيات التي تعترض سبيل المجتمعات.

تدعو الحاجة إلى مزيدٍ من الحوار، لا سيّما مع الجهات المانحة، للنظر في كيفية الاستجابة إلى مسألة اقتطاع مِنَح وكالة الأونروا المسؤولة عن توفير التعليم والرعاية الصحّية والخدمات الحيوية الأخرى إلى مجتمعات اللاجئين، عوضًا عن الحكومة.

الصورة: *Adobe Stock Images*

إلى أيّ مدى تُشارِك النساء والفتيات في عمليات الحوار في لبنان، وما الأثر الذي تركته مشاركتها؟

تدعو المرأة إلى الحوار الرامي إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانتماء المراة في البلد. أمّا الجهود المبذولة فتبدأ بالمطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية المجحف بحقّ المرأة والذي يميّز بين المرأة المسيحية والمسلمة، وصولًا إلى المطالبة بقانون جنسية عادل. علاوةً على ذلك، إنَّ مشاركة المرأة، حتّى ولو كانت مجزّأة جدًا، تُخلِّف أثرًا كبيرًا على سياسات الدولة. وعلى الرغم من ضرورة بذل جهود إضافية، باتَتْ المرأة تشقّ طريقها نحو المساواة عبر الحوار والاحتجاجات والمناصرة والعديد من المشاريع الأخرى، بخاصّة مع المجتمع المدني.

إنّما على المرأة رفع الصوت في عملية صنع القرار والمشاركة في جهود الحوار في المجتمع اللبناني وفي السياسة. لذا، لا بدَّ من تمكينها أوّلاً في الحياة الأُسَرية، ما يستوجب تغييرًا في قانون الأحوال الشخصية [٤] الذي يرعى دور المرأة في المجتمع، بعيدًا عن المحاكم الروحية.

فما نحتاج إليه هو التعاون بين الجهات المانحة والقادة السياسيين، ليس فقط لضمان تمكين المرأة، وتدريبها وبناء قدراتها، إنّما للتأكّد من أن يحصل القادة المحلّيون على تدريبٍ حول ضرورة التعاون مع المرأة. ويجب أيضًا إشراك المنظّمات غير الحكومية الريفية في هذا الجهد. لذا، لا بدّ من تفعيل منصّة لكافّة منظّمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة - لا سيّما بين المجموعات الشابّة والمتقدّمة في السنّ - من أجل إطلاق الحوار حول المسائل الوطنية.

كيف قام المجتمع الدولي بدعم مبادرات الحوار في لبنان؟ وما هو أثر مشاركتهم وتمويلهم على هذه الجهود؟

يكتسب تمويل المانحين أهميةً بالغة في لبنان، حيث يُساهِم في تفعيل المجتمع - بنشر الوعي وتسوية النزاعات والحوار. إلّا أنَّ معظم الدعم الدولي الذي يحصل عليه لبنان لا يصبّ في مصلحة الحوار، بل يهدف إلى التدريب أو توزيع المواد غير الغذائية.

وفي حين أنَّ المجتمع الدولي يأخذ احتياجات منظّمات المجتمع المدني المحلّية وتطلّعاتها في الاعتبار، غالبًا ما تتبع الجهات المانحة مفاهيم معيّنة وتُحاوِل تطبيق أفكارها الخاصّة (بما في ذلك كيفية إجراء الحوار وتحديد الجهات ذات الصلة) التي يستحيل تطبيقها في السياق اللبناني. كما تُحاوِل دعم عدد من المنظّمات غير الحكومية الأكبر حجمًا

المرتكزة في بيروت وتُكثِر من تمويلها (تمويل يفوق حاجتها)، حتّى ولو كانَت هناك منظّمات غير حكومية ريفية أصغر حجمًا وأكثر كفاءةً في مجالات محدّدة. تدعو الحاجة أيضًا إلى قيام المانحين الدوليين بصياغة خطّة مستدامة وطويلة الأمد. فإذا تمَّ مثلاً تنظيم تدريب حول مسائل محدّدة كحماية البيئة، لا بدَّ من تشكيل لجان لتنفيذ الأنشطة. وحالما ينتهي المشروع، ينبغي التفكير بطرق لتأمين الدعم التقني أو العمل مع الحكومة على كيفية تبنّي المبادرة.

كيف يمكننا فهم الأثر الذي تحمله عملية الحوار على أهداف بناء السلام فهمًا أوفى؟ كيف يمكن لعمليات الحوار أن تُشكِّل عناصر أساسية في إطار جهود أوسع نطاقًا لتحقيق السلام المستدام؟

الحوار هو عملية تُساهِم في بناء السلام، تمامًا كما أنَّ السلام هو عملية بحدّ ذاتها. لذا، لا بدّ من تعزيز ثقافة السلام والحوار في صفوف السياسيين، إذ إنَّ قنوات الحوار هي التي تُمكِّن المجتمعات من مواجهة النزاعات وتخطّي العقبات من دون الرجوع إلى العنف المسلّح. وتُشكِّل حيّزًا لبلورة النزاع - طالما لا تؤدّي إلى العنف ولا تستند إليه - كجزء من عملية بناء السلام. على سبيل المثال، يُشكِّل دعم لبنان لحقّ الرجوع الخاصّ باللاجئين الفلسطينيين، وجهًا من وجوه السلام للبنان وللفلسطينيين. وعلى الرغم من الشرخ العمودي والأفقي الموجود في لبنان وآفاق المستقبل، كما الخوف من العودة إلى الحرب الأهلية أو النزاع المسلّح، تمَّ إطلاق الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة ومعها، ما يُشكِّل دعمًا كبيرًا، نظراً للأهمية التي يتّصف بها الحوار.

الحواشي

[١] برنامج أوبسالا لبيانات النزاع، https://ucdp.uu.se/.

[٢] أضفى اتّفاق الطائف الطابع الرسمي على ما كانَ متّفقًا عليه في "الميثاق الوطني" غير الخطّي عام ١٩٤٣، فقَسَّمَ السلطة ناسبًا رئاسة الجمهورية إلى الموارنة، ورئاسة الوزراء إلى السنّة، ورئاسة مجلس النواب إلى الشيعة.
س. هوغبول، "تاريخ وذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية"، Online Encyclopedia of Mass Violence، 25 تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١١.

[٣] التقرير السنوي للعام ٢٠١٨، الأمم المتّحدة - لبنان، ٢٠١٩.

[٤] في لبنان ١٨ قانونًا للأحوال الشخصية، وترعى هذه القوانين الطوائف الأساسية في البلد، كلٌّ في المحاكم الروحية الخاصّة به.

يانا أبو طالب

يانا أبو طالب هي مديرة المكتب الأردني لمنظّمة ايكوبيس/ جمعية أصدقاء الأرض - الشرق الأوسط (EcoPeace Middle East)، وهي منظّمة إقليمية فريدة من نوعها تتواجد مكاتبها في عمّان ورام الله وتل أبيب، وتضمّ ناشطين بيئيين من الأردن وفلسطين وإسرائيل لتعزيز التنمية المستدامة في الشرق الأوسط والدفع قُدُمًا بالجهود الداعمة للسلام. كمديرة للمكتب الأردني، تقود يانا أبو طالب أنشطة المنظّمة المتعلّقة بنهر الأردن، والبحر الميت، ومشروعَيْ جيران المياه الطيبون (Good Water Neighbours) ومنظومة المياه والطاقة (Water & Energy Nexus)، وتعمل كصلة وصل بين المنظّمات والجهات الفاعلة في القطاع العام والخاصّ، كما تُدير حملات المناصرة بشأن المشاكل المتعلّقة بالسياسات الإقليمية المهمّة المرتبطة بحماية البيئة والمياه العابرة للحدود. علاوةً على ذلك، فهي منخرطة في المشاريع المتعلّقة بالطاقة الشمسية في المنطقة، وتعمل على تعزيز مبادرات الطاقة المستدامة في الأردن. كما شاركَتْ في كتابة العديد من التقارير والوثائق التوجيهية حول السياسات العامّة وفي تقديم المداخلات في المؤتمرات المحلّية والدولية. وقبل أن تتبوّأ منصب مديرة المكتب الأردني لمنظّمة ايكوبيس في الشرق الوسط، كانت نائب مدير المنظّمة والمديرة الإقليمية للمشاريع في المنظّمة. فضلاً عن ذلك، قامت يانا أبو طالب بإدارة برنامج يهدف إلى تحديث النظام التربوي في السعودية، بتنفيذٍ من المجلس الثقافي البريطاني (British Council). وهي حائزة على شهادة من الجامعة الأردنية في العام ١٩٩٦.

فنّ الحوار في منطقةٍ مُنقسمة

بقلم يانا أبو طالب

في سياق هذا المقال، يمكن فهم الحوار على أنّه مشاركة الأفكار بعقليةٍ منفتحة، مع الاعتراف بوجهات النظر المختلفة، بهدف تعزيز رفاه الإنسان إلى أقصى حدّ ممكن.

يقع حوض نهر الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتشاركه كلٌّ من سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين والأردن. وقد لعِبَت طبيعته العابرة للحدود دورًا مهمًّا في تشكيل الواقع الجيوسياسي في المنطقة، كونه الدافع وراء المنافسة للسيطرة على الموارد المائية في واحدةٍ من أكثر المناطق معاناةً من ندرة المياه في العالم. بدأت المفاوضات المباشرة بين الدول الواقعة على ضفاف النهر[1] في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، في محاولةٍ لحلّ النزاع العربي-الإسرائيلي. وتتخطّى أهمية المفاوضات المباشرة النتائج الفورية، إذ تُشير إلى الاعتراف الضمنيّ بوجود الآخر، حتّى لو كانَ هذا الوجود غير معترف به رسميًا. وقد أسفرَت المفاوضات التي استُهِلَّت في مدريد عن سلسلة من الاتّفاقات المؤقّتة بين منظّمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية، و التي عُرِفَت باتّفاقات أوسلو، وأدّت إلى توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل، في حين لم تشهد المفاوضات مع سوريا ولبنان تقدُّمًا مماثلاً حتّى يومنا هذا.

إنَّ الاعتراف المتبادل بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، علاوةً على إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإسرائيل، قدّم الإطار القانوني المطلوب لخلق قنوات حوار جديدة بين شعوب البلدان الثلاثة. حيث أنه قبل الاتّفاقات الرسمية، كانت الحدود بين الأردن وإسرائيل مغلقة، ولم يكُن للفلسطينيين سلطة مركزية مُعترَف بها من قِبَل إسرائيل. إضافةً إلى ذلك، فسحَ الاعتراف القانوني المجال أمام الشرعية الاجتماعية المطلوبة للمشاركة في الحوار على المستويات غير الرسمية وغير الحكومية، فبدون الاعتراف القانوني يُعتبَر مجرد التعامل مع الآخر "خيانة".

وفي العام ١٩٩٤، خلال فترةٍ يسودُها التفاؤل، عندما كان الظن أنَّ "ثمار السلام الآتي" الموعودة قد تؤثّر سلبيًا على البيئة المشتركة، قرَّرَت مجموعةٌ من الناشطين البيئيين من الأردن وإسرائيل وفلسطين إنشاء منظّمة مجتمع مدني إقليمية (أصبحت تُعرَف اليوم بـ "ايكوبيس - الشرق الأوسط")، بهدف التخفيف من آثار الأنشطة

الاقتصادية المستقبلية بين البلدان الثلاثة، وتعزيز الاستدامة البيئية. ولكن غالبًا ما تقترن التوقّعات المرتفعة بخيبات الأمل العميقة، كما كانَتْ الحال هنا. فلقد أثَّرَ غياب التقدّم في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين سلبيًا على الطريقة التي يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض والتي ينظرون فيها إلى بعضهم البعض. فبعد أن كانَ الحوار يهدف إلى حماية البيئة من الأنشطة الاقتصادية المتزايدة خلال فترة السلام، تغير الهدف من الحوار ليصبح حمايتها من موجات العنف والعدائية. وللأسف أصبحَ أي تقدم بشأن المشاكل المتعلّقة بالمياه العابرة للحدود بين الفلسطينيين والإسرائيليين مرهونًا بالجهود التي تُبذَل للوصول الى اتّفاقٍ دائم ونهائي، بما في ذلك وضع القدس واللاجئين، الذي ما زالَ أمامَ طريقٍ مسدود منذ حوالي ثلاثة عقود.

لماذا الحوار؟

إنَّ الطبيعة المتغيّرة لتفسير الإنسان للواقع لا تُغيِّر احتياجات الإنسان الأساسية مثل الأمن والسلام والاستدامة والمياه والبيئة النظيفة. فبداية أي نزاع هي الاعتقاد بأنَّ تلبية الاحتياجات الإنسانية غير ممكن إلّا من خلال العدائية والمواجهة، وتجاهل الصلة بين الاحتياجات الأساسية للإنسان والرفاه الإنساني. لذلك، يُعتبَر التكيُّف صفةً جوهرية للحوار الفعّال، إذ إنَّ الحوار ليس غاية بحد ذاته، بل هو الوسيلة للتوصُّل إلى الغاية المُتمثّلة بتوجيه الإدراك بشكلٍ مستمرّ ليصبح منسجمًا مع الرفاه الإنساني. وبالفعل، قامت منظّمة ايكوبيس بتصميم مقارباتها بطريقةٍ تسمحُ لها بمعالجة الواقع الحالي الجديد والذي يستدعي بالضرورة العمل على مستوى السياسة العامة وعلى مستوى المجتمعات المحلّية في وقت واحد.

عقب الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أدركَت منظّمة ايكوبيس أنَّ الاعتماد على صانعي القرار حصريًا لإحداث التغيير الإيجابي غير كافٍ من دون إشراك المجتمعات المحلية الذين هم المُتضرّر الأوّل من النزاع. لذلك، في العام ٢٠٠١، بدأَت منظّمة ايكوبيس بتطبيق برنامجها الرئيسي "جيران المياه الطيبون"، المتمثّل بإطلاق الحوار بين المجتمعات المحلّية في إسرائيل والأردن وفلسطين بشأن المياه والمشاكل البيئية المشتركة، بهدف نشر الوعي حول الوضع البيئي المتأزم وحول الطبيعة العابرة للحدود للموارد المائية، حيث يمكن للمجتمعات المحلّية أن تعي أنَّ الحوار مع جيرانها هو من مصلحتها الأساسية. كذلك، يمكنها أن ترى أنّنا كبشر لدينا الكثير من القواسم المشتركة، أكثر ممّا نظنّ، وأنَّ التعاون هو ضرورة وليس خيارًا، وأنَّ الحسّ بالوطنية لا يتنافى مع الاعتراف بالآخر.
يعتمد برنامج "جيران المياه الطيّبون" على عنصرَيْن أساسيَّيْن،

هما إشراك المجتمعات المحلية وتوعية الشباب. فعلى صعيد المجتمعات المحلية، يتمّ تحديدها بهدف اختيارها للتعاون مع المجتمع الواقع على الجهة المقابلة من النزاع. وتُتَّخَذ هذه المجتمعات كنقطة انطلاق للحوار بحكم اعتمادها المُتبادل على الموارد المائية المشتركة وحاجتها للتعاون على الإدارة المستدامة للمياه. أما في ما يتعلق بتوعية الشباب، يخلق البرنامج منصّةً تُفسِح المجال للحوار بشأن المشاكل المتعلّقة بالمياه العابرة للحدود، فضلًا عن تسهيل التواصل الإيجابي بين شباب المنطقة.

لا يحلّ العمل على الصعيد الشعبي مكان العمل مع صانعي القرار، بل يُتمِّمه. فالدمج بين مقاربتَيْ المجتمعات المحلية وصنّاع القرار تعتبر الطريقة الأمثل لتحقيق التغيير الإيجابي بفضل إشراك المستويات المحلّية والوطنية والإقليمية في الحوار، مع الاعتراف بالطبيعة المتشابكة لهذه المستويات. كما لا يمكن فصل شرعية عملية صنع القرار عن وقعها على الفئات المعنية بها، لذلك كلّما ازداد تثقيف شعوب المنطقة حول الاستدامة والتعاون، ازدادَت قدرتهم على التأثير على عملية صنع القرار بفعّالية وبطرق بنّاءة تدعم الحلول وتبتعد عن الإيديولوجية الراديكالية والشعبوية.

العوائق أمام الحوار الناجح

من أفضل الطرق لفهم الحوار البناء هو من خلال دراسة وفهم معيقاته. وأحد أهمّ العوائق التي تقف أمام الحوار البنّاء هو العقلية المتطرفة والتي يمكن أن تنطبق على صانعي القرار وعلى أفراد المجتمع العاديين سواءً. في هذا الإطار، يتساءل المرء لمَ الانتظار لعقد اتّفاقية سلام شاملة لحلّ مشاكل المياه، بدلاً من استغلالها كفرصة لخلق التعاون والعلاقات المُفيدة لجميع الأطراف؟ إنَّ المبادرة إلى الحوار بشأن مشاكل محدّدة ومحدودة النطاق كالمياه، قد تخلق جوًّا من الثقة قادرًا على تمهيد الطريق للمفاوضات المتعلّقة بمشاكل أكثر تعقيدًا وحساسية.

ومن العوائق الأخرى للحوار الناجح ما قد يوصَف بعقلية "البحث عن العيوب". فمن السهل رؤية العيوب بمنطق الآخر وبوجهات نظره أو تصرّفاته، ولكنْ ليسَ من السهل تحديد أخطاء الفرد والاعتراف بها. خلال ورشات العمل التعليمية، وخاصّةً مع الطلاّب، تهدف منظّمة ايكوبيس إلى التخفيف من هذه النزعة عبر إشراك المشاركين بألعابٍ مبنية على تبادل الأدوار، حيث يتدرّب الطلاّب على التفاوُض بالنيابة عن الآخر. وتُستخدَم هذه التقنية لصقل مهارات التفاوُض لدى المشاركين ومساعدتهم على الابتعاد قليلاً عن منظورهم الشخصي. فعند فهم وجهة نظر الطرف الآخر بشكل صحيح، من السهل العثور على حلولٍ وُسطى يلتقي حولها الناس.

صورة: *Adobe Stock Images*

تحديد الخطوات القابلة للتنفيذ لإرساء السلام

في حين كانَ التخفيف من وقع الأنشطة الاقتصادية المُستقبلية الناتجة عن اتّفاق السلام هو المُبرِّر الرئيسي لإنشاء منظّمة ايكوبيس، يمكن أيضًا من خلال إنشاء المشاريع الإقليمية المُستدامة أن تدفع بعملية السلام قُدُمًا. ولا يجب تقييد الحوار وحصره بقرارت السياسيين، بل يجب اعتباره فرصة لتحديد الخطوات القابلة للتنفيذ والحلول التي تقود إلى السلام وتوسيع قاعدة الحوار لتضم أطرافا أخرى من شأنها التأثير على صناعة القرار كمجتمع رجال الأعمال على سبيل المثال. وهنا، يأتي دور مشروع ايكوبيس في ما يتعلق بمنظومة المياه والطاقة.

"منظومة المياه والطاقة" هو مشروع طموح يهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي والبيئي بين الأردن وإسرائيل وفلسطين، مستندًا إلى قدرة الأردن على أن تُصبِح المركز الإقليمي لإنتاج الطاقة الشمسية واستخدامها لتحلية مياه البحر من البحر الأبيض المتوسّط في كلّ من إسرائيل وقطاع غزّة. ويمكن لهذا الترتيب أن يُلبّي احتياجات المنطقة المستقبلية من المياه، وأن يؤدّي إلى اتّخاذ خطوات تسمح بالتكيُّف مع التغيّر المناخي والحدّ منه، مما يساعد البلدان الثلاثة على تحقيق أهدافها المتعلّقة بالتخفيف من انبعاثات الكربون نظرًا لالتزامها باتّفاق باريس.

يستند مشروع ايكوبيس لتبادل الطاقة المتجدّدة ومياه البحر المُحلّاة على الاستفادة من الميزات النسبية الخاصّة بكلّ طرف، وبشكل مربح لكل الأطراف على حد سواء وبما يُشجِّع على الحوار السياسي المستقبلي نظرًا لطبيعة التبادل المُقترَح المبنيّ على الاعتماد المشترك. عندما تقوم منظّمة ايكوبيس بحملات مناصرة لدعم مشروع منظومة المياه والطاقة أمام صانعي القرار في البلدان الثلاثة، تستند حِجَجُها إلى البحوث العلمية التي تؤكّد على الفوائد الاقتصادية والتقنية والبيئية والجيوسياسية الخاصّة بالمشروع في حال تمّ تنفيذه.[٢] و فكرة المشروع مُستوحاة من اتّفاقات الفحم والفولاذ في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، التي شكّلَت أساس الاتّحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم.

يتطلّب تنفيذ مشروع منظومة المياه والطاقة حوارًا على الصعيدَيْن الوطني والإقليمي بشأن جوانبه التقنية والقانونية والاقتصادية والجيوسياسية. ومن ضمن الأسئلة التي يجب أخذها بعين الاعتبار: ما هو نوع الاتّفاقات والتشريعات والعقود التي يجب التحضير لها؟ ما هي البُنى التحتية المطلوبة والمواقع المُثلى لتنفيذ ذلك؟ كيف يمكن الاتّفاق على وحدات التبادل؟ ما هي المخاطر الجيوسياسية التي تهدّد هذه المبادرة؟ وكيف يمكن الحدّ منها؟
إنَّ التعلُّق بالمصالح والقيَم التنافسية غالبًا ما يُعيق الحوار ويحوّله إلى سلسلة من الخطابات المنفردة. غير أنّه يمكن استخدام التركيز

على هذه المصالح بطريقة تدفع قُدُمًا بالحوار نحو السلام. وهنا يلعب القطاع الخاصّ دورًا مهمًّا في تعزيز الاستدامة والاستقرار في المنطقة، نظرًا إلى طبيعة أنشطته المبنية على الأرباح والتي تجعله من نواحٍ عديدة، أكثر منطقيةً وأقلّ تأثّرًا بالعاطفة من نظرائه السياسيين. إنَّ النقلة باتّجاه الاستدامة البيئية مُكلِفة مادّيًا، ولا يمكن تحقيقها من دون إشراك القطاع الخاص. وفي العام ٢٠١٥، نشرَت منظّمة ايكوبيس أوّل خطّة رئيسية إقليمية للتنمية المستدامة في وادي الأردن، مُقتِرحةً ١٢٧ مشروعًا مُربحًا يمكن تنفيذها من قِبَل القطاع الخاصّ.

الحوار بين الأديان

الهوية قوّة موحّدة بين الناس، لكنّها قد تؤدّي أيضًا إلى زيادة الشرخ بينهم حين تُستخدَم بشكل يدعو للتطرّف. ومنطقة الشرق الأوسط منطقة محافظة ومتديّنة، يسكنها في الغالب أتباع الديانات السماوية الثلاث. ونظرًا إلى أهمية نهر الأردن للمسلمين والمسيحيين واليهود، صمّمَت منظّمة ايكوبيس مبادرةً تفعل دور الأديان في إعادة تأهيل نهر الأردن.

علاوةً على ذلك، لا يمكن التقليل من شأن تأثير المعتقد الديني على عملية صنع القرار، فكما يُمكن استخدامه للتفرقة بين الناس يمكن أيضًا استخدامه للجمع بينهم. ومن خلال حملة منظّمة ايكوبيس لحوار الأديان، وقّعَ القادة الدينيون والسياسيون إعلانًا يدعو إلى إعادة تأهيل نهر الأردن، ودعوةً للسلطات الأردنية والإسرائيلية والفلسطينية إلى اتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استمرار تدهوره.

الخلاصة

إنَّ أنشطة ايكوبيس متجذّرة في الحوار على مختلف الأصعدة، ويأتي معظم التأثير الذي تتمتّع به من قدرة المنظّمة على الجمع بين الأطراف المختلفة بهدف الحوار. وقد زادتها خبرتها مرونةً وقدرةً على التأقلم مع الحساسيات السياسية. وأظهرَ المنهج الذي تتّبعه أنَّ سرّ الحوار الناجح هو المثابرة والتصميم على الكشف عن الحلول، بدلاً من التركيز على المشاكل فحسب. فالطريق المؤدّي إلى السلام الحقيقي يبدأ بتحليلٍ مُعمَّق للمشاكل الراهنة في سياقٍ محدّد، والسماح لحسّ الإبداع الإنساني بالتوصُّل إلى الحلول المناسبة، عن طريق الحوار.
ومن شأن العلاقة بين عملية صنع القرار والرأي العام أن تسمح لمنظّمات المجتمع المدني بلعب دور مميّز ومهمّ في تعزيز الحوار عبر التأثير على الجهتَيْن.فعندما تَصِل المفاوضات الرسمية بين السياسيين إلى طريقٍ مسدود، يمكن للحوار بين المجتمعات أن يتصدّى لهذا الركود وأن يُساعِد في تحريك الأمور نحو الأمام. وعندما يكون الشعور العام

سلبيًا، يمكن حينها مساعدة صانعي القرار على التخفيف من حدّة التوتّر والدفع بالمفاوضات قُدُمًا.
علاوةً على ذلك، إنَّ إنشاء الروابط الاقتصادية على شكل مشاريع إقليمية، هو أمرٌ يُساعِد على خلق أرضية مشتركة للحوار. فوجود المصالح المشتركة التي قد تتأثّر سلبيًا من النزاع، يتحوّل إلى عنصر قيّم يضمن الاستقرار الإقليمي المستقبلي.

الحواشي

[١] في هذا السياق، تشمل المناطق الواقعة على ضفاف النهر البلدان الخمسة التي تتشارك حوض نهر الأردن: لبنان، وسوريا، وإسرائيل، والأردن، وفلسطين.

[٢] ديفيد كاتز وأركادي شفران (محرّران). منظومة المياه والطاقة - دراسة جدوى أوّلية لتبادلات المياه والطاقة المتجدّدة في الشرق الأوسط، (تقرير، عمّان، الأردن: ايكوبيس الشرق الأوسط/كونراد-أدينور-ستيفتونغ، ٢٠١٧).
http://ecopeaceme.org/wp-content/uploads/٢٠١٨/٠٣/WEN_Full_Study_Final_Web.pdf.

كو كو لوين

كو كو لوين هو مدرّبٌ في جعبته خبرة واسعة في مجالات بناء السلام، وتنمية المجتمعات، وتسهيل الحوارات. قدّمَ تدريبات للمجتمعات وللمنظّمات الدولية والوطنية ولجمعيات المجتمع المدني المحلّي، في جميع أنحاء ميانمار، خلال أكثر من عشر سنوات. وهو أحد مؤسّسي "منظّمة بناء مجتمع أفضل" (Organisation for Building Better Society) ومديرها التنفيذي. فضلاً عن ذلك، قام بتوسيع قدراته ليصبح مدرّبًا مُعترفًا به دوليًا في البرمجة اللغوية العصبية، وهو الآن مدير شركة التوجيه والتدريب "وينينغ لايف" (Winning Life).

لمحة من ميانمار

خواطر كو كو لوين

ولاية راخين في غرب ميانمار هي إحدى المناطق الأكثر تضرُّرًا من النزاع العنيف في البلد الذي شهدَ درجاتٍ متفاوتة من الحرب الأهلية منذ استقلاله عام ١٩٤٨. وقد ترافقَ التمييز والعنف الحكومي الشديد مع توتّرات وانقسامات عميقة بين المجتمعات التي تنتمي إلى أعراق وديانات مختلفة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الحرّيات المدنية، ثمّة مبادرات من المجتمع المدني تُشجِّع على المشاركة في عملية بناء السلام على صعيد المجتمع.

"منظّمة بناء مجتمع أفضل" هي منظّمة وطنية غير حكومية أُنشِئت عام ٢٠١٦ على يد مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون الأفكار نفسها والذين ينتمون إلى أوساط مختلفة في مجالات بناء السلام وتنمية المجتمعات والعمل الإنساني. تهدف المنظّمة إلى تعزيز ممارسات السلام بين المجتمعات المختلفة وتمكينها من معالجة أسباب الفقر.

يشرح كو كو لوين، أحد مؤسّسي المنظّمة ومديرها التنفيذي، أهمية الحوار في عمل المنظّمة:

يخلق الحوار المُسهَّل بشكلٍ جيّد مساحةً محايدة بين الأشخاص ذوي وجهات النظر والقيَم المختلفة، ويمكّنهم من التفكير والتواصل والتغيير على مستوى فردي، ممّا يؤدّي في النهاية إلى تفاهمٍ متبادل وعميق.
ما زلنا منظّمة حديثة العهد نسبيًا ونعمل في ولاية رَاخين، ضمن مناطق شهدَت عنفًا بين المجتمعات العرقية والدينية المختلفة، خلال السنوات الماضية. في هذا السياق، نؤمن بشدّة بتعزيز احترام التنوُّع وتقبُّله من خلال الحوار. ونظرًا للتوتّر المرتفع حاليًا بين المجتمعات، لا نجمع ممثّلين عن المجموعات العرقية والدينية المختلفة معًا، بل نعزّز القيَم المبنية على الاحترام والسلام ضمن كلّ مجتمع.
كذلك، نُساعِد الطلّاب، عبر الحوار، على ممارسة التفكير التأمّلي وتقبُّل وجهات النظر المختلفة. ولتحقيق ذلك، من المهمّ ألّا يقتصر الأمر على التحدّث عن الحوار فحسب، بل على خلق بيئةٍ مؤاتية له. لذلك، نوفّر مساحة مفتوحة للحوار بين الطلّاب كلّ أسبوعَيْن. وقد اكتشفنا أنّ التمرين على الحوار خلال فترة مطوّلة من الزمن يُساعِدهم على إعادة

تشكيل أفكارهم بطريقةٍ تؤدّي إلى تنمية عقلية إيجابية، ووعي ذاتي، وفهمٍ لوجهات النظر من مختلف الجوانب.
وبالإضافة إلى تدريب منظّمات المجتمع المدني المحلّي على اكتساب المهارات المتعلّقة بالتسهيل والحوار الضرورية لبناء السلام في المجتمعات، نُضيف الحوار إلى سائر التدريبات التي نقدّمها، مهما كان الموضوع. فمثلًا، نُدير دورة تدريبية تمهيدية للعلوم الاجتماعية لشباب من خلفيات متنوّعة، كطلّاب الجامعات والمتطوّعين من المجتمع وأصحاب المهن الحرّة. وإلى جانب المواضيع الرئيسية في التنمية والتاريخ والاقتصاد والسياسة، يحصلون على فرصة لفهم الحوار وممارسته والتفكير بقيمته في سياق الوضع الراهن في ولاية راخين.

خلال السنوات الثلاث الماضية، تسجّل أكثر من ٥٠٠ طالب في دوراتنا، والعديد من الشباب الذي كان مشاركًا في أنشطتنا كان منخرطًا في أعمال العنف، وقد تحسّنوا بشكلٍ ملحوظ بعد المشاركة في جلسات الحوار وبدأوا بتقبُّل التنوُّع باعتباره ميزةً حسنة. غير أنّهم يتعرّضون للكثير من الانتقادات عندما يشاركون هذه الأفكار مع نظرائهم. لذلك، نبقى على اتّصال معهم ونشجّعهم على ممارسة قيَمهم على الرغم من مواجهتهم للأحكام المُسبقة والتطرّف من قِبَل الأشخاص والسياق المُحيط بهم.

أمّا نحن كمنظّمة فنَضَع "قِيَم الحوار" أوّلًا وبشكلٍ واضح وصريح، ونطبّق الاحترام المتبادل كشعارٍ لنا. لا يحقّ لأيٍّ كان أن يحكم على زميله، ونُحاوِل إرساء فهمٍ بنّاء في كنفِ منظّمتنا وبيننا. ومثالًا على ذلك، دائمًا ما نقوم بجلسة حوارٍ لنسمع بعضنا البعض عندما نواجه حالة نزاع، ولا أحد ينتهك قيمة الاحترام، ولا حتّى تجاه الأشخاص الذين يتقاضون الحدّ الأدنى من الرواتب في المنظّمة.
إنَّ تعليم الحوار لا يكفي. يجب أن نلتزم بقيَمِنا وأن نُشكِّل قدوةً في طريقة تعليمنا وتصرّفنا، حتّى بعد انتهاء التدريب. فبهذا الشكل، نترك أثرًا في نفوس طلّابنا.

قارب محلّي تقليدي في نهر كالادان في ولاية راخين، ميانمار.
الصورة: فيليب بودي، TT

سايمون ريتشاردز

يملك سايمون ريتشاردز خبرةً تفوق الخمسة وعشرين عامًا في مجال بناء السلام في بيئات ومنظّمات دولية متنوّعة ضمن أفريقيا (وخاصّةً في منطقة القرن الأفريقي)، وآسيا، ومنطقة المحيط الهادئ. يتمحور عمله التقني في الدول الهشّة والبيئات المتضرّرة من النزاع وما بعد النزاع، ويُركِّز تحديدًا على دعم عمليات وبرامج السلام في مجالات إدارة النزاع، وإرساء الاستقرار وبناء السلام، عبر تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، فضلاً عن توفير المشورة بشأن الجوانب التقنية والاستراتيجية وحول السياسة العامة لأصحاب المصلحة، بما فيهم من حكومات وطنية ومحلّية، ومنظّمات المجتمع المدني، والمتعهّدين، وقطاع الشركات، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية. وانضمّ مؤخّرًا إلى معهد الحياة والسلام (Life & Peace Institute) في عام ٢٠١٨ حيث يعمل الآن كمستشار استراتيجي.

محمد شايل بيلو

عملَ محمد شايل بيلو في مجال بناء السلام لأكثر من تسع سنوات مع سلسلة من منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية الدولية، على دعم البرامج في شمال شرق كينيا والصومال، إضافةً إلى المبادرات العابرة للحدود في إثيوبيا وكينيا. خلال الأعوام الستّة الماضية، يعمل شايل مع معهد الحياة والسلام كمدير لبرنامج المعهد المتعلّق ببناء السلام في الصومال، ويقوم بإشراك المجتمعات والسلطات المحلّية على نطاقٍ واسع يغطّي إقليم جنوب وسط الصومال، فضلاً عن أصحاب المصلحة والجهات المعنية بالسياسة العامة على الصعيدَيْن الإقليمي والدولي. حازَ شايل شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة نيروبي، ودبلوم دراسات عليا في التعليم من الجامعة الإسلامية في أوغندا، وإجازة في الدراسات الإسلامية من جامعة أفريقيا العالمية في السودان.

دمج الوساطة مع الحوار في الصومال

بقلم سايمون ريتشاردز ومحمد شايل بيلو

يمكن وصف الحوار على أنّه التواصل المباشر ضمن عملية السلام بين الطرفَيْن المتنازعَيْن أو بين الأطراف المتنازعة المُحتمَلة. ويُمكن أن يكون ذلك على مستوى فردي أو عائلي أو على صعيد مجموعة صغيرة أو على مستوى القبيلة الفرعية، أو قد يشمل القبيلة بكاملها في بعض الحالات الجدية.

يستكشف هذا المقال العلاقة بين الحوار والوساطة في النزاع المجتمعي في جنوب وسط الصومال التي تشهد حاليًا غياب حكم القانون، وقلّة المحاكم الشغّالة في المناطق الريفية[1]، وغياب الحكومة الفعّالة. كما تُحيط بها العديد من النزاعات المعقّدة وغير المحلولة التي يتقلّب خلالها دور أصحاب المصلحة بين جهات فاعلة للسلام أو للنزاع، وفقًا للظروف. وسط هذه البيئة الهشّة، حيث تغيب مؤسّسات الدولة القوية وتتضاءل آليات الحوكمة التقليدية، يصبح الحوار والوساطة أداةً فائقة الأهمية.

يعمل "معهد الحياة والسلام" في السياق الصومالي مع شركائه من منظّمات غير حكومية وطنية منذ العام ١٩٩١. وخلال السنتَيْن والنصف الماضيتَيْن، قام بتطوير منصّات تضمّ عدّة أصحاب مصالح من المجتمع المدني في حيران وغالغادود وشبيلي الوُسطى. توفّر هذه المنصّات الفرصة لممارسة الحوار على صعيد المجتمع المدني والقبائل والقبائل الفرعية وفي كنفها، بغية إدارة المشاكل والتعويض عن تقصير المؤسّسات الرسمية لحلّ النزاعات والخلافات. كذلك، يعمل المعهد على جمع الأشخاص الذين يمثّلون طبقات مختلفة من المجتمع معًا، للسعي إلى حلّ النزاعات والخلافات. تتألّف كلّ منصّة من حوالى ٤٠ شخصًا من شيوخ وقادة دينيين ونساء وشباب، وبغية تفادي التسييس المُحتمَل للمشاكل، لا يحقّ للسلطات المحلّية والإقليمية أن تنتسب، بل تكتفي بالمراقبة، حيث يمكنها حضور الاجتماعات وجلسات الحوار. تسمح صفة المراقب بمنع الخلافات اللاحقة بشأن الأمور المُتّفَق عليها. وغالبًا ما تأخذ السلطات على عاتقها (نظريًا) مسؤوليات محدّدة كالمتابعة عقب إقرار اتّفاق السلام، إمّا للحفاظ على السلام أو لإرساء الأمن في المنطقة.[2] فتُبقيهم صفة المراقب "صريحين"، وتُعلِمهم بمسؤولياتهم المتعلّقة بالتشريع والحوكمة، وتفصلهم عن انتماءاتهم القبائلية.

إنَّ ثقافة الحوار متجذّرة بعمق في المجتمع الصومالي حيث تعني عبارة "لنتحاور"، "لنتّفق". فالمجتمعات لا تثق بنُظُم العدالة الحالية، في حال وُجِدَت، لذلك يلجأون إلى آليات بديلة للحصول على العدالة، ولتقديم الأحكام القاضية بالتعويض، كي يستمرّ المجتمع بالعمل. ومن خلال هذه

اجتماع منصّة حيران لتلاقي المجتمعات مع القادة الدينيين في منطقة ماتابان، حزيران/يونيو ٢٠١٩.

إحدى النساء من المجتمع المحلّي تتوجّه بكلمةٍ إلى حوادله وهبر جدير خلال الحوار بين القبيلتَيْن في ماتابان، أيّار/مايو ٢٠١٨.

اتّفاق السلام بين حوادله وهبر جدير، تمّوز/يوليو ٢٠١٨.

الصور: معهد الحياة والسلام

المنصّات، يستند معهد الحياة والسلام وشركاؤه إلى هذه التقاليد الثقافية والدينية لدعم المجتمعات في حفاظها على السلام وحلّها للنزاعات الصغيرة والكبيرة ومنع تصعيدها.[٣]
تجدرُ الإشارة إلى أنَّ الحلّ الناجح للخلافات على نطاقٍ ضيّق وعلى المستوى الفردي أو العائلي يُعزِّز الثقة في الآلية لتحقيق العدالة. وتخلق الثقة والنجاح الذي تمّ تحقيقه مساحةً لإقامة حوار مُعمّق على صعيد هذه القبائل وفي كنفها، عبر المنصّة، ما يسمح بإدارة النزاعات الأكثر خطورةً على صعيد المجتمع، حيث تنخرط جهات فاعلة عديدة. وتسمح جلسات الحوار على صعيد المجتمع ببروز عمليات تحوّلية جديدة، قائمة على التعمُّق في التعرّف على القبائل الأخرى واكتشاف كيفية التواصل معها بشكلٍ مختلف، وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام الطويل الأمد.

دمج الوساطة بالحوار

إنَّ الطبيعة المعقّدة للنزاعات المجتمعية في الصومال، بين القبائل والقبائل الفرعية، تعني الحاجة إلى استجابات وطُرُق متنوّعة لحلّها، أو إدارتها في الأغلب. ويؤدّي ذلك إلى طمس الفروقات بين الوساطة والحوار وإلى اعتماد مقاربات هجينة. كما يصعُب تعريف الحوار والوساطة في الصومال، وقد يختلف عن معناهما في سياقات أخرى، فقد يتضمّنان عمليات مفاوضة بدائية بين الأطراف، فيما يتعلّق بدفع "الدية"[٤] (ثمن الدم) مثلاً، أو المواشي القيّمة مثل الجِمال، كتعويض عن الموت أو الإصابة أو الإساءة ضدّ الشخص المظلوم أو العائلة التي لحقها الضرر. ومثالٌ آخر على ذلك، هو التفاوض حول اتّفاق لحلّ الخلافات بين الأفراد أو العائلات أو المجتمعات أو القبائل. ونظرًا لخبرة معهد الحياة والسلام وشركائه في دعم منصّات المجتمع المدني في حيران وغالغادود وشبيلي الوُسطى، يمكن اعتماد التعريفات التالية:[٥]

الحوار: هو التواصل المباشر ضمن عملية السلام بين الطرفَيْن المتنازعَيْن أو بين الأطراف المتنازعة المُحتملة. ويُمكن أن يكون ذلك على مستوى فردي أو عائلي أو على صعيد مجموعة صغيرة أو القبيلة الفرعية، أو قد يشمل القبيلة بكاملها في بعض الحالات الجدّية.

الوساطة: تتضمّن فردًا أو مجموعة من الوسطاء من نوعٍ ما بين الأطراف، وتقوم بجمعهم معًا أو مساعدتهم على حلّ المشكلة.
وتجدرُ الإشارة إلى أنّه يمكن للوسطاء أن يكون لديهم علاقة واضحة مع الأطراف المعنية، ولكنْ يُعرَفون بترفّعهم عن أيّ مصالح مُحتمَلة ويحظون باحترام الطرفَيْن.
إليكم مثالٌ عن حالةٍ شهدَها معهد الحياة والسلام، عن كيفية استخدام الحوار أو الوساطة للاستجابة إلى النزاع في المجتمعات، على الشكل التالي: مع تصاعد التوتّرات بين القبائل أو في كنفها، تصل

إلى مرحلة يقرّر فيها شيوخها طريقة الاستجابة، كمجموعة أو كفرد. ويتمّ تحديد ذلك عبر خطورة المشكلة والخطوات المناسبة لهذه الحالة بالتحديد. والدافع وراء هذه التوتّرات هي الضغوطات العديدة مع وضدّ النزاع المُحتمَل في الصومال، فالموقف الذي يتّخذه الناس يحدّد خطورة التفجُّر المُحتمَل. وكلّما ازدادَ عددُ الأشخاص الذين يدعون للعنف، ازدادَت جدّية النزاع. كذلك، ثمّة عوامل أخرى تحدّد مستوى النزاع ومَن سيشارك فيه، مثل طبيعة الأحداث الأخيرة أو الأشخاص الذين يغوصون في المظالم التاريخية المترسّخة. إنَّ كلّ حالة فريدة من نوعها، وهذا التنوّع في الظروف يعني عدم وجود حلّ واحد يُطبَّق على الجميع، وقد تتطلّب عمليات السلام قادة أو وسطاء مختلفين للمشاركة في الحوار في كلّ مرّة.

وبما أن عمليتَيْ الحوار والوساطة مترابطتان، من الصعب التمييز بينهما، إنّما يمكن العثور على بعض الاختلافات على صعيد الخصائص، وفقًا لطبيعة النزاع، سواء أكان بين القبائل أو في كنفها. كما يؤثّر نطاق النزاع على الطريقة المُعتمَدة لمعالجته. تمّ تلخيص هذه الاختلافات في الجدول (١).

يحدّد الجدول (١) الخصائص المختلفة، لكنَّه لا يُظهِر الطريقة التي يعمل بها الحوار والوساطة ضمن عملية سلام منفردة. قد تبدأ هذه العملية كمحاولة لتطبيق الوساطة والانطلاق نحو حوارٍ أوسع، أو قد يكون العكس صحيحًا، أو بالفعل قد يندمجان معًا ويتشابكان بشكلٍ يسمح لكلّ آلية بالتحكّم بالعملية خلال مراحل مختلفة. تُظهِر الصورة (١) من معهد الحياة والسلام هذه الاختلافات.

من المُحتمَل أن يكون الوسطاء شيوخًا من القبيلة نفسها أو من القبائل الفرعية المنخرطة بالنزاع، بدلاً من أن يكونوا طرفًا ثالثًا بعيدًا. كما يلعبون أدوارًا مختلفة ومتنوّعة ضمن عملية السلام.[٦] قد يُبادِرون بعمليات حوار واسعة النطاق، ويُزيلون العوائق أمام عمليات الحوار والسلام العالقة، أو يتدخّلون في حال بدا أنَّ العملية تَسير بالاتّجاه الخاطئ. ويمكن أن يطبّقوا الدبلوماسية القائمة على الوسيط المتنقّل خلال عمليات الحوار لدعم العملية أو المساعدة في توجيهها بنجاح. على سبيل المثال، في حين قد يضمّ الحوار مجموعة من قادة القبائل المختلفين الذين يتفاوضون "رسميًا"، يمكن فتح قناة تواصل جانبية غير رسمية، عبر وسيط، أو ربّما عبر التزام غيرهم من القادة أو الشخصيات المؤثّرة في القبائل. تهدف هذه الخيارات الإضافية في الوساطة إلى تكميل عمليات الحوار، وتعني أنّه من النادر لعمليات السلام والحوار أن تنهار تمامًا، بل على العكس، يمكن للوسطاء أن يُزيلوا العوائق في الطريق المسدود. لذلك، تميل حالات النزاع الممتدّة على صعيد المجتمع في الصومال أن تُعالَج رسميًا من خلال الحوار، وعادةً بواسطة مجموعات من كبار القبيلتَيْن الذين يجلسون معًا لمعالجة المشاكل. وغالبًا ما تتحوّل الوساطة إلى مجموعة من المبادرات الإضافية،

الجدول ١: المقارنة بين الحوار والوساطة على صعيد النزاعات بين القبائل وفي كنفها

النطاق	طبيعة النزاع	خصائص عمليات الحوار	خصائص الوساطة
حالات فردية أو نزاعات بين العائلات	ضمن القبائل	في حال لم تتمكّن الأطراف المتنازعة من التوصُّل إلى حلّ من خلال الحوار المباشر بينها، قد تُحيل المشكلة إلى كبار القبيلة الفرعية أو كبار القبيلة لتحكُم بينها.	إذا دعَت الحاجة، يمكن إشراك شخص محدّد من كبار القبيلة أو القادة الدينيين من ضمن القبيلة أو القبيلة الفرعية أو مجموعة صغيرة من كبار القبيلة الذكور.
	بين القبائل	إذا كانَ النزاع بين العائلات أو أفراد من قبائل مختلفة، ثمّة خطر التصعيد المُحتمَل الذي قد يشمل العديد من الناس. لذلك، تقود جلسات الحوار مجموعةٌ صغيرة من كبار القبيلة الذكور من كلّ قبيلة.	قد تشمل شخصًا معيّنًا من كبار القبيلة المُحترمين أو من القبيلة الفرعية نظرًا لبعده عن المشكلة، أو مجموعة صغيرة من كبار القبيلة الذكور.
نزاعات مجتمعية على نطاق أوسع، قد تتضمّن عددًا كبيرًا من الناس	ضمن القبائل	قد تُقام اجتماعات أوّلية شاملة للمجتمع إذا كانَ النزاع بين القبائل الفرعية، وتتبعها جلسات حوار إضافية بين كبار القبيلة الفرعية. وفي حال تمّ التوصُّل إلى حلّ، قد يتمّ إشراك النساء والشباب لتعميم الاتّفاقات.	قد تشمل وسطاء فرديين مقبولين من القبائل الفرعية الأخرى أو رئيس القبيلة الكُبرى، أو حتّى أفرادًا من الجاليات، في حال وصلَ الحوار إلى طريق مسدود أو في حال سارَ بالاتّجاه الخطأ، ونادرًا ما تشمل وسطاء خارجيين تمامًا.
	بين القبائل	غالبًا ما يُقام الحوار لمناقشة النزاع بعد الاجتماعات الداخلية الأوّلية ضمن القبائل. ويشمل كبار القبائل المهمّين من الطرفَيْن، وقد تؤثّر عليه الجاليات أحيانًا.	قد تشمل وسطاء فرديين مقبولين أو أكثر من وسيط، الواحد تلو الآخر، من داخل القبائل أو من قبائل مختلفة أحيانًا، أو قد تشمل فردًا من الجالية، وذلك وفقًا للمشكلة والظروف، بالتزامن مع عملية الحوار. قد تتبادل الوساطة الأدوار مع الحوار أو تترافق معه أحيانًا، أو تشمل وسطاء مختلفين في أوقات مختلفة.

عبر القنوات غير الرسمية، لزيادة الدعم أو للتخلّص من المشاكل في الأوساط غير الرسمية والبيئات البديلة.
يسمح ذلك للمبادرات التي قد تتطلّب مقاربات مختلفة بمعالجة بعض جوانب المشكلة أو التواصل مع أشخاص محدّدين من القبيلة أو مع أقسام محدّدة منها. فمثلاً، إذا كانَ ثمّة شخص يُعيق العملية من كبار القبيلة، أو لا يريد المساومة على بعض الجوانب المهمّة التي قد تؤدّي إلى تحقيق الاتّفاق، يمكن الوصول إلى هذا الشخص عبر وسطاء محدّدين يملكون علاقات مع عائلته أو يحظَون باحترام هذا الشخص. ولا تعالِج هذه الطريقة خصائص المشكلة الراهنة فحسب عبر تجربة طُرُق مختلفة للتوصُّل إلى حلّ، بل تسمح أيضًا بإبقاء لحظات الفشل أو النكسات خارج نطاق الإطار الرسمي بدلاً من داخله. وتنتج عن ذلك زيادةٌ في الخيارات والمسارات المعقولة المؤدّية إلى السلام والتي يمكن استعمالها من قِبَل القبيلة.

المشاركة في الحوار والوساطة

في حين يختلف دور الوسيط والمشارك في الحوار، غالبًا ما يتمّ اختيار الأشخاص الذين يلعبون هذه الأدوار من الفئة نفسها من الناس ضمن كلّ قبيلة أو قبيلة فرعية، وفقًا لظروف النزاع وطبيعته. ويشكّل ذلك جزءًا من الطبيعة المُبهمة والمتشابكة للمقاربتَيْن اللتَيْن يعتمدهما معهد الحياة والسلام في برامجه. يمكن لهذه الفئة من الناس أن تمتدّ لتشمل شبكة موسّعة من المُحادثين المُحتملين (للوساطة) إذا دعَت الحاجة لذلك، إذ إنَّ اختيار الشخص المُناسب ليلعب دور الوسيط أو المشارك في الحوار مهمّ جدًا للنجاح.
مَنْ يُشارِك في الحوارات: يعتمد ذلك على نطاق عملية الحوار وحجمها والمرحلة التي وصلَت إليها. على سبيل المثال، قد تشمل المحادثات ضمن القبائل المجتمع بكامله تحضيرًا للحوار بين القبائل، بما فيه من رجال ونساء وشباب أيضًا. وخلال المنتديات العامّة، يمكن للرجال، وحتّى الذكور من الشباب، المشاركة وعلى الأرجح التمتّع بالثقة الكافية للتكلّم علنًا. وقد تكون بعض المناطق (مثل شبيلي الوُسطى وكيسمايو) مُنفتحة أكثر من غيرها لمشاركة فعّالة للنساء، ولكن بشكلٍ عام، ينحصر تأثير النساء بالنطاق الفردي وغير الرسمي وراء الكواليس، ربّما عبر التأثير على أزواجهنّ الذين قد يكونون من كبار القبيلة. وحتّى لو شاركَت النساء في المنتديات العامّة، لن يتكلّمْنَ علنًا بالقدر نفسه. كما أنَّ عمليّتَيْ صنع القرار والحوارات الرسمية، وبالأخصّ بين القبائل، تكون عادةً إقصائية وحكرًا على كبار القبيلة الذكور وذوي النفوذ، من الجهتَيْن، ممّا يخلق مشكلة شرعية لأيّ اتّفاق. فغالبًا ما يشعر الأشخاص المُستبعَدون بأنّهم غير معنيّين بالأمر وقد يرفضون الالتزام بالشروط المُتّفَق عليها، وفي بعض الحالات السيّئة، قد يعملون قصدًا على تقويضها. وغالبًا ما ينحصر دور النساء والشباب بنشر شروط الاتّفاقات في مجتمعهم، التي قد تتضمّن معلومات خاطئة تؤثّر على فعّالية الاتّفاق، نظرًا لعدم شملهم في عمليات صنع القرار والحوار.

مَنْ يُشارك في الوساطة: أشخاصٌ مُحدَّدون من كبار القبيلة والقادة الدينيين أو رجال الأعمال ذوي النفوذ (مراجعة المُربَّع في نهاية المقال)، أو في حالات المشاكل الجدّية والمستعصية، يمكن أن يلعب دور الوسيط قادة القبائل الكبار على مستوى عالٍ في الصومال أو القاطنون في البلدان الخارجية. كما يُمكن استخدام المجموعة الأساسية من كبار القبائل الذكور الذين يقودون الحوارات كوسطاء على الصعيد الداخلي للقبائل أو على صعيد مجموعها، وفقًا للحالة.

الصورة ١: دور الوساطة في عمليات السلام

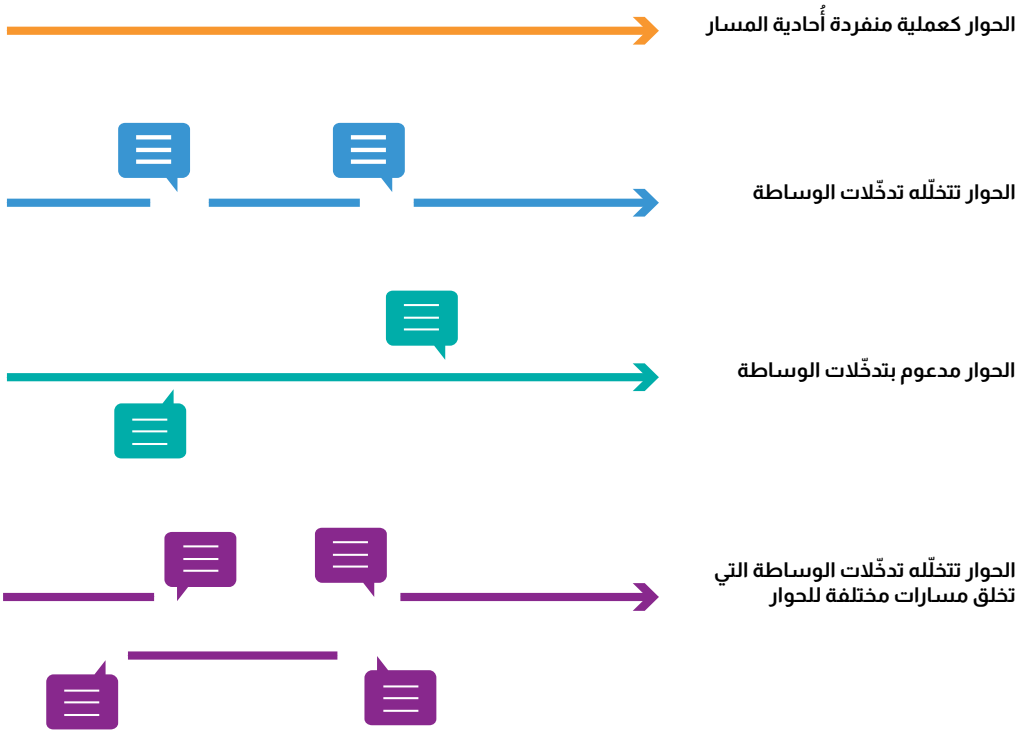

طبيعة الوسطاء في الصومال
(من إعداد معهد الحياة والسلام استنادًا إلى تجربته في الصومال)
ينبغي أن يتمتّع الوسيط في السياق الصومالي بالخصائص التالية:

- أن يكون مقبولاً من ذاك الجزء الذي تنتمي إليه الأطراف المتنازعة ضمن "منظومة القبيلة"؛
- أن يتمتّع بالسلطة الأخلاقية، مع علاقات قوية والقدرة على "الوصل" بين خلافات القبيلة؛
- يُستحسَن امتلاك معرفة معمّقة بتاريخ النزاع والطريقة التي تمّت معالجة المشاكل بها في السابق؛
- أن يكون قادرًا على استقطاب آذان قبيلته الخاصّة والتأثير عليها؛
- التوفيق بين إقامة علاقات مع القبيلة والترفُّع فوق المصالح؛
- وبذلك، يُعتبَر الوسيط "حياديًا" بشكلٍ كافٍ ليحظى باحترام الطرف الآخر.

تعزيز الشمول عبر مختلف أشكال الحوار والوساطة

إنَّ التواصل المتراكم نتيجة هذه الطبقات المتعدّدة للحوار والوساطة يؤدّي إلى تعزيز الثقة بين الأطراف، فضلاً عن الاعتراف بالتحدّيات والقصور الناتج عن طُرُق الاستجابة الحالية التي تستثني النساء والشباب. وأصبحَ الشعور بالإحباط بسبب فشل اتّفاقات السلام والشعور باللّوم على هذا الفشل متزايدًا لدى كبار القبائل، إدراكًا منهم بأنَّ هذا الواقع ناجم عن استثناء النساء والشباب من العملية وغياب حسّ الملكية لدى هذه المجموعات. ومع تراجع أهمية دور كبار القبائل في المجتمع الصومالي، بدأ النساء والشباب باكتساب قوى غير رسمية،[٧] بدعمٍ من معهد الحياة والسلام وشركائه، الذين يعملون على زيادة إدماجهم عبر إعداد حوارات موازية وجلسات منفصلة. كما تتمتّع النساء اليوم بقوى متزايدة ويقُمْنَ بالمبادرات للمشاركة في عمليات الحوار الخاصّة بالسلام. فمثلاً، تمكَّنَتْ منصّة النساء في كيسمايو، التي تمّ تطويرها نتيجةً للحوار بين النساء وبدعمٍ من معهد الحياة والسلام وشركائه، من تخطّي الاختلافات بين القبائل (كونها مؤلّفة من نساء من قبائل عديدة) ودخول الحيّز الخاضع لهيمنة الرجال بفضل جهودهنّ الجَمَاعية. استطعْنَ أيضًا لعب دور الوسيط وتطوير علاقات جيّدة مع كبار القبائل الذكور، وهم المفاوضون الرئيسيون للقبائل. لذلك، يُنظَر إليهنّ باعتبارهنّ طرفًا صادقًا وحياديًا، حيث يجمعْنَ القبيلتَيْن ويخلقْنَ بيئة مؤاتية للحوار لكلٍّ منهما. وقد ازدادَ الاحترام تجاه النساء مع تطويرهنّ للمهارات المتعلّقة بالمفاوضة وتحليل النزاع (من خلال معهد الحياة والسلام وشركائه)، وبفضل فهمهنّ المُعمَّق للسياق الذي اندلعَ فيه النزاع. وأصبحَ بإمكانهنّ ممارسة الضغوطات من خلال علاقاتهنّ وصِلاتهنّ الوثيقة بأفراد القبيلة المشاركين في النزاع.
إنَّ خُبُرات معهد الحياة والسلام وشركائه في الصومال تُشير إلى أهمية

تطوير سُبُل مختلفة ضمن عمليات الحوار والوساطة لزيادة إمكانية تطبيق الإدماج على نطاقٍ مُوسَّع، ما يؤدي بالتالي إلى التزامٍ أكبر باتّفاقات السلام والحفاظ عليها بنجاح. والإدماجُ هو عملية تدريجية تتطلّب التواصل المباشر مع كبار القبائل ومع السلطات بشأن ضرورة شمل المجموعات المُهمَّشة وأهمية مساهماتها، ضمن المجالات الخاضعة لسيطرتهم.[٨] وبالتزامن مع هذه الجهود التي تبدأ من الطبقة العُليا في المجتمع وتتّجه نزولاً نحو الطبقات السُفلى، يجب خلق المزيد من الفُرَص التي تبدأ من الطبقات السُفلى نحو الطبقة العُليا، لكي يتمكّن أفراد المجتمع المهمّشون من المشاركة في جوانب بديلة أخرى من عمليات الحوار. مثلاً، إنَّ استحداث اجتماعات عامة للنساء أو للشباب موازية لجلسات الرجال تسمح لهذه المجموعات بالتعبير عن مخاوفها بشكلٍ واضح. ويُمكن حينئذٍ للنتائج الصادرة عن هذه الاجتماعات والمشاورات أن تُضاف إلى جلسات الحوار الرئيسية، إمّا رسميًا أو بشكلٍ غير رسمي، كما هي الحال عادةً. كذلك، يمكن دعم هذه المقاربة من خلال المشاركة المتزايدة للمجموعات المُهمَّشة في الموافقة العامّة على الاتّفاقات ونشرها وتعميمها. وتتلخّص هذه الفكرة بأنّه كلّما تمّ تطبيع مشاركة هذه المجموعات المُهمَّشة في أكبرِ عددٍ ممكن من جوانب الحوار المختلفة، ازدادَت نسبة التقبُّل وبالتالي نجاح عمليات السلام. غير أنّه حتّى الآن، لم يتبيّن بعد ما إذا أدّى الإدماج المُحسَّن إلى مخرجات مُحسَّنة ومُستدامة في عملية السلام. ويبقى الحُكم معلَّقًا إلى أجلٍ آخر، حيث يأمل معهد الحياة والسلام وشركاؤه استكشاف النتيجة النهائية لبرامجهم خلال المراحل القادمة.

الدور المميَّز لرجال الأعمال كوسطاء

يلعب رجال الأعمال دورًا مميّزًا كوسطاء بفضل الشبكة الواسعة من الموارد والعلاقات التي يملكونها، والتي تمتدّ على نطاق جميع القبائل، والناتجة عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة. يتمّ استدعاؤهم مثل أيّ وسيط آخر من ضمن القبيلة، في حال مطابقتهم للصفات المطلوبة لنوع محدّد من المشاكل أو النزاعات بين المجموعات، وتحديدًا حيث يرتفع منسوب تأثيرهم الاجتماعي بسبب شبكاتهم المتينة. ولا شكَّ في أنَّ جزءًا كبيرًا من سير عمل المجتمع واستمرارية العائلات ينطوي على التعامل مع رجال الأعمال. فعلى الصعيد الاقتصادي، يعتمد النجاح بشكلٍ أساسي على اكتساب عملاء من القبيلة نفسها، ثمّ على إقامة علاقات مع القبائل البعيدة، وروابط الدمّ في القبائل الفرعية المختلفة، و"الأعمام" والعائلة الممتدّة. تعتمد هذه العلاقات على الثقة التي يجب حمايتها بأيّ طريقة ممكنة. وتمثّل الطبقة الثالثة الصلات البعيدة في القبائل الأخرى. أمّا الثقة المتجذّرة في هذه الطبقة فتنبثق من اعتراف المجتمع بالشخصية النزيهة والمُحسِنَة. فينتج عن استثمارهم في المصلحة العامة، ربّما عبر بناء المدارس والجوامع والمستشفيات وغيرها من الخدمات المجتمعية ودعمها، ارتفاع مكانتهم فوق مكانة القبيلة، ممّا يُكسبهم الثقة والاحترام على مستوى شبكة عميقة يُمكن استخدامها كرأسمال اجتماعي لإرساء السلام والاستقرار. والنجاحُ على هذا المستوى يعني أنّهم يُعتبَرون "رصيدًا" إضافيًا للقبيلة، تربُطهم بها صلةُ القرابة ومبدأ المعاملة بالمثل والتكافل، ويمكن الاستفادة من هذا الرصيد للمصلحة العامة. وقد "تضيع" فردية هؤلاء الأشخاص بالنسبة إلى القبيلة، لكنَّ الأخيرة ترفعهم بالمقابل نحو مكانةٍ اجتماعية واسعة النطاق.

الخلاصة

ضمن السياق المعقّد في الصومال والنزاعات المجتمعية العديدة المهيمنة، أصبحَت عمليات الحوار والوساطة مهمّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى بغية العثور على حلول للنزاعات وتحقيق بعض العدالة في غياب النُظُم القضائية الفعّالة. من المهمّ الاعتراف بقدرة البُعدَيْن الرسمي وغير الرسمي للحوار والوساطة على العمل في ظروفٍ مختلفة وعلى التفاعل مع بعضهما البعض. ويُمكن استخدامهما معًا أو الواحد تلو الآخر خلال جميع مراحل عملية السلام بغية تحقيق النجاح ومنع تدهور المناقشات بين الأطراف المتنازعة. وفيما يتعلّق بالأشخاص الذين يلعبون دور الوسيط والممثّل الأساسي خلال عمليات الحوار بين القبائل وفي كنفها، يتمّ اختيارهم من المجموعة نفسها من الناس. ولكنْ، وفقًا للظروف

وللأطراف المتنازعة، يُمكن الاستعانة بوسطاء مختلفين خلال محطّات مختلفة من العملية، استنادًا إلى علاقاتهم ومعارفهم ونفوذهم الاجتماعي وما إذا يمكن الوثوق بقدرتهم على الترفُّع عن مصالح القبيلة. في الوقت الحالي، ربّما تُهمِّش عمليات الحوار بعض فئات المجتمع وتعتمد على كبار القبائل، لكنَّ ديناميكيات القوى آيلة إلى التغيُّر في الصومال وتزداد حاليًا قوى النساء والشباب الرسمية وغير الرسمية. كما يتمّ اختبار آليات الإدماج، عبر تعزيز أدوارها في الفُرَص المُتاحة حاليًا ضمن عمليات الحوار، فضلاً عن تنمية المساحات الفريدة الموازية. وتشهد هذه الأمور انتشارًا بطيئًا يساهم بتطبيعها في عمليات الحوار لبناء السلام.

على الرغم من هذه البداية، ما زالَت الحاجة ضرورية لفهم كيفية عمل الحوار والوساطة وتكملتهما لبعضهما البعض بغية نشر الوعي حول كيفية تعزيز السلام المُتعمَّد والعمل تجاه إرسائه. بالتزامن مع ذلك، قد يؤدّي إدماج المجموعات المُهمَّشة ومشاركتها على نطاقٍ واسع إلى النجاح في تطوير وتعزيز سُبُل عديدة نحو السلام، تَستخدِم مقاربات كلّ من الحوار والوساطة بفعّالية وبعزمٍ أكبر.

الحواشي

[١] تُشير عبارة "ريفية" هنا إلى المناطق التي ليسَت قرى كبيرة، ولا يُقصَد بها المناطق تحت تصرُّف مجموعة "الشباب"، إذ لا تحتوي هذه المناطق على محاكم قانونية، لكنَّ مجموعة "الشباب" تطبّق قانون الشريعة الإسلامية على القضايا المطروحة عليها من المجتمع المحلّي. ثمّة بعض المحاكم في القرى الصغيرة مثل جرعيل ودوسمريب وغيرها من القرى المشابهة.

[٢] هذا الواقع "نظري" لأنَّ السلطات نادرًا ما تتحمّل هذه المسؤوليات في هذا الإطار. لكنَّ القبول بها على منصّة عامة قد يساعد في الاعتراف بالمساءلة.

[٣] ليست هذه النزاعات عنيفة دائمًا بطبيعتها. لكنْ، عندما تكون عنيفة، تخاف المجتمعات من تفاقم هذه الحوادث، في حال لم يتمّ حلّها، من أعمال عنفٍ تطال الأفراد إلى أعمال عنف تضمّ مجموعات من الشباب على صعيد المجتمع.

[٤] قد تكون الدية عاملاً موحّدًا يتخطّى جميع الانقسامات لأنّها تحلّ المشكلة وتنهيها وتمنع الثأر والانتقام (الذي قد يؤدّي بدوره إلى النزاع)، لكنّها معقّدة إذ تشمل المصالح الشخصية. فمن جهة، يريد الطرف الأوّل الحصول على أكبر ربح ممكن، بينما يريد الطرف الثاني التقليص من العبء المالي.

[٥] تجدرُ الإشارة إلى أنّه من منظور برمجي عملي، لا تمتّ هذه "التعريفات" للسياق بصلة بما أنَّ العنصر الأهمَّ بالنسبة إلى معهد الحياة والسلام وشركائه هو دعم القبائل والقبائل الفرعية ومساعدتها على إيجاد حلول لمشاكلها بأيّ طريقةٍ ممكنة، عبر عمليات السلام غير العنيفة.

[٦] تجدر الإشارة إلى أنّهم يلعبون دورًا في تحريك النزاعات أو التسبُّب بها - خاصّةً على صعيد القبيلة، غير أنَّ هذه الوثيقة تركّز على دورهم في عمليات السلام.

[٧] يتراجع دور كبار القبائل لعددٍ من الأسباب: أوّلاً، كَوْن المُعيل في العائلة رجلاً شابًا، ممّا يُغيّر من ديناميكية القوى في العائلة، وبالتالي يُغيّر بعض الممارسات التقليدية مثل اختيار الشباب لزوجاتهم بدلاً من أن يقوم آباؤهم بهذا الاختيار. فلم يعُد هناك حاجة للرجال الكبار في السنّ في هذا الإطار. وثانيًا، يشهد المجتمع الآن منافسة بين "كبار القبائل" ضمن المجتمع بسبب تسييس المواقف. لذلك، لم يعُد واضحًا مَن هو ممثّل المجتمع. وثالثًا، يتزايد تنظيم النساء والشباب لصفوفهم بفضل تعاملهم مع الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية، وبما أنّهم يتلقّون الدعم والتمكين، لم يعودوا بحاجة لكبار القبائل لمنحهم الموافقة على أفعالهم.

[٨] غالبًا ما يُعتبَر إدماج النساء بالتحديد على أنّه تطبيق "للبرنامج الغربي"، وتتمّ محاربته على هذا الأساس باعتباره غير صالح لسياقهم. إنَّ تخطّي هذه الفكرة نجحَ بفضل إشراك كبار قبيلة "بلعد" وإدارة أهل السنّة.

حوار بين القبائل في منطقة ماتابان بشأن دفع الدية. تمّ دفع ما يُعادل ٤٢,٠٠٠ دولار أميركي (١٠٠ جمل)، نيسان/أبريل ٢٠١٩.

تدريب على القيادة للنساء الشابات في جربهاري، منطقة جيدو، شباط/فبراير ٢٠١٩.

منصّة حيران والقادة الدينيون يخاطبون أفراد المجتمع في قريةٍ تقع بين ماتابان وبرغاديد بشأن تشاطُر الموارد المشتركة (المياه والمراعي)، حزيران/يونيو ٢٠١٩. الصور: معهد الحياة والسلام

برنارد لورو

برنارد لورو هو أحد مؤسّسي "حوارات" (Dialogues)، وهي شركة لا تبغي الربح تُساعِد المنظّمات على معالجة المشاكل الاجتماعية والنزاعات المجتمعية المعقّدة بشكلٍ بنّاء. يخصّص لورو وقتَه لاستحداث وتحسين طُرُق يمكن تحويل النزاعات والتوتّرات بواسطتها إلى نموٍّ وتطوّرٍ للأفراد والجماعات والمجتمع، من خلال الحوار. وهو حائز على شهادة في التجارة والقانون من جنوب أفريقيا، لكنّه ارتأى العمل في التعليم، ثمّ في مجال الوساطة والتيسير لاحقًا. يعيش لورو حاليًا في السويد ويعمل مع السلطات المحلّية والإقليمية، وكذلك في مجال التدريب على الوساطة والسياسة المتعلّقة بها في كولومبيا، وهو أحد أفراد الهيئة التعليمية في "مدرسة الذكاء الجَمَاعي" في المغرب. إضافةً الى الوساطة والتيسير وتصميم عمليات الحوار واستراتيجياتها والتدريبات الخاصّة بها، يستمتع لورو بممارسة البستنة والطبخ واحتضان الطبيعة.

تعظيم قطبية الحوار في السويد

بقلم برنارد لورو

في سياق هذا المقال، يمكن فهم الحوار باعتباره تدفّقًا وافرًا من الأفكار والعواطف والنوايا بين طرفَيْن أو أكثر يملكون وجهات نظر مختلفة، على عكس الدفق الأحادي الاتّجاه أو المحدود أو المُقوَّض للمعلومات، الذي يُعتبَر من خصائص التصعيد المتدرّج للنزاع، وخاصّةً في الحالات التي أصبحَت خلالها المواقف، أو تكاد أن تُصبح، عالقةً مكانها.

أصبحَ من الرائج اليوم، وبشكلٍ متزايد، أن تزعم السلطات السويدية المحلّية والإقليمية أنّها تشمل المواطنين في عملية صنع القرار من خلال الحوار. غير أنَّ المشكلة تكمُن في مصطلح "الحوار" الذي يختلف معناه من شخصٍ إلى آخر. فالتواصل في اتّجاهٍ واحد، سواءٌ أكانَ دفقًا من المعلومات أو استشارة، يُسمّى "حوارًا"، تمامًا كالنقاش والجدال. وغالبًا ما نلاحظ كيف يُستعمل "الحوار" لتهدئة الجمهور الذي يعتريه الإحباط والغضب، وكيف تؤدّي هذه الطريقة إلى نتائج معاكسة تمامًا. مثلاً، خلال أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، عندما استقبلَت السويد عددًا كبيرًا من اللاجئين من سوريا وأفغانستان، أَقامَت السلطات اجتماعات عديدة لإبلاغ المواطنين بتحضيرها لتشييد مبانٍ سكنية مؤقّتة للّاجئين ووصفَتها بالحوار، غير أنَّ السلطات لم تكن مُستعدّة لمستوى الاحتجاج الذي شهدته خلال هذه الاجتماعات. وفي العديد من الحالات، أدّى عدم القدرة على التواصل مع المواطنين القلقين والغاضبين أو عدم الرغبة بذلك، إلى تراجع مستوى الثقة بالسلطة. فضلاً عن ذلك، ازدادَ الشعور بالاستياء تجاه صانعي القرار بشكلٍ ملحوظ. إنَّ المعنى الحقيقي للحوار يتخطّى:

١) الاجتماعات التي تسعى إلى إعلام الشعب بالقرارات المُتّخذة، أو

٢) عمليات الاستشارة حيث يُطلَب من الناس مشاركة آرائهم.

إنَّ شركة "حوارات"، وهي شركة صغيرة للاستشارات وشريك إنمائي للجمعية السويدية للسلطات المحلّية والأقاليم، تُطبّق مقاربة مُستوحاة من عمليات الوساطة والمفاوضة وشبيهة جدًا بها. فالحوار بالنسبة إلينا هو إلقاء الضوء على المشاكل والبحث، معًا، عن طريقةٍ للتعامل معها، على أن تكون هذه الطريقة مناسبة لكلّ الأطراف المُشارِكة. وهو عبارة عن خلق المرونة في المواقف التي أصبحَت راسخة في مكانها. يهدُف هذا المقال إلى تفسير هذه المقاربة عبر التوسُّع في مثالٍ محدّد، وهو النزاع المستمرّ في مستشفى سوليفتي في شمال السويد.

تحديد التعقيدات في النزاعات المجتمعية

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تمّ إغلاق جناح الولادة وقسم الطوارئ في مستشفًى محلّي في سوليفتي، ممّا أدّى إلى اندلاع احتجاجات ضخمة من قِبَل المواطنين المحلّيين. تتضمّن هذه الاحتجاجات، التي شارفَت على عامها الثالث، الاحتلال الكامل لبهو المستشفى في سوليفتي. وأخيرًا، بعدما دعا السياسيون مجموعات الناشطين للتحاوُر مع السلطة الإقليمية، طُلِبَ من منظّمتنا تقديم المساعدة.

تُعتبَر هذه الحالة مشكلة معقّدة تضمّ مجموعة كبيرة من المسائل المتنوّعة على عدّة أصعدة، منها: تأثير إغلاق هذين القسمَيْن على المرضى الذين يُضطرّون الآن إلى السفر مسافاتٍ بعيدة، على طرقات جليدية في أغلب الأحيان، للوصول إلى مستشفى أكبر حجمًا؛ وسياسة حصر الرعاية الصحّية بالمدن الكُبرى؛ والشعور بإهمال المناطق الريفية والتمييز ضدّها؛ والطريقة التي تُتّخَذ بها القرارات من دون استشارة الفئة المتأثّرة من الناس أو حتّى أخذها بعين الاعتبار. يبدو أنَّ كلّ جانب متعلّق بتأمين الرعاية الصحّية في هذه المنطقة من السويد الشمالية (مع تاريخها الحافل بالمقاومة الشرسة للقرارات الصادرة عن السلطات والمؤسّسات) يرتبط بمشاكل عديدة أخرى، تشهد احتجاجات ناشطة من قِبَل الكثير من الناس.

إنَّ تعقيد هذه المشكلة لا يقتصر فقط على ترابُط المسائل فيما بينها. فالتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي يتميّز بالتبادلات العدائية والمُفعمة بالكراهية في أغلب الأحيان، حتّى أنَّ البعض منها قد وصلَ إلى حدّ التهديد بالقتل تجاه السياسيين. وقد تأثّر المواطنون المحلّيون شخصيًا بهذا الوضع، حيث توفّيَ الناس في سيّارات الإسعاف نتيجة المسافات البعيدة وتعذُّر الخضوع لعمليات طارئة في سوليفتي. وقد ربطَ السكّان المحلّيون هذه الوفيات إلى قرار الحكومة الإقليمية بإغلاق هذَيْن القسمَيْن وإلى تدهور الوضع المتعلّق بتأمين الرعاية الصحّية، ما شجَّعَ مجموعات الناشطين على تسخير وقتهم وجهودهم للاحتجاج على نطاقٍ مُوسَّع.

غالبًا ما ترتبط المشاكل الاجتماعية المعقّدة بالتوتّر والنزاع، وهذا ما حصلَ أيضًا في الحالة التي نتناولها. ومن المُحتمَل أن يتصاعد هذا النوع من النزاعات المُعقَّدة إذا تمَّ التعامل معها باعتبارها مسائل بسيطة، فتنخفض ثقة أصحاب المصلحة بالسلطات ويعتريهم الشكّ حيال دوافعها الكامنة وراء الدعوة إلى الحوار. وفي هذه الحالة، إنّ إغلاق جناح الولادة ما هو إلّا عارض واحد لنزاع عميق يتمحور حول تطبيق المركزية على الرعاية الصحّية. والنظر إلى الاحتجاجات على أنّها ردّة فعل انفعالية مؤقّتة من قِبَل المواطنين غير المُطَّلِعين يؤدّي إلى تهميش الكثير من الناس الذين يتظاهرون ضدَّ هذه المركزية. ولا شكَّ في أنَّ الآثار المُوسَّعة لهذا الأمر قادَت حُكمًا إلى تصعيد حالة التوتُّر.

أهمية التحضيرات

في عمليات الحوار المتعلّقة بالنزاعات المعقَّدة، التحضير ضروري، وتضمَّنَ في هذه الحالة، الالتقاء بالناشطين والسياسيين والمسؤولين لمعرفة ما إذا كانوا يقبلون بالاجتماع وبأيّ ظروف. وطرحَت الأطراف المعنية العديد من الأسئلة، مثل: هل نريد الحوار؟ وماذا نعني بالحوار؟ وماذا يعني الفريق المقابل بالحوار؟ وهل سيكون "حقيقيًا" أو ما هو إلّا حجّة؟ أرادَ الناشطون معرفة مَن الذي يدفع للميسّرين وأيَّ جانبٍ يدعمون.
وتخلَّلَت هذه المرحلة التحضيرية نسبة كبيرة من الإصغاء وبناء الثقة والتفاوض. ففي حين يُعتبَر التفاوض في أغلب الأحيان أمرًا منفصلاً تمامًا عن عمليات الحوار والوساطة، اكتشفنا أنَّ هذا الأمر عارٍ تمامًا عن الصحّة. فمن جهة، قد يُحاوِل الوسيط أن يُقنِع الأطراف المعنية بأنَّ المشاركة أفضل من عدم التكلُّم إطلاقًا. ومن جهة أخرى، قد يُحاوِل مساعدة الأطراف المعنية على التفاوُض حول قواعد المشاركة. وفي الحالتَيْن، تُستخدَم مهارات التفاوُض بدلاً من مهارات الوساطة.

إظهار المَخفيّ إلى العلن

اكتشفنا أنَّ مستوًى واحدًا فقط من النزاع ظاهرٌ للعيان، وهو قرار إغلاق بعض الأقسام في المستشفى والمظاهرات اللاحقة واحتلال الناشطين بهو المستشفى بالسترات الصفراء يومًا بعدَ يوم، بالإضافة إلى ردّة الفعل العلنية للسلطات. وقد شهدَت هذه الحالة كمًّا ضخمًا من التركيز الإعلامي على الصعيدَيْن الوطني والدولي حتّى، فضلاً عن الجدال الحادّ على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكنْ، ثمّة جوانب من هذا النزاع كانت خفية، مثل فكرة المركزية؛ وشعور سكّان المناطق الريفية بالإهمال من قِبَل الحكومة الإقليمية والنظريات حول ترويجها لمستشفى ما على حساب مستشفى آخر؛ والطريقة التي تمَّ فيها اتّخاذ القرارات ومَن الذي يؤثّر عليها؛ واستخدام أرقام الإحصاءات حول الكلفة والوفيات وغيرها؛ وتحرّي "الخبراء" المُعيَّنين من قِبَل جهة محدّدة عن "الحلول"، التي غالبًا ما تُظهِر تحيُّز الجهة التي نفّذَت هذا التقصّي، واعتبار النتائج مُزوَّرة من قِبَل الجهة المضادّة. وتطولُ اللائحة.

إنّ المشاكل الظاهرة ما هي إلّا قمّة الجبل الجليدي في حين تقبع بقية المشاكل الخفية تحت سطح الماء. غالبًا ما تتحدّث السلطات بشكلٍ عقلاني عن المشاكل الظاهرة، لكنَّ الشكّ يعتري الناشطين الذين يُطالِبون بالتحدّث عن المشاكل ذات الدوافع الظاهرة إضافةً إلى تلك ذات الدوافع الخفية وما يُرافقها من مواقف وأخطاء ارتُكبَت من دون الإقرار بها. كما أرادوا التكلّم عن الصعوبات التي تُواجِه المرضى والعواقب التي تعرّضوا لها، بما فيها الموت، التي تُعزى إلى غياب الرعاية الصحّية المناسبة ومسافات النقل الطويلة نحو المستشفى

جناح الولادة المحتلّ في مستشفى سوليفتي، آب/أغسطس ٢٠١٨.
الصورة: أنّا تارنوفود، *TT*.

الكبير في المدينة. إذًا، علاوةً على مشكلة الثقة بنوايا الآخر بشأن إقامة جلسة حوار صريحة، برزَت مسألة المشاكل التي ستتمّ مناقشتها خلال عملية الحوار وتلك التي سيتمّ استثناؤها.

تساءلَت السلطات عن كيفية ارتباط العملية السياسية بالحوار بشأن القرارات الأساسية المتعلّقة بالرعاية الصحّية. كما تمّ التشكيك بشرعية الناشطين كممثّلين، وبدور الحوار فيما يخصّ العملية الديمقراطية التمثيلية. من جهتهم، سألَ الناشطون عمّا إذا كانَ السياسيون، أو المسؤولون المُنتَخبون، يتّخذون القرارات التي تصبّ في مصلحة المنطقة. أمّا البعض من الناس فرأى النزاع على أنّه نضالٌ في سبيل الديمقراطية.

تعظيم القطبية/الانقسام

في مجال عملنا، نسعى إلى تعظيم الانقسام أو "القطبية" (polarization) بدلاً من الحدّ منها، ونراها فرصةً تُتيح للمجموعة بلوغ مستوًى من الوضوح. إنّها مقاربة غير بديهية، وتفرض على الوسيط أو المُيسِّر خلق مساحة آمنة تسمح بإلقاء الضوء على النزاع، ولقد استُخدِمَت بنجاح حتّى الآن في أوروبا وجنوب أميركا وأفريقيا والشرق الأوسط. خلال جلسة الحوار الأولى، بعد أن تمَّ التفاوض حول مجموعة من المشاكل، وتوضَّحَت النوايا، شعرنا بتوتُّرٍ ملموس، ناجم عن الأحكام المُسبقة التي يؤمن بها كلّ طرف عن الآخر. ومع بروز التناقضات والتعامل معها عبر التبادلات المباشرة، وجهًا لوجه، بوجود المُيسِّرين، أصبحَ الجوّ أكثر هدوءًا وانفتاحًا. فتوضّحَت المشاكل وتمّ حلّ سوء التفاهم والاعتراف بالاختلافات، وفوق كلّ شيء، بدأ الناس بالنظر إلى الآخر على أنّه مجرّد شخص مثلهم، وليس عدوًّا لا وجهَ له. ووجدوا أنّهم يتشاركون الرغبة نفسها بتحسين الرعاية الصحّية، واتّفقوا على نية واضحة للعمل معًا على تطبيق هذه التحسينات للمرضى ولسكّان المنطقة. وسرعان ما تمّ استبدال المواقف الثابتة تدريجيًا بالتفاهم المتبادل، وفسحَت الاتّهامات المجال أمام محاولات للتعاطُف. وانتهى الاجتماع الأوّل بإيجابية حيث اتّفقَت المجموعة على البدء بعملية الحوار.

كيفَ حصلَ هذ التغيير؟ في بادئ الأمر، تمّ تشجيع الأطراف على التعبير بوضوحٍ عن آرائهم، بدلاً من محاولة البحث عن تسوية. وتمّ التخفيف من أهمّية التوصّل إلى حلّ، بينما تمّ التشديد على أهمية التفاهم المتبادل. ومع تعبير المشاركين عن أنفسهم بوضوح والشعور بأنّ الفريق الآخر يُنصِت لهم، أصبحوا أكثر هدوءًا وانفتاحًا لتفهُّم مواقف الفريق الآخر. فالانفتاح لدى الطرف الأوّل يؤدّي إلى الانفتاح لدى الطرف الثاني، والوضوح من الطرف الأوّل يشجّع الطرف الثاني على

أن يكون أكثر وضوحًا. ويقوم دور الميسّر على البقاء حاضرًا، من دون التعبير عن أيّ أحكام مُسبقة، وعلى تشجيع كلّ من الطرفَيْن على الاحتفاظ بأحكامه المُسبقة عن الطرف الآخر.

عندما لا تُعبّر الأطراف عن مشاعرها، أو عندما تتردّد بالكَشف عن مسائل مهمّة بالنسبة إليها، قد يُواجِه الحوار خطر العرقلة. إنَّ التعبير عن التناقضات يُساعِد على تخطّي الطريق المسدود والسماح للأطراف بقول ما يجب قوله. وعلى عكس ذلك، غالبًا ما تؤدّي محاولة تلطيف الجوّ إلى زيادة حدّة التوتّر والإحباط في قاعة الحوار.

اعتماد حكمة "جبهة الرفض" أو صوت الأقلية

تطلَّبَ الاجتماع الثاني أيضًا مرحلة تحضيرية أخرى للبحث عن أرضية مُشتركة قبل اتّخاذ قرار بشأن نقطة الانطلاق الخاصّة بعملية الحوار. ولم تكُن بالمهمّة السهلة، فعلى الرغم من التفاؤل بأنَّ الحوار أصبحَ ممكنًا بعد طول انتظار، كانَ الشكّ أيضًا يسودُ الجوّ. لكنَّنا نعتبر الشكّ والمعارضة، أي "جبهة الرفض"، عنصرًا مهمًّا في الحوار. إنّنا نُقدِّره ونشجّع فعليًا على التعبير عن الرفض، خاصّةً عندما يسعى فريق ما لتحقيق الاتّفاق بالإجماع خلال فترةٍ قصيرة جدًا. وتَعلَّمنا من ميرنا لويس[1] أنَّ الرفض يشمل الصوت الناقد أو السلبي أو المُرتاب أو الصامت، وصوت الأقليّات. وفي طيّاته يمكن إيجاد الحكمة للأكثرية، ولأولئك الذين يملكون السلطة في أيّ موقفٍ كان. وقد تنتُج عن إقصائه موجةٌ جديدة من المقاومة والنزاع، بينما يؤدّي اعتماده إلى قراراتٍ مُستدامة، متى اتُّخِذَت.

في الحوار بين السلطة الإقليمية والناشطين، إنَّ إمكانية التعبير عن الشكّ بفكرةٍ ما صادرة عن الفريق الآخر أو معارضتها، فتحَت المجال أمام نقاشٍ صريح. وخلال الاجتماع الثالث بين الفريقَيْن، لم يعُد اختلاف الآراء سببًا للمعارضة والفتنة، بل أصبحَ تناقضًا يمكن استكشافه من خلال جلسات الحوار المستقبلية. وتمَّ التعبير عن ذلك بوضوح من خلال أحد السياسيين البارزين الذي قال: "من الواضح أنّنا نختلف عن بعضنا البعض، لكنَّنا بحاجة لمتابعة الحوار مع بعضنا البعض على الرغم من ذلك". وانتهى الحوار باتّفاق الطرفَيْن على عدم الاتّفاق حول بعض المسائل الأساسية. كما اتّفقوا على الالتقاء مجدّدًا وعلى دعوة أشخاص آخرين قد يُغنون الحوار. فضلاً عن ذلك، تراجعَت حدّة العدائية بشكلٍ ملحوظ على وسائل التواصل الاجتماعي، وتمّ استبدال المعارضة الغاضبة بالاحترام المُتبادل وبالاستعداد للعمل معًا بسلام.

التصميم المستمرّ للعملية

خلال عملية الحوار هذه، قُمنا باستخدام ثلاث مجموعات منفصلة من المهارات: التيسير والوساطة والتفاوض. فضلاً عن ذلك، دعَت الحاجة إلى تصميم مراحل العملية المختلفة (وإعادة تصميمها أحيانًا). وحتّى الآن، تمَّ عقد ثلاثة اجتماعات مشتركة: عُقدَ الاجتماع الأوّل لتحديد ما إذا كان الحوار ممكنًا وكيفية عَقدِه، أمّا الثاني فكان بشأن المواضيع التي يُمكن مناقشتها، والثالث كان حول توضيح الأرضية المشتركة والاختلافات الجوهرية. كما تخلّلت هذه الاجتماعات المُشتركة لقاءات فردية بين أفراد من الطرفَيْن، والعديد من المكالمات الهاتفية مع الأطراف المعنية، وحتّى الخارجية. علاوةً على ذلك، تمّ عقد اجتماع مع مجموعة صغيرة بشأن تصميم جلسة الحوار الأولى حول المشكلة الملموسة الوحيدة التي اتَّفق عليها كلّ من الطرفَيْن، وهي توظيف عاملين بقطاع الرعاية الصحّية، وتمّ اعتماد هذا التصميم كنموذج مبدئي لطريقة جديدة في حلّ المشاكل المعقّدة.

بدأَت هذه الحالة بوجود طرفَيْن غابَ بينهما التواصل، أو كادَ أن يغيب تمامًا. ولكنْ الآن، لدينا عمليتان متوازيتان من الحوار: الأولى تركّز على المسألة الكُبرى المتعلّقة بالرعاية الصحّية في المنطقة، والثانية لتطوير وسيلة ملموسة للعمل معًا على زيادة توظيف العاملين بقطاع الرعاية الصحّية.

لا يُمكن التوصّل إلى النتائج المُستدامة إلّا عندما يشمل الحوار كلّ الجوانب المرتبطة بالمشكلة المُعقّدة. ولا يُشير ذلك إلى تنوُّع المسائل فحسب، بل يعني أيضًا الجوانب المتنوّعة لكلّ من الأفراد والمجموعات. ويُعتبر الحوار الوسيلة لتحقيق ذلك، إذا أخذَ بعين الاعتبار كلّ جوانب التنوُّع المُحيطة بمشكلة معيّنة، وساعدَ الفريق على الانطلاق من طريق مسدود نحو مسارٍ بنّاء.

منذ إنهاء هذا المقال، وكما هو الحال غالبًا في النزاعات المُعقّدة، تغيّرَ الوضع المُحيط بالنزاع. ففي حين لا يزال احتلال بهو المستشفى مستمرًّا، اتّخذَت المنطقة قرار استلام عملية الحوار بشكلٍ كامل فيما يخصّ المسائل المحدّدة والملموسة التي يجب حلّها. وتمّ استبدال الحوار القائم على الوساطة بحوارٍ استشاريّ، ما أدّى إلى احتجاجات مُتجدّدة من قِبَل الناشطين. وفي حين لا يزال الباب مفتوحًا بشكلٍ بسيط أمام الحوار، تتضاءل بسرعة فُرَص إقامة حوار بنّاء.

الحواشي

[1] قامت ميرنا لويس بتطوير مفهوم الديمقراطية العميقة الذي صاغه أرنولد ميندل. ويشرح كتابها Inside the No [سبر أغوار الرفض] (٢٠١٨) هذه الفكرة وتطبيقاتها العملية بالتفصيل.

الجزء الثالث:

ممارسة الحوار

- وجهات النظر المواضيعية

الجزء الثالث:

الدعم الخارجي للحوار الداخلي
بقلم صامويل رزق ١٣١

الحوار الأكاديمي من أجل السلام
بقلم بيتر والنستين ١٣٩

قصص من شبكةٍ عالمية لبُناة السلام الشباب ١٤٨

شاباتٌ يُشارِكْنَ في الحوار
بقلم سيرّي سينتيا واكونا نغانغ ١٥١

قادة شباب يشجّعون على المحادثة بدلًا من الاتّفاق
مقابلة مع الياس علمي ١٥٩

منهجية "الحوار من أجل التغيير السلمي"
بقلم سارة دولا ١٦٧

نقل الحوار إلى شبكة الإنترنت
بقلم رافاييل تيسزبلات ١٧٧

النساء من أجل تحويل النزاع: وجهات نظر من جنوب آسيا
بقلم سلمى مالك ١٨٧

التقريب بين المعتقدات ووجهات النظر العالمية عن طريق الحوار
بقلم إيدلا بوسكاري وأليسّاندرو روسّي ١٩٥

المُصالِحون الداخليون: الحوار من أجل الحفاظ على السلام
بقلم أنتي بنتيكاينين ٢٠٧

صامويل رزق

يعمل صامويل رزق حاليًا كقائد الفريق المعنيّ بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والمؤسّسات المستجيبة، ضمن مكتب إدارة الأزمات في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)، في نيويورك. ومن ضمن المراكز التي شغلها في السابق، كانَ مديرًا إقليميًا لمرفق الاستجابة دون الإقليمي الخاصّ بالأزمة السورية، ومديرًا لمكتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في سوريا، إضافةً إلى كونه مستشار البرامج في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. علاوةً على ذلك، عَمِل كمستشار حول السلام والتنمية مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في السودان، وقبل ذلك كمستشار حول منع نشوب النزاعات مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في اليَمَن. وأقامَ في لبنان من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، حيث كانَ عضوًا مؤسّسًا ومديرًا تنفيذيًا لمنتدى التنمية والثقافة والحوار (FDCD)، وهي منظّمة غير حكومية إقليمية مقرُّها بيروت، تعمل على مسائل حلّ النزاعات وتمكين المجتمعات والعلاقات بين الأديان في العالم العربي. كما ساهمَ خلال هذه الفترة في إنشاء وإدارة الشراكة العربية حول منع نشوب النزاعات والأمن البشري، وقام بتنسيق عملها المتعلّق بالشراكة العالمية حول منع نشوب النزاعات المُسلَّحة (GPPAC).

الدعم الخارجي للحوار الداخلي

بقلم صامويل رزق

في سياق هذا المقال، يمكن فهم الحوار باعتباره عمليةً يجتمع خلالها الناس في مساحةٍ آمنة لفهم وجهات نظر الآخر بغية تطوير خيارات جديدة لمعالجة المشكلة التي تمّ تحديدها بالإجماع.[1]

من خلال عمله في سياقات إنمائية عديدة، بما فيها المناطق الهشّة والمتضرّرة من النزاعات، يدعم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) عمليات الحوار المتعلّقة بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وترتبط مبادرات الحوار الوطنية والمحلّية بالإطار الدولي المُوسَّع المتعلّق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة بشأن الحفاظ على السلام (SCR ٢٢٨٢) وبقرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة (٧٠/٢٦٢)[2]، فضلاً عن التطوّرات بصدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. يشدّد القراران على أهمية اتّباع نهج شامل لمنع نشوب النزاعات العنيفة، ويدعوان إلى بذل الجهود المُنسَّقة للتصدّي لمجموعة واسعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي والأسباب الجذرية وراء النزاعات، من ضمنها التمييز المنهجي والتهميش والإقصاء.

ويَعتبر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، مثل غيره من هيئات الأمم المتّحدة المتخصّصة، أنَّ الحوار أداة مهمّة لتنفيذ هذه الأُطُر، وتتمّ صياغة المبادرات عبر وسائل عديدة تدعم عمليات الحوار، مثل بناء القدرات والمساعدة التقنية والمساهمات المالية واستعمال برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كمنصّة للحوار. يتناسق هذا العمل مع الأولويات الوطنية والخطط التنموية التي تتوافق بدورها مع المسارات المتنوّعة الموجَّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنَّ نطاق خُبُرات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي يُفسِح المجال أمام نهج متكامل يدعم القدرات المطلوبة للحوار، كما يوفّر المعرفة حول مواضيع مختلفة ضمن عملية الحوار. فالنزاعات العنيفة اليوم تزداد تعقيدًا وتمتدّ لفتراتٍ أطول. وغالبًا ما تتخطّى حدود الدولة الواحدة، وتشوبُها التجزئة المتزايدة للجهات الفاعلة المُسلَّحة غير التابعة للدولة التي تُمثِّل، في الوقت عينه، المصالح الإيديولوجية أو الجُرمية نفسها أو مصالح أخرى مماثلة لها. ويُظهِر ذلك ضرورة زيادة الاهتمام بعمليات الحوار في جهود إرساء السلام والتركيز المستمرّ على الإجراءات الوقائية.

مشاركة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في الحوارات الوطنية بشأن السلام

قامَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بدعم الجهود الوطنية المتعلّقة بالحوار في سياقات متنوّعة، بما فيها الخطط الحالية المتعلّقة بالحوار الوطني في

جنوب السودان، وحوار ليسوتو الوطني الذي بدأ في العام ٢٠١٨، ومؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليَمَن في العام ٢٠١٣، وعملية الحوار في تونس في العام ٢٠١٣ التي سوف نتطرّق إليها هنا. تُشير كلمة "وطني" إلى عملية مبنية على الشمولية على أصعدة مختلفة، بما فيها الصعيدَيْن دون الوطني والمحلّي، وبمشاركة شريحة واسعة من المجتمع، كما تُشير إلى عملية تمَّت بالتنسيق مع الحكومات الوطنية أو نظرائها، في العواصم غالبًا. والعمليات التي يتمّ إطلاقها على صعيد وطني تملك عادةً أنواعًا مختلفة من نقاط الانطلاق، والشروط المُسبقة للتنفيذ، والنتائج النهائية المُحتملة. وفي حين تشمل عمليات الحوار الوطنية مؤسّسات وحكومات الدولة تلقائيًا، حيث تبرز قيمة نطاق عمل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وموقفه الفريد من نوعه، يبقى التزام المجتمع المدني ضروريًا وأساسيًا.

وكما هي الحال بالنسبة إلى جميع الجهات الفاعلة الخارجية، فإنَّ العوامل التي تؤثّر على دور برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي المُحتمَل في سياقٍ محدّد، تشمل العلاقات التي تمّ إنشاؤها مع أصحاب المصلحة والمؤسّسات المعنيّين، إضافةً إلى القرب من النزاع العنيف. إنَّ دور برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في مساعدة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يخلق نقطة انطلاق مهمّة للعمل مع مؤسّسات الدولة ولتأمين الدعم للعمليات السياسية المبنية على الشمول. كما أنَّ الوعي المُحيط بالطريقة التي ينظُر بها أصحاب المصلحة المختلفون في سياق النزاع، إلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، مهمٌّ جدًا لإيجاد طُرُق فعّالة لدعم عمليات الحوار.

في تونس، قامَت أربع منظّمات من المجتمع المدني، بينها اتّحادات ونقابات، بإطلاق الحوار الوطني التونسي لعام ٢٠١٣، الذي أُقيمَ بالتزامن مع إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة التونسية. ومع وصول المجلس الوطني التأسيسي (NCA) إلى حالة جمود سياسي، بالإضافة إلى الهجمات الأوّلية على أفراد القوى الأمنية وتزايُد المظاهرات في الشوارع خلال شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٣، كانَ إنشاء عملية الحوار أحدَ الإجراءات العديدة التي استُخدِمَت لمعالجة الأزمة الوشيكة. وعلى الرغم ممّا توحي به التسمية، لم تتضمّن العملية أيّ استشارات مباشرة مع المواطنين، بل شملَت الأحزاب السياسية والمنظّمات التي قامَت بالمبادرة بالدرجة الأولى. وبرزَت أهمية العملية بخلق استقرار سياسي معيّن خلال الفترة الانتقالية. وقامَ فريق الأمم المتّحدة القُطري بوكالاته المتخصّصة بمساعدة عملية المجلس الوطني التأسيسي، عبر توفير النصح والخبرات المرتبطة بإدراج حقوق الإنسان وحقوق الطفل في عملية نصّ الدستور. كما شاركَ المُنسِّق المُقيم للأمم المتّحدة في المحادثات السياسية الرفيعة المستوى، وقدَّمَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الدعم للحوار الوطني وللمجلس الوطني التأسيسي من خلال سلسلة من الأنشطة لبناء القدرات.

وقَدَّمَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي دورات تدريبية للممثّلين الإقليميين من جميع المحافظات بشأن تقنيات التيسير والحوار وبناء الاتّفاقات بالإجماع،

وهو خيار استراتيجي مبني على تحليلٍ للأثر المُحتمَل، ونقاط الانطلاق الواقعية، والاحتياجات التي عبّرَت عنها الأحزاب السياسية في عملية استشارية. كما تمّ الاتّفاق على إشراك هؤلاء الممثّلين الإقليميين في الدورة التدريبية لأنّه على الرغم من عدم مشاركتهم في المفاوضات، فقد شكّلوا كتلةً مهمّة، ضمن المجموعة المؤلّفة من ٣٣٠ شخصًا، وتمكّنوا من التأثير على السياسيين الرفيعي المستوى في الحوار الوطني. وبغية دعم الإطار المُوسَّع والبدء بالتغيير نحو ثقافة مبنية على الحوار، تبرز الحاجة إلى الشمول والتنوُّع ضمن المجموعة، بهدف عكس وجهات النظر المختلفة. فعلى سبيل المثال، ثمّة ٤٠ امرأة فقط ضمن المجموعة المؤلّفة من ٣٣٠ شخصًا التي تمّ تدريبها، الأمر الذي يُبيِّن عن تقدُّم، لكنَّه لا يُعتبَر توازنًا مُرضيًا ويُشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لترسيخ الشمول. وأدّى التدريب على المهارات إلى تحسين وتعزيز ثقافة الإصغاء وفهم وجهة نظر الآخر، كما تبيّن في مبادرات الحوار اللاحقة. إنَّ قدرة برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على خلق مساحة محايدة ومستقلّة، كانت شرطًا مُسبقًا لهذا التأثير الإيجابي. ويشكّل الحوار الوطني في تونس مثالاً عن التحوُّل من ثقافة سياسية تتمثّل بـ"عدم التحاور" إلى ثقافة يستمع فيها الأفراد أكثر فأكثر إلى بعضهم البعض ويحترمون وجهات نظر الآخرين.[٣] وكانَ الحوار الوطني يحصل وسْطَ خطر مرتفع بوقوع أعمال العنف واضطرابات سياسية، وفي كنف عملية اعتمدَت من بدايتها على تمكين القيادة الجديرة بالثقة، بدلاً من مجرّد تصميم مُتقَن للعملية. وأحد أهمّ العوامل في منع نشوب النزاعات والحدّ من المخاطر خلال العملية، كانَ بناء القدرات الذي قامَ به برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

بناء القدرات المحلّية لإقامة الحوارات

على الرغم من وجود اختلاف نظري بين الحوار والوساطة، تشمل جهود برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ضمن مبدأ "الوسطاء الداخليين"، استخدام عمليات الحوار. و"الوسطاء الداخليون" هم أفراد محلّيون أو مجموعات محلّية يحظَوْن بثقة المجتمع، ويلعبون دور الميسّرين أو الوسطاء، في سياقهم المحلّي. ويمكن لعمليات الحوار المحلّي أن تكون جزءًا من العملية الوطنية أو قد تدعو الحاجة في المجتمع المحلّي إلى عمليات حوار محلّية منفصلة. يقوم دور برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على بناء القدرات، وتوفير منصّات للتعلُّم ضمن الوسطاء الداخليين، والدعم المالي المُحفِّز في بعض الأحيان لتنظيم جلسات الحوار.

في البيرو، تمّ إطلاق عملية حوار مؤلّفة من أصحاب مصلحة متعدّدين وتقودُها الدولة في العام ٢٠١١، بعدما أظهرَت الدراسات أنَّ البلد واجهَ حوالي ٢٠٠ نزاع اجتماعي في السنة الواحدة، حيث يتعلّق ٧٠٪ منها بالصناعات الاستخراجية. ونتجت عن هذه النزاعات معاناةٌ إنسانية وخسائر اقتصادية. إنَّ إشراك الوسطاء الداخليين للتخفيف من النزاعات بين المجتمعات المحلّية وشركات الصناعات الاستخراجية في البيرو، هو مثالٌ على استخدام عملية

الحوار المفتوحة تزامنًا مع المضيّ قُدُمًا نحو التفاوُض والاتّفاق بحضور وسيط. وأحد الأدوار التي لعبها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كشريكٍ خارجي مُرافِق للمبادرة الوطنية، تقديم الدعم للوسطاء الداخليين. كما أنّ المزيج الذي يتضمّن بناء القدرات ومرافقة الوسطاء الداخليين والدعم المالي، عند الضرورة، إضافةً إلى شراكة متينة مع الحكومة، أدّى إلى فرض شروط مُسبقة على عمليات الحوار، التي تحوّلَت بدورها إلى ممارسات ديمقراطية مُحسَّنة، تشمل آليات شاملة ومُكرَّسة في المؤسّسات.[٤] علاوةً على ذلك، ساهمَت المنصّة، التي أُنشِئت لدعم النساء من قادة ومجموعات، في زيادة دورهنّ الفعّال في الحوارات. وقد لعبَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي دورًا تمكينيًا، في حين خلقَت الجهات المحلّية أُسُس عملية السلام المُستمرّة وسمحَت للدولة بمأسسة هذه التطوّرات.

ضمن منظومة الأمم المتّحدة، يُعتبَر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، إلى جانب إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA)، سبّاقًا في البحث عن سُبُل جديدة لسدّ الثغرات بين المحادثات السياسية الضرورية لإرساء السلام والبرامج الإنمائية اللازمة للحفاظ عليه. وغالبًا ما تكون عمليات الحوار صلةَ الوصل بينهما. في العام ٢٠٠٤، تمّ إنشاء برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بهدف بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، حيث يقوم البرنامج بإرسال مستشاري السلام والتنمية (PDA)، كجزءٍ من فِرَق السلام والتنمية التي تعمل مع المكاتب القُطرية للأمم المتّحدة. ولا شكَّ في أنَّ الدعم الحالي الذي يقدّمه البرنامج في أكثر من ٥٠ بلدًا، يوفّر جهودًا مُحفِّزة للقدرات الوطنية لإرساء السلام ويعزّزها، بما فيها من تخطيطٍ وتيسيرٍ لعمليات الحوار.

وفي أوكرانيا، تستخدم "منصّة دونباس للحوار" خدمةً آمنة للتواصل على الإنترنت بين المجتمعات من كلا الطرفَيْن المتنازعَيْن. من خلال تقنية مبنية على حشد المصادر، يتمّ تيسير المحادثات التي تؤدّي إلى تحديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الطرفَيْن. وبعد تحديد بضعة مواضيع أساسية، يبدأ الحوار الفعلي على منصّة آمنة على الإنترنت، حيث يروي مثلاً، المشاركون من كلا الطرفَيْن المتنازعَيْن، قصصَهم الشخصية. ويمكن للخبراء حول المواضيع المحدّدة من خارج المنصّة، أن يقوموا بمداخلات، إنّما من دون قطع الحوار بين المشاركين الرئيسيين. وعلى الرغم من بعض الجوانب التي تقيّد العملية فيما يخصّ إشراك الحيّز السياسي وتوسيعه، يبقى الحوار قائمًا لزيادة الفهم بشأن واقع الجانب الآخر. كما تمهّد هذه المنصّة الطريق أمام عمليات الحوار المستقبلية عندما يتغيّر المناخ السياسي الحالي. وقد أدّى الدعم الأساسي من قبل برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى خلق شروط مُسبقة للمنصّة، توازيًا مع جهود مستشاري السلام والتنمية لبناء القدرات بشأن مبادرات الحوار، التي تمّت أقلمتها مع الشكل المُحدّد للمنصّة ومع أبعادها التقنية، بغية ضمان التواصل الآمن. كما أدّى الاستثمار الأساسي

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي يُطلق مشاريع نموذجية للتعافي والمصالحة في جنوب السودان (في الصورتَيْن).
الصورة: ج. ماكلوين/صورة خاصّة بالأمم المتّحدة

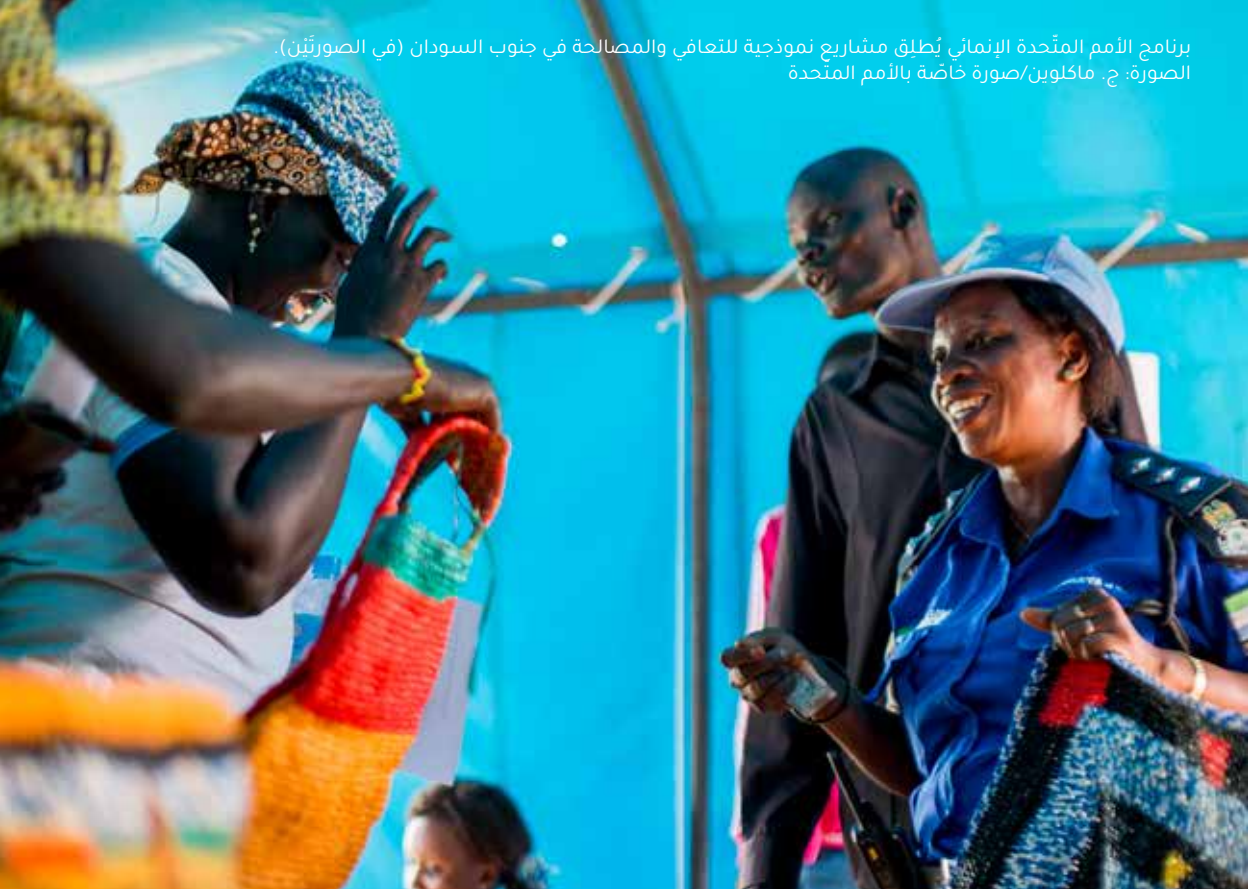

إلى تسهيل الشراكات المرتبطة بالمبادرات المستقبلية وإلى تنويع مصادر تمويلها. وقد لعبَ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، بالتعاون مع مستشاري السلام والتنمية، دور المُمكِّن الخارجي والحاضن للمبادرات المحلّية التي تركّز على حلّ النزاعات.[٥] وخلقَ ذلك المساحة الآمنة اللازمة للحوار في كنف المجتمعات المُنقسِمة، وسمحَ بضمّ الخبرات الدولية، فمثلاً، ضمن سلسلة الحوارات التي تُقام على منصّة دونباس للحوار، ثمّة منصّة تُدعى "ماراتون الحوار"؛ إسمٌ ملائم من منظور الوقت اللازم أحيانًا للحوار. وخلافًا للدعم الذي تلقّته عملية الحوار في تونس، حيث تواجدَت الأحزاب السياسية والمحادثات السياسية الرفيعة المستوى، تُظهِر منصّة دونباس للحوار طُرُقًا وتقنيات جديدة يُمكن استخدامها في حال غياب العمليات الرفيعة المستوى، ولكن حيث تبرُز الحاجة للمبادرة بالحوار بين الأطراف المتنازعة.

علاوةً على ذلك، ضمن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تتخطّى عمليات الحوار الأهداف المباشرة المتعلّقة ببناء السلام، لتغطّي عدّة نواحٍ من أهداف البرنامج الإنمائي الواسعة. إنَّ استخدام عمليات الحوار يتجاوز بناء السلام المباشر. فالممارسات الجيّدة العامّة المتعلّقة بحسّ الملكية المحلّية، ودعم الشمول في الحوكمة المحلّية، وتحديد الاحتياجات اللازمة للتعافي المُبكر: كلُّها يمكن أن تستفيد من تقنيات الحوار وتصميم عملياته. ويُصبِح حينئذٍ الحوار جزءًا لا يتجزّأ من العديد من مجالات العمل المختلفة، ليُساهِم، بشكلٍ غير مباشر، في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في سياقات بلدان عديدة، على المدى الطويل.

الخلاصة

مثلما يُمكن للمفاوضات السياسية وجهود الوساطة أن تفشل، تحتاج عمليات الحوار في سياقات النزاع العنيف أن تأخذ في الاعتبار إمكانية فشلها هي أيضًا. غالبًا ما يتمّ إطلاق مبادرات الحوار في بيئات معقّدة جدًا، حيث لا يمكن التنبّؤ بما قد يحصل، وكلّ عملية مُعرَّضة لمخاطر التضليل والتلاعُب السياسي والإخفاق. لذلك، ينبغي تصميم العمليات بشكلٍ يُراعي واقع النزاعات، وبالاستناد إلى مبادئ واضحة، وبكثيرٍ من المرونة.
يمكن اعتبار مثال تونس كتصويرٍ إيجابي، بينما بعض العمليات الأخرى، في سنة ٢٠١٣ في اليمن، لم تُسفِر عن بيئة مستقرّة طويلة الأمد. أمّا العملية المُخطَّط لها في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٩ فقد أصبحَت رهينةَ وضعٍ سياسيّ متقلّب. وتحتاج الجهات الفاعلة الخارجية دائمًا إلى قياس المخاطر مقابل التأثيرات الإيجابية المُحتمَلة على السلام. غير أنَّ منصّة دونباس للحوار تُظهِر أنَّ المبادرة بعملية الحوار ممكنة، حتّى في الظروف الصعبة، إذا تمّ تكييفُها مع واقع السياق. كما أنَّ الوعي للمخاطر والتخفيف منها هو أمرٌ مهمٌّ جدًا لأيِّ جهةٍ فاعلة خارجية. فبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، كجزء من نظام الأمم المتّحدة والذي غالبًا ما يُعتبر مقرّبًا من مؤسّسات الدولة (التي تكون أحيانًا جزءًا من المشكلة بدلاً من الحلّ)، يستخدم عدّة أبعاد للمخاطر

المتعلّقة بمبادراته، استنادًا إلى كلٍّ من المخاطر السياقية والتنظيمية. وغالبًا ما يُشكِّل دور البرنامج الإنمائي الفريد من نوعه، نظرًا لعمله بالتعاون مع مؤسّسات الدولة، بينما يقدّم الدعم للمجتمعات المحلّية، مصدرًا للقوّة للعمليات الوطنية، وأيضًا المحلّية، للحوار. ويشدّد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على أهمية الرؤية الإنمائية الطويلة الأجل والدعم المُرافِق لها، وذلك أحيانًا وسط الأزمات والمفاوضات السياسية الرفيعة المستوى. وأيُّ نقاشٍ حول كيفية تصميم الحوار، يجب أن يتضمّن مبدأ الشمول لمجموعات مختلفة في المجتمع، مثل الشباب والنساء، على الرغم من اختلاف آليات الشمول.

إنَّ الدروس الرئيسية المُكتسَبة من خبرات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي حول دور الجهات الفاعلة الدولية في عمليات الحوار، تشمل ما يلي: خلال المشاركة في عمليات الحوار ودعمها في سياق النزاعات، يجب تقبُّل (وبالتالي تخفيف) الحدّ الأقصى من المخاطر؛ إنَّ المشاركة المُراعية للنزاع من قِبَل الجهات الفاعلة الدولية والوطنية ضرورية في تصميم عمليات الحوار وتنفيذها؛ ويجب أن تُسفِر عمليات الحوار عن قِيَم وأُسُس ديمقراطية مُستدامة، مثل تقبُّل الآخر، والشمول، والتعدّدية، والتمثيل، والسلام. وكما تبيّن في المثل المذكور أعلاه، إنَّ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي هو مجرّد جهة فاعلة واحدة ضمن غيرها من الجهات في سياق أيّ بلدٍ كان. والعثور على دوركم ضمن المجموعة الكبيرة من الجهات الفاعلة، هو جزءٌ مهمّ جدًا من معادلة دعم الجهود المبذولة في سبيل السلام، عبر الحوار.

الحواشي

[١] تعريف خاصّ بهذا المقال فحسب؛ لا يدعم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي أيّ تعريف محدّد لمصطلح "الحوار".

[٢] (القرار A/RES/70/262، الجمعية العامة للأمم المتّحدة، ١٢ أيّار/مايو ٢٠١٦)، https://undocs.org/A/RES/70/262؛
وقرار مجلس الأمن (القرار S/RES/2282، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦)، https://undocs.org/S/RES/2282

[٣] ريكي هوستروب هاوغبوليه، أمين غالي، هالة اليوسفي، محمد الإمام، نينا غرونليكيه مولرب، الحوار الوطني التونسي لعام ٢٠١٣ – إدارة الأزمة السياسية، (برلين: مؤسّسة برغوف، شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٤] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، Engaging with Insider Mediators – Sustaining Peace in an age of turbulence، "التعامل مع الوسطاء الداخليين – الحفاظ على السلام في عصر الاضطرابات"، بروكسل: برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي-الاتّحاد الأوروبي، 2019، ص. 32.

[٥] البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، التقرير السنوي 2017، UNDP-DPPA، 2018، ص. 27.

بيتر والنستين

بيتر والنستين هو خبير أبحاث أقدم في مؤسّسة داغ همرشولد في مدينة أوبسالا في السويد منذ العام ٢٠١٥؛ وأستاذ أقدم في أبحاث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا (منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢)؛ وباحث أقدم برتبة أستاذ فخري في دراسات السلام "ريتشارد ج. ستارمان" في معهد جون ب. كروتش لدراسات السلام الدولية في جامعة نوتردام في ولاية إنديانا في الولايات المتّحدة الأميركية (منذ العام ٢٠١٨). وكانَ بيتر والنستين أوّل من حازَ على رتبة داغ همرشولد في أبحاث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا، ١٩٨٥-٢٠١٢.

الحوار الأكاديمي من أجل السلام

بقلم بيتر والنستين

في سياق هذا المقال، يُفهَم الحوار على أنّه لقاءات منظّمة ومباشرة بين الأشخاص، تشمل أطراف النزاع وتهدف بوضوح إلى إيجاد أرضية مشتركة، أي الحوار من أجل السلام.

هل يمكن للأكاديميين أن يؤدّوا دورًا في الحوارات، أي في اللقاءات المنظّمة والمباشرة بين الأشخاص التي تشمل أطراف النزاع وتهدف بوضوح إلى إيجاد أرضية مشتركة، وأن يفعلوا ذلك بصفتهم أكاديميين؟[١] من المؤكّد أنَّ كثيرين من الوسطاء والميسّرين وصانعي السلام ومنظّمي الحراك المعروفين حائزون على تدريبٍ أكاديمي، بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبوها في حياتهم المهنية، ما يعني أنّهم تخطّوا الندوات الأكاديمية التقليدية، لكنّهم ما زالوا يطبّقون المقاربة الأكاديمية للنقاش الحرّ والمواقف المؤقّتة والتفكير النقدي على أساس تجريبي. فهل يؤثّر هذا النوع من الجهود في مجرى النزاع؟ يُجيب هذا الفصل عن هذه الأسئلة بالإيجاب ويطرح فكرة اعتبار الندوة نموذجًا للحوار البنّاء.[٢] ويمكن دعم هذه الفكرة بالاستنادِ إلى مثلٍ مأخوذ من واقع الحياة يعود إلى خمس وعشرين سنة خلَتْ، لكنّه لا يزال يوفّر دروسًا هامّة حتّى اليوم.

الإطار

بحلول أواخر الثمانينات، كان النزاع بين إسرائيل والبلدان العربية المُجاوِرة لها قد دخلَ مرحلةً جديدة. فأتت الانتفاضة الفلسطينية لكي "تنفض الغبار" عن عشرين سنة من الاحتلال الإسرائيلي وتبدّل مكانة إسرائيل. كذلك، جعلت الاحتلال أكثر وضوحًا، وأسهمت في توجّه المجتمع الإسرائيلي نحو الاعتراف بهوية وطنية خاصّة للفلسطينيين. وقد لجأ عدد من الزعماء الفلسطينيين قبل ذلك إلى أعمال العنف لتحقيق هذه الغاية، فأقدموا مثلًا على اختطاف الطائرات وغيرها من الهجمات الفتّاكة. لكنْ، في العام ١٩٨٧، بدأ سكّان الضفّة الغربية وغزّة مقاومتهم الخاصّة التي أتَتْ عفوية في البدء وارتكزَتْ على تدابير غير عنيفة كانت قد أثبتت نجاحها في أماكن أخرى حول العالم. وتوجَّبَ ترجمة هذه الأعمال إلى استراتيجية سياسية لكي تُحدِثَ أثرًا دائمًا. فاكتسبت المنظّمات القائمة أصلًا مثل منظّمة التحرير الفلسطينية دورًا في ذلك، ممّا أثّر على النهج الذي تتّبعه المنظّمة لإحلال السلام. وأدلى رئيس منظّمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، تصريحًا علنيًا

أفادَ فيه بأنّ "المنظّمة ترفض أيّ شكل من أشكال الإرهاب"، في إطار بيان مبتكر أصدره في مؤتمر صحفي في جنيف في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٨ .[٣]

وكانَ ذلك في الحقيقة وليدَ أشهُرٍ من الجهود الديبلوماسية السويدية. فقد صيغ هذا البيان بعناية وكانَ ثمّة اتّفاق مُسبَق على إقامة علاقات ديبلوماسية دائمة بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التحرير الفلسطينية في تونس إذا تمَّت صياغة التصريح "كما يجب". وفي غضون ساعات، أتى ردّ الولايات المتّحدة إيجابيًا، فنشأت قناة بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التحرير الفلسطينية. وكانَ وقف دعم المنظّمة للإرهاب عنصرًا رئيسيًّا في جعل ذلك ممكنًا.[٤]

خلقَ هذا الإنجاز في جنيف توقّعات لدى الطرفَيْن بشأن مواصلة بذل الجهود لإجراء مفاوضات السلام. وشكّلَ ذلك دافعًا رئيسًا لكي تنظر منظّمة التحرير الفلسطينية في إصدار بيان. وكان الموقف الذي اتّخذته حكومة الليكود في إسرائيل أكثر تحدّيًا، إذ رفضت بشدّة فكرة التحدث حتّى مع إرهابيين "سابقين". لكنّ الديبلوماسية السويدية لم تيأس فأتى قسم جامعي لأبحاث السلام ليؤدّي دورًا أساسيًا.

وصُنِّفت منظّمة التحرير الفلسطينية منظّمة إرهابية فصعُبت الاتّصالات وأصبحت استفزازية بالنسبة إلى الشعب الإسرائيلي والسلطات على حدٍّ سواء. أمّا على الصعيد الفلسطيني فكانت هذه الاتّصالات مثيرة للجدل واعتُبرت أنّها تُقوّض الوحدة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال والسياسات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، تعيّن تخطّي تباينات شديدة بين الطرفَيْن. واعتبرت المقاربة الديبلوماسية أنَّ الطرفَيْن متساويان نوعًا ما، ولو أنّهما ليسا متعادلَيْن من حيث القوّة أو الديمقراطية، غير أنَّ كلًا منهما يتمتّع بالحقّ في أن يُستمَع إليه وفي أن يؤخذ على محمل الجدّ. وهذه هي نقطة انطلاق أيّ حوار والطريقة الأكاديمية لتناول المواضيع الجديدة، إذ يحقّ طرح أيّ وجهة نظر ومناقشتها وتقييمها على مستوى المنطق والدعم التجريبي أيضًا. وفي ذلك الوقت، أي في أواخر الثمانينات، كان تطبيق هذه المقاربة غير الاعتيادية في هذا النزاع الذي طال أمده أمرًا خارجًا عن المألوف. وكانت المؤلّفات البحثية التي تتناول هذه الحوارات محدودة جدًا. وبالاستناد إلى وجهة النظر هذه، كانَ ما حصل بين العام 1990 والعام 1993 بنيويًا في تعزيز الحوار على مستويات المجتمع كافّة. وبحلول نهاية العقد، لم يعُد يُشكَّك في الحقّ في مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين المنتمين إلى شرائح مختلفة من المجتمع.[٥]

وبعد أن أصدرت منظّمة التحرير الفلسطينية بيانًا لها، شرعَت وزارة الخارجية السويدية في البحث في المسارات المتاحة للمضي قدمًا. وفي أوائل العام ١٩٩٠، اتّصل وزير الخارجية ستين أندرسون بقسم أبحاث السلام والنزاعات في جامعة أوبسالا للنظر في دورٍ مُحتمَل للأكاديميين في دعم الحوارات التي كانت مقرّرة. وتمثَّلَ الهدف من ذلك في السماح للمشاركين باقتراح توجُّه معيَّن للمناقشات ومحتواها. فكانت النظرية بسيطة: إذا التقوا، سيعلم المشاركون بأنفسهم ما الذي يجدر فعله. تتطلّب مواصلة هذه الجهود النظر في ثلاث مراحل هي: هواجس ما قبل الحوار، والحوار بحدّ ذاته، ومرحلة ما بعد الحوار. وثمّة طريقة سهلة لشرح العملية: تُركِّز المرحلة الأولى بشكل أساسي على كيفية دخول الأطراف في الحوار. وفي هذه الحالة، تضافرت مجموعة من العوامل، منها: الحكومة السويدية التي كانَ من مصلحتها العثور على قناة ملائمة؛ وقسم أبحاث السلام والنزاعات الذي بدا مناسبًا وقادرًا ومستعدًّا في الوقت المناسب؛ وصيغة ملائمة يمكن أن يقبلها الطرفان.

مرحلة ما قبل الحوار: استحداث الصيغة

أدّى التواصل مع وزارة الخارجية إلى الاتّفاق على نهج يقضي بعقد ندوة أكاديمية حول الوضع في الشرق الأوسط، على أن تُشارِك فيها مختلف الأطراف. وفي ذاك الوقت، كانت القوانين الإسرائيلية تمنع أي اتّصال مباشر بين المواطنين الإسرائيليين ومنظّمة التحرير الفلسطينية. غير أنَّ إسرائيل كانت تُشجِّع مواطنيها على المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية. ومن هذا المنطلق، كانت المشاركة الإسرائيلية ممكنة إذا ما نَظَّمَ قسم أبحاث السلام والنزاعات وجامعة أوبسالا ندوةً أكاديمية.

واعتبرَ القسم أنّه من المهمّ تمتُّع المشاركين بمؤهّلات أكاديمية إذ إنّها ضرورية للحفاظ على المصداقية والنزاهة الأكاديمية. وتقرَّرَ ألّا تكون الندوة شأنًا علنيًا، بل مجرّد نشاط أكاديمي "عادي" غير مُلفِت للأنظار. وكانَ من المهمّ أيضًا أن تكون تشكيلة المشاركين متوازنة فتتألّف من: فلسطينيين من الأراضي المحتلّة وفلسطينيين مهجّرين، بما في ذلك المتواجدين في تونس؛ وإسرائيليين من خلفيات سياسية وأكاديمية؛ ومجموعة من "الحياديين"، أيّ أكاديميين سويديين وأميركيين، ومن بينهم شخصيات يهودية أدّت دورًا مهمًّا في تحقيق إنجاز العام ١٩٨٨. أمّا أنا فترأّستُ الندوة.

وطرحَت إدارة التّكاليف وترتيبات الاستضافة مشكلةً كبيرة. فقد تولّت

Adobe Stock Images

وزارة الخارجية السويدية تغطية الترتيبات الأمنية وشؤون المؤتمر، لكنّ الأمور اللوجستية كافّة المتعلّقة بأنشطة الندوة والمشاركين فيها وقعَت على عاتق القسم والمكاتب التابعة لجامعة أوبسالا، إذ بدا أساسيًا أن يوظّف القسم قدراته الخاصّة من أجل الحفاظ على نزاهته. وبالطبع، كانَ من المهمّ أيضًا أن يبدو على الحاضرين أنّهم مشاركون في ندوة مشروعة.

بدء الحوار

أُرسِلَت الدعوات في شهر أيّار/مايو ١٩٩٠. وفي أواخر الشهر عينه، شنّت جبهة التحرير الفلسطينية، وهي مجموعة قائمة في العراق، هجومًا إرهابيًا على شاطئٍ مُحاذٍ لتل أبيب. وعندما أصدرَ عرفات أخيرًا بيانًا يدين فيه العمل الإرهابي، جاءَ البيان عموميًا وفارغًا، ولم يُرضِ الولايات المتّحدة التي طالبت بدليل واضح على وقف منظّمة التحرير الفلسطينية الأعمال الإرهابية وأعمال العنف ضدّ إسرائيل. وبما أنّ جبهة التحرير الفلسطينية هي جزء من منظّمة التحرير الفلسطينية، دفعَت عمومية البيان الذي صدر عن عرفات الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) إلى قطع الاتّصالات بمنظّمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو، أيْ قبلَ أسبوع من انعقاد الندوة المقرّرة في أوبسالا. فأصبحت المبادرة السويدية في وضعٍ مُبهَم: فإذا قطعت الولايات المتّحدة اتّصالاتها بمنظّمة التحرير الفلسطينية، لم يكن من المرجّح أن تُقيم إسرائيل اتّصالاتٍ معها. لكنَّ عددًا كبيرًا من المشاركين لم يرَ الأمور من هذا المنظار، فاعتبروا أنّ التواصل في هذا الوقت أهمّ من أيّ وقتٍ مضى.

وصل المشاركون إلى السويد في ٢٧ حزيران/يونيو. وعندما بدأت الندوة عصرَ ذلك اليوم، كان الجوّ متوتّرًا. فبدا المشاركون الإسرائيليون تحت ضغوطاتٍ شديدة للغاية. وكانَ عضو الكنيست ديدي زوكر قد صرّح للإعلام قبل مغادرته تل أبيب قائلًا إنّه ذاهب للمشاركة في ندوة سيحضرها فلسطينيون أيضًا، مُشيرًا إلى أنّ ذلك قانونيٌّ بحجّة أنّ الندوة تجري في إطارٍ أكاديمي. فردّ على هذا التصريح متحدّثٌ باسم السفارة الإسرائيلية في ستوكهولم وقال إنّه سينبغي النظر في ادّعاء زوكر بعد انتهاء الحدث. فخلق هذا التعليق شكوكًا مريبة بشأن ما قد يحدث للإسرائيليين عند عودتهم.

أمّا المشاركون الفلسطينيون فكانوا في مزاجٍ أفضل، إذ كان هذا حدثًا مهمًّا بالنسبة إليهم. فقد شارك كثيرون من بينهم في السابق في لقاءات رسمية أو خاصّة في أوروبا، لكنّها كانت لقاءات منظّمة من قِبَل الحركات التضامنية المختلفة، في حين أنّ هذه الندوة تضمّ مشاركين رفيعي المستوى وتجري في وقتٍ حاسم. وكانت تشكيلة

المشاركين متوازنة، ولكلٍّ منهم خلفية أكاديمية واضحة. كذلك، حضرَ الندوة بعضُ الديبلوماسيين السويديين، إلّا أنّهم ظلّوا بعيدين عن الأنظار وجلسوا في آخر قاعة المؤتمرات. وكانَ المندوبون يتمتّعون بمؤهّلاتٍ أكاديمية ويُجيدون اللغة الانكليزية، ويملكون قدرةً ملفتة على الجدال، وقد وضعوا هذه المواصفات كلّها موضع الاستخدام في الأيام التي تلت.

الحوار بحدّ ذاته: التركيز على الهدف

اتُّخِذَ عددٌ من الإجراءات الخاصّة لضمان عدم مواجهة المشاركين الإسرائيليين أيّ مشاكل مع السلطات عند عودتهم. فخُصِّصَت لجميع المندوبين أماكن جلوس على الطاولة، وجرى الحرص على ألّا يُطلب من أيّ من الإسرائيليين الجلوس بمحاذاة أيّ من الأشخاص المرتبطين بمكتب منظّمة التحرير الفلسطينية في تونس. وقد حُدِّدت أماكن الجلوس وفقًا للترتيب الأبجدي قدر الإمكان ووُزِّع المشاركون "المحايدون" توزيعًا استراتيجيًا، تجنُّبًا لقيام معسكرَيْن متعارضَيْن. وكان الهدف من ذلك التوصّل إلى إجراء حوار مفتوح بين المشاركين كافّة، إذ لم تكن هذه مفاوضة رسمية بين "طرفَيْن" متعارضَيْن.
وحرصْتُ بصفتي رئيسًا على أن يكون الجميع حاضرًا بصفته الشخصية وعلى عدم إمكانية اقتباس أقوال أيّ من الحاضرين بدون إذن صريح يصدُر عن الشخص المعنيّ. وشدّدتُ على أنّ الندوة أكاديمية، أيّ أنّ الحاضرين يتمتّعون بحقّ اختبار الأفكار بحرية وتبادل الاقتراحات من دون ضرورة تبنّيها - فهذا ما يُعنى بالمواقف "المؤقّتة". وكانت الغاية من ذلك عرض الرؤى الممكنة للتوصّل إلى حلّ للنزاع الفلسطيني واقتراح خطوات عملية يمكن اتّباعها في المستقبل القريب.
وبهدف تلطيف الأجواء وتشجيع تكوين بعض العلاقات الشخصية، طُلِبَ من المشاركين التعريف بالشخص الجالس إلى يسارهم بدلًا من التعريف بأنفسهم، وذلك لتوجيه رسالة مفادها أنَّ "الحلّ يكمُن في التعرّف إلى جيرانك". غير أنّ هذه الرسالة أثارت الارتباك في نفوس مجموعة من الأشخاص ذوي الشخصيات القوية الذين اعتادوا التعريف بأنفسهم بكلّ بلاغة. لكنْ، في نهاية الأمر، التزمَ الجميع بالتعليمات، ممّا أشعل مناقشات مكثّفة منذ البدء. وقام بعضهم بتدوين بعض المعلومات الشخصية عن جيرانهم بعناية لكي تُتلى على مسمع الحضور عندما يحين دورهم. وتضمّنت التقديمات في الواقع معلومات مفاجئة أدّت إلى تفجُّر الضحك في القاعة.
وألقى العالم السياسي يوهانان بيريز إحدى المداخلات الرئيسية، إذ تطرَّقَ إلى التحقيق الذي أجراه حول التغيّرات التي شهدها الرأي العام في إسرائيل خلال الانتفاضة الفلسطينية. وكانت الانتفاضة قد بدأت في شهر كانون الأوّل/ديسمبر من العام ١٩٨٧، وشكّلَت مفاجئة لكلّ من إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في تونس. واستعانَ بيريز

بالرسوم البيانية والجداول ليبيّن إلى أيّ حدّ أثّرت هذه الثورة السلمية في الرأي العام. فقد بدأت النظرة العامّة إلى الفلسطينيين تتحسّن وباتوا يُعتبَرون أُناسًا وتجمّعًا وطنيًا يمكن لإسرائيل التفاوض معه. وأثارَت مداخلة بيريز عددًا كبيرًا من التعليقات، إذ وافقَ المشاركون الإسرائيليون الآخرون على الاستنتاجات التي خلُص إليها. فتبيّن أنّ الإسرائيليين لم يعودوا يرَوْن الفلسطينيين ضعفاء وخاضعين ولا إرهابيين شديدي الخطورة. وقد ولّد ذلك أملًا في نفوس عدد من المشاركين الفلسطينيين الذين أشاروا إلى أنّ الأثر الذي أحدثته الانتفاضة هو التخلّص من صورة "الشيطنة" التي كانت تُنسَب إلى الفلسطينيين. ورأى كثيرون أنَّ الحفاظ على هذه النظرة الأدقّ تجاه الفلسطينيين هو أمرٌ مهمّ لمفاوضات السلام.

غير أنّ الحوارات التي أُجرِيَت خلال الندوة أوضحت أنّه ثمّة حدود. فلقيت مطالبة الفلسطينيين بأن يرفض الإسرائيليون ذوو التوجّهات السلمية تواجد الجنود في المناطق المحتلّة احتجاجاتٍ شديدة. وبعدما هدأ الوضع، صاح إسرائيليٌّ قائلًا: "هذا تدخُّلٌ في شؤوننا الداخلية!" وأضاف إسرائيليٌّ آخر: "إذا جئتم إلينا بهذه المطالب، لا يمكن أن ننفّذها. أمّا إذا توصّلنا إليها بأنفسنا، يزدادُ احتمال أن تتحقّق". وكانَ من الضروري أن يفهم كلٌّ من الطرفَيْن ديناميات الطرف الآخر السياسية من أجل تجنّب عرقلة احتمالات إحلال السلام.

ومع انتهاء الندوة، كانت السبورة البيضاء مليئة بأفكار تتعلّق بالسُبُل المتاحة للمضي قُدُمًا. وأسهمت المنافع الاقتصادية، لا سيّما على الصعيد الإسرائيلي، في جعل الحلّ القائم على وجود دولتَيْن أكثرَ قبولًا. فيؤدّي ذلك إلى استبدال تكاليف الاحتلال بالمكاسب الناتجة عن التعاون الاقتصادي. ويؤدّي تقليص الفجوة في الدخل بين الشعبَيْن إلى تخفيف حدّة التوتّرات السياسية. وقد تناولت الندوة إنشاء طرق للنقل وموانئ ومطارات ومناطق مشتركة للتجارة الحرّة، إلخ.

وكانَ في صلب الندوة الاعتراف المتبادل بوجود إسرائيل وبالشعب الفلسطيني كشريكٍ شرعي. فقد أضحى الفلسطينيون أكثرَ فخرًا، والإسرائيليون أقلّ ارتياحًا لدورهم الاحتلالي. وكانَ الحماس في نهاية الندوة ملحوظًا، فشَكَّلَ تناقضًا صارخًا مع التردّد الذي سادَ في بداية الندوة. وكانَ من المتوقّع عقد اجتماعات إضافية إذ نوقشت مسائل عدّة من دون التوصّل إلى أيّ حلول، إنّما بُنيت الثقة بين المشاركين وجرى تبادل الأرقام الهاتفية. واستنادًا إلى ذلك، يمكن القول إنّ الحوار قد نجح لأنّ احتمال استمراره وشمله لجهات إضافية كانَ كبيرًا.

تحدّي ما بعد الحوار: الحفاظ على الزخم

خلال الشهر الذي تلا الندوة، ظلّ المشاركون على تواصل واتّسعت دائرة المتحاورين فبدا الزخم جيّدًا. لكنْ، في الوقت عينه، بَقِيَ الوضع السياسي على حاله في إسرائيل: فقد حُلَّت الحكومة ولم يستطع

حزب العمل تشكيل حكومة بمفرده.
وكان احتلال العراق للكويت وضمّها إليه في شهر آب/أغسطس من العام ١٩٩٠ كارثيًا بالنسبة إلى استمرار الاتّصالات. وما زادَ الأمور سوءًا إعلان الزعيم العراقي صدّام حسين أنَّ تلك كانت بداية تحرير فلسطين. فراح الفلسطينيون الشباب يحتفلون علمًا أنّ القائد العراقي تصرّف تمامًا مثل إسرائيل باحتلاله أرضًا ليست له. فأثار ذلك استياء عدد كبير من المشاركين في الندوة. وقد تمادى صدّام حسين بضمّه أرض بلد آخر. فكيف لهذه الخطوة أن تكون بداية تحرير فلسطين؟ حينئذٍ، وقفَت منظّمة التحرير الفلسطينية أمام معضلة سياسية. ففي حين كانَ معظم العالم العربي ضدّ العراق، وجدَتْ المنظّمة نفسها في معسكرٍ صغير موالٍ للعراق، وفقدَتْ الدعم على الصعيدَيْن السياسي والاقتصادي، وأضعفت نفسها بنفسها.

وعادت الصورة السلبية للفلسطينيين لتنمو مجدّدًا في أوساط الرأي العام الإسرائيلي. كذلك، عاد الإسرائيليون إلى "شيطنة" الفلسطينيين بعد رؤية الشباب منهم يحتفلون عندما ضربت الصواريخ العراقية مُدُنًا إسرائيلية في العام ١٩٩١. وأصبحت منظّمة التحرير الفلسطينية عاجزة عن التفاوض. وعُقِدَ المؤتمر الأميركي-السوفياتي في مدريد عام ١٩٩١، فأسهمَ في تصويب صورة الفلسطينيين في وسائل الإعلام الدولية والأميركية، ولو لم يؤثّر في الرأي العام الإسرائيلي. وأصبح عدد كبير من الأشخاص الذين شاركوا في الندوة الأكاديمية في السويد ناطقين باسم الفلسطينيين. وقد تكون الجهود السويدية قد ساعدَتْ على إيصال صورة أكثر دقّة عن الفلسطينيين إلى صانعي القرار الأميركيين.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، تغيّرت الحكومة السويدية، ممّا وضع حدًّا لدور السويد في الحوار السرّي. لكنْ، جرى عقد اجتماعات سرّية في أوسلو ابتداءً من أواخر العام ١٩٩٢، وكانت في البدء قائمة على الحوارات الأكاديمية، تشبُّهًا بندوة أوبسالا. وأُبرم الاتّفاق الأوّل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في آب/أغسطس، وجرى توقيعه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فغيَّرَ ديناميكيات النزاع. وأصبحَتْ عملية أوسلو المسار الرئيسي للسلام في الشرق الأوسط خلال السنوات الباقية من التسعينيات. أمّا كلمة "أوسلو" فأضحَتْ مُرادِفًا لكلمة "حوار"، لكنَّها شملَتْ أيضًا مجموعة من الاتّفاقات التي لم تُنفَّذ بالكامل، فباتت تدلّ على فقدان الزخم نحو السلام. وهذا يبرهن أنّه لا يمكن للمشاركين في الحوار أن يتحكّموا بمرحلة ما بعد الحوار.

الدروس المستفادة من الحوار

تكثُر الدروس التي يمكن استقاؤها من هذه التجربة والتي يمكن تطبيقها

في الحوارات المستقبلية. شكّلت الندوة الأكاديمية مظلّة مفيدة للأحاديث المباشرة. فقد أسهمت في تعزيز الثقة بين الأطراف ووفّرت فرصة للتفاعل الحرّ والآمن. وكانت تجربة إيجابية مطوّلة.
غير أنّ المساهمات الأكاديمية والحوار البشري لا يكفيان لحلّ نزاع طويل الأمد تتداخل فيه المصالح وتتضارب. فيجب أن يكون للأطراف الفاعلة الرئيسية مصلحة في السير بالاتّجاه نفسه. تشمل الأطراف الفاعلة الرئيسية الزعماء السياسيين وداعميهم ومموّليهم والسكّان بصفة عامة. ولا يستطيع الميسّرون، مثل منظّمي الحوار أو حتّى الوسطاء الرسميين، أن يدفعوا الأطراف المتحاربة إلى تقديم تنازلات تتجاوز قدراتها. بإمكان الحوارات إلقاء ضوء جديد على الحالات المعروفة. وقد تؤدّي مقارنتها بعمليات سلام أخرى إلى التحفيز على التفكير وبلورة أفكار جديدة. لكنْ، في النهاية، يبقى تحقيق السلام مسؤوليةً تقع على عاتق الزعماء السياسيين.

بدأت ندوة الحوار الأكاديمية في أوبسالا وعملية أوسلو في الوقت المناسب، إذ استفادتا من الانتفاضة الأولى، علمًا أنّ الانتفاضة الثانية التي انطلقت في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٠ لم تحدث الأثر الذي أحدثته الانتفاضة الأولى الأقلّ عنفًا. بل على العكس، أدّت الانتفاضة الثانية إلى انقسام الفلسطينيين أكثر من الإسرائيليين وعزّزت قدرات القوات الإسرائيلية التي رفضت الحوار والتواصل. ويدلّ الجدار الفاصل الذي شيّدته إسرائيل على أنّها لا تريد اتّصالًا بين البلدين. وقد بات احتمال إنهاء الاحتلال عن طريق ضمّ الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل خيارًا مشروعًا بفضل دعم ضمني من قوّات خارجية. وتغيّر الوضع مع مرور السنوات فأصبح للعناصر الدينية وجودٌ أكبر. وأضحى الشروع في أيّ عملية سلام اليوم يتطلّب نهجًا مغايرًا. لكنْ، بالرغم من ذلك، يبقى للحوارِ مكانٌ، ويبقى للأكاديميين دورٌ أساسيّ في جعل عملية السلام ممكنة.

الحواشي

[١] للاطّلاع على وصفٍ أطول لهذه العملية، انظر Peter Wallensteen، Peace Research: Theory and Practice، (نيويورك: روتليدج، ٢٠١١)، الفصول ١٦-١٨.

[٢] ب. والنستين، الفصول ١٦-١٨. (انظر الحاشية ١.).

[٣] سوزان بالم، Tyst Diplomati [الدبلوماسية الهادئة]، (ستوكهولم: Norstedts Förlag, AB، ١٩٩٣).

[٤] س. بالم، (انظر الحاشية ٣.).

[٥] رباح حلبي (محرّر)، Israeli and Palestinian Identities in Dialogue: The School for Peace Approach، (نيو برانزويك، نيو جيرسي، منشورات جامعة روتجرز، ٢٠٠٤)؛ ومحمد أبو نمر، Conflict resolution, culture, and religion: Toward a training model of interreligious peacebuilding, Journal of Peace Research، ٢٠٠١، ٣٨ (٦)، ص. ٧٠٤-٦٨٥.

قصص من شبكةٍ عالمية لبُناة السلام الشباب

صادرة عن الشبكة المتّحدة لبُناة السلام الشباب

إنّ الشبكة المتّحدة لبُناة السلام الشباب هي شبكة عالمية تضمّ أكثر من ١٠٠ منظّمة عضو منتشرة في أكثر من خمسين دولة. وهذه المنظّمات الأعضاء هي منظّمات مجتمع مدني محلّية يقودُها شبابٌ، وتعمل في مجال بناء السلام وتحويل النزاعات.

على غرار المعنيين بالسلام بشكل عامّ، غالبًا ما يستعمل بُناة السلام الشباب الحوار كوسيلة لتعزيز تحويل النزاعات قبل نشوب النزاعات العنيفة وخلالها وبعدها. وتُشير الدراسة المرحلية المستقلّة حول الشباب والسلام والأمن[١] التي أُجريت بتكليفٍ من مجلس الأمن في قراره رقم ٢٢٥٠ (٢٠١٥)[٢] إلى أنّ الشباب يرنون إلى المزيد من الفُرَص لتبادل المعلومات والتعلّم من بعضهم البعض ومن الجهات الأخرى الفاعلة في مجال السلام. فعندما يُفسَح للشباب المجال لقيادة عمليات الحوار بين الأديان والثقافات وحينما يُزوَّدون بالأدوات اللازمة لذلك، يمكنهم الإسهام في تجاوز الانقسامات الاجتماعية والثقافية والدينية ودعم إدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمعات. ويلجأ الشباب إلى الحوار أيضًا خلال أعمال العنف وبعدها كآلية لتعزيز المصالحة وفضّ الاشتباك وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وقد يتمّ ذلك بعد مرور سنوات وعقود على أعمال العنف. وفي شبكتنا، يشارك ١٨ عضوًا من أصل ٣٥ عضوًا أسهموا في الاستعراض السنوي للعام ٢٠١٨[٣] في حوارات بين الثقافات و/أو الأديان، ويلجأ كثيرون غيرهم إلى مقاربات بديلة مثل الفنون والثقافة والرياضة للجمع ما بين فئات تنتمي إلى أطراف مختلفة من النزاع. ويسهم هذا العمل غالبًا في الحدّ من التوتّرات الاجتماعية ويمنع أعمال العنف ويعزّز التماسك الاجتماعي[٤]. وتكمن في صلب هذا العمل مهمّةٌ هامّة تتمثّل ببناء الثقة بين المجتمعات المختلفة وبين أفراد المجتمعات من شباب وغيرهم وتزويدهم بالمساحة اللازمة لمعالجة النزاعات بوسائل سلمية. وتعزّز هذه المجالات حسّ المسؤولية والقيادة لدى الشباب لكي يقرّروا بذاتهم طريقة المشاركة والقيادة والعمل الشبابي، بدلًا من القيام بما تمليه عليهم السلطات.

ويواجه أعضاؤنا بصفتهم بُناة سلام من الشباب عددًا من التحدّيات التي تتراوح ما بين عدم الاعتراف بهم وعدم دعمهم إلى ضيق المساحات المتاحة لهم واضطهادهم من القوى السياسية والقوى المسلّحة غير الحكومية. وبالرغم من ذلك، يتطرّق عمل الشباب

إلى قضايا غالبًا ما تتجاهلها السلطات، ويشمل المستبعدين عن الحوارات الرسمية، مثل الشباب والنساء والأقليّات. وهذه هي حال منظّمة موذر أوف هوب Mother of Hope (والدة الأمل)، وهي منظّمة في الكاميرون تعمل على بناء قدرات الشباب والنساء في مجال الوساطة والحوار من أجل دعم تسوية النزاعات ومنع العنف وتعزيز ثقافة السلام.

وفي سياقٍ متّصل، إنَّ منظّمة Afghanistan New Generation Organization ("منظّمة أفغانستان للجيل الجديد" - "منظّمة الجيل الأفغاني الجديد") هي منظّمة أفغانية تلجأ إلى الحوار لتوفير خيار بديل للشباب، غير دعم الديمقراطية أو دعم التطرّف المقترن بالعنف. فتقترح المنظّمة الجمع بين طرفَي النزاع والسماح لهما بأن يتعايشا بسلام. وتعرض المنظّمات الأعضاء في الشبكة المتّحدة لبُناة السلام الشباب في المداخلتَيْن التاليتَيْن تجاربَها ووجهات نظرها بشأن تعزيز الحوار في مجتمعاتها. وقد مرّ أعضاء آخرون بالتجارب نفسها، وهذا يؤكّد على الحاجة إلى تعزيز إشراك الشباب في الحوار المجتمعي وتعزيز قيادتهم له، إذ يشكّل ذلك خطوة رئيسية نحو تحقيق سلام مستدام.

الحواشي

[١] لمزيدٍ من المعلومات حول الدراسة المرحلية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن والنسخات الكاملة للتقرير، انظر https://www.youth4peace.info/ProgressStudy.
يمكن الاطّلاع على نسخة تفاعلية لهذا التقرير على الموقع التالي: https://www.unfpa.org/youth-peace-security

[٢] إنّ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ (٢٠١٥) هو أوّل قرار يعترف بدور الشباب الإيجابي في بناء السلام المستدام ويبيّن ضرورة أن تدعم الحكومات والجهات المعنيّة الأخرى الشباب في هذا الدور. ويضمّ القرار خمس ركائز هي: المشاركة والحماية والوقاية والشراكة وفضّ الاشتباك وإعادة الإدماج. يمكن الاطّلاع على نصّ القرار عبر الرابط التالي: http://unoy.org/wp-content/uploads/SCR-2250.pdf.

[٣] يمكن الاطّلاع على الاستعراض السنوي للعام ٢٠١٨ للشبكة المتّحدة لبُناة السلام على الموقع التالي:
http://unoy.org/wp-content/uploads/Annual-Review-2018.pdf.

[٤] تبقى المعطيات المتوفّرة بشأن الأثر الناجم عن بناء السلام الذي يقوده الشباب بشكلٍ عامّ والحوار الذي يقوده الشباب بشكلٍ خاصّ محدودة. لذا، توصي مختلف الجهات الفاعلة في ميادين الشباب والسلام والأمن، بما فيها الشبكة المتّحدة لبُناة السلام الشباب، بإجراء أبحاث إضافية.

سيرّي سينتيا واكونا نغانغ

سيرّي سينتيا واكونا نغانغ هي شابّة شغوفة ومفعمة بالنشاط من الكاميرون، وهي ناشطة في القضايا الجنسانية وشؤون السلام. تشغل حاليًا منصب مديرة البرامج في منظّمة Mother of Hope Cameroon، وهي منظّمة تقودها نسوة وشباب وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان والسلام.

نالَت سينيتا إجازةً في الدراسات النسائية والجنسانية والحقوق من جامعة بويا. وقادها اندفاعها لضمان العيش الكريم للشّابات في مجتمعاتهنَّ إلى الانخراط في أنشطة داعمة للسلام في مرحلة مبكرة من مسيرتها المهنية، فشرعت في مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات في المدارس والمجتمعات. واتّخذ عمل سينيتيا واكونا في الأنشطة من أجل السلام توجّهًا جديدًا مع اندلاع أزمة الأنغلوفونية في الكاميرون، إذ التحقت بعدّة دورات تدريبية حول الدعوة إلى السلام والتواصل اللاعنفي والحوار. وشاركت مؤخّرًا في سلسلة من المشاريع الهادفة إلى تعزيز الحوار داخل المجتمعات المتضرّرة من النزاعات.

شاباتٌ يُشارِكْنَ في الحوار

بقلم سيرّي سينتيا واكونا نغانغ

يقتضي الحوار، في سياق هذا المقال، توفير مساحة آمنة لتشارُك الآراء والهواجس والقصص من دون التعرّض لأيّ أحكام مسبقة، على أمل أن يتمّ سماعها والنظر فيها.

شهدت جمهورية الكاميرون خلال السنتَيْن الأخيرتَيْن أعمالًا إرهابية عنيفة في منطقتَيْها الناطقتَيْن باللغة الانكليزية الواقعتَيْن في الشمال الغربي والجنوب الغربي. ويمكن إرجاع الأزمة السياسية-الاجتماعية الراهنة في الكاميرون إلى أواخر العام ٢٠١٦، حينما نظّم المحامون والمدرّسون الناطقون بالانكليزية في المنطقتَيْن احتجاجًا سلميًا لشعورهم بالإحباط بسبب تقويض الحكومة لسنوات عدّة الأنظمة التعليمية والقانونية الأنكلوسكسونية، الأمر الذي سبّب قلقًا في أوساط المعلّمين والمحامين والتلاميذ الناطقين باللغة الانكليزية. ونظّم المحامون والمدرّسون، الذين اعتبروا أنّ الحكومة تحاول تقويض الأنظمة الانكليزية وتهميشها وحلّها، مظاهرة لقيت ردّة فعل سلبية من الدولة واستولت عليها في ما بعد جماعات انفصالية طالبت باستقلال المنطقتَيْن وبأن يُطلق عليهما إسم "أمبازونيا المستقلّة". وتحوّلت الأزمة تدريجيًا إلى نزاع مسلّح. وأدّى اشتداد النزاع إلى معاناة وشقاء يصعب وصفهما. وما زال الملايين يفارقون الحياة في حين يفقد آخرون ممتلكاتهم وسبل عيشهم. وما زال عدد النازحين يزداد. تُعاني الشابات خصوصًا من وقع هذه الأزمة. فقد تعرّضت الشابات في المنطقتَيْن المتضرّرتَيْن من النزاعات إلى الاستغلال الجنسي والاغتصاب والزواج المبكر والقسري والحمل في سنّ المراهقة والحمل غير المرغوب فيه والدعارة. ولا تزال وطأة الأزمة على الشابات تشكّل مصدر قلق إذ تمّ تجنيدهنّ مؤخّرًا للقتال في صفوف الانفصاليين. ودخلت الحكومة والجهات المعنيّة الأخرى في حوارات عدّة مع قادة انفصاليين في أواخر العام ٢٠١٧ للتوصّل إلى حلول طويلة الأمد. لكنّ هذه الحوارات باءت بالفشل لأنّها لم تُراعِ إرادات الأطراف كافّة. وعجزت هذه التدخّلات بشكل واضح عن أن تأخذ بالحسبان وجهات نظر الشابات، وما شهدْنَ من أحداث وآلام، وأهملتها. ونتيجةً لفشل محاولات إيجاد حلّ للأزمة، وصلت أزمة الأنغلوفونية إلى طريق مسدود، وهي تزداد سوءًا مع مرور الوقت.

تعزيز مشاركة الشابات في الحوار وعمليات السلام في إطار الحوكمة المحلّية

لاحظت منظّمة Mother of Hope Cameroon الحاجة إلى إدماج وجهة نظر الشابات في عملية بناء السلام إدراكًا منها لطرق تضرّر الشابات من النزاع ولنقص انخراطهنّ كجهات فاعلة في بناء السلام. ولم يحظَ هذا الواقع بالاهتمام الكافي وسط نضال الدولة والجهات الفاعلة المدنية الأخرى لإيجاد طرق لاستهلال الحوار. وعجزت معظم المداخلات عن أن تأخذ بالحسبان مساهمة ديناميكيات العمر والجندر المتداخلة في واقع الاستبعاد، إذ عادةً ما تُعامَل النساء والشباب تباعًا كمجموعات متجانسة. فلا يعترف القرار رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن ولا القرار رقم ٢٢٥٠ بشأن الشباب والسلام والأمن الصادران عن مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة بالتحدّيات الفريدة التي تواجهها الشابات. وعليه، نفّذت المنظّمة مشروعًا يقوم على نشاطَيْن رئيسيَّيْن هما: تدريب الشابات المتواجدات في منطقة متضرّرة من النزاع على الحوار وتنظيم ورشة عمل من أجل الشابات المتضرّرات من الأزمة يتمّ فيها مشاركة القصص.

يهدف هذا المشروع إلى تمكين الشابات للمشاركة في بناء السلام والحوار المجتمعي عبر تنمية مهاراتهنّ في التفاوض وحلّ النزاعات والقيادة. والأهمّ من ذلك، يسلّط هذا المشروع الضوء على الدور الهامّ الذي تؤدّيه الشابات في الحوارات من خلال مشاركة تجاربهنّ وحاجاتهنّ الخاصّة خلال النزاع وبعده.

تصميم عملية الحوار

كانَ من المهمّ تنفيذ المشروع بالتعاون مع المجالس البلدية المحلّية ومنظّمات المجتمع المدني وممثّلي المجتمعات المحلّية، وذلك في سبيل تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن ضمن المجتمعات المتضرّرة من النزاع، وتحديدًا حيال دور الشابات في حلّ النزاعات. وقد وفّر هذا المشروع مساحة آمنة تسمح للشابات بالإسهام في عمليات السلام والحوكمة المحلّية من أجل النهوض بالمجتمعات القادرة على الصمود. وشكّلَ توفير هذه المساحة الآمنة تحدّيًا لأنّه تطلَّبَ إجراء حوارات منفصلة مع أعضاء المجتمع والمسؤولين الحكوميين.

وجرى اختيار المشاركين بالتعاون مع المنظّمات المحلّية من الجماعات الكنسية إلى المراكز المجتمعية للشباب. وكان أعضاء المجتمع غير مقتنعين بفعالية الحوار في حلّ القضايا والنزاعات المجتمعية.

مُشارِكات من برامج *Mother of Hope Cameroon* في مظاهرةٍ تدعو إلى تعزيز مشاركة الشابات في الحوار.

نظّمت *Mother of Hope Cameroon* في إطار جلساتها التدريبية، تمارين لبناء الثقة تهدف إلى معالجة التوتّرات التي قد تكون قائمة بين المشاركين وتوفير مساحة آمنة للحوار. الصور: Mother of Hope-Cameroon

ضمّت الجلسات التدريبية بعض الشبّان، تأكيدًا على استحالة التوصُّل إلى إدماج الشابات بدون مساهمة من أقرانهنّ الذكور. الصور: *Mother of Hope Cameroon*

شابّاتٌ يُشارِكْنَ في تجمّعٍ تأبيني، في دعوةٍ إلى وقف إطلاق النار في النزاع القائم بين منطقتَيْ الكاميرون الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، وإجراء حوار شامل.

فعملت منظّمة Mother of Hope Cameroon مع أعضاء المجتمع المحلّي والمنظّمات من أجل الوصول إلى المجتمعات والتواصل معها وإطلاعها على أهمية هذا العمل. وإنَّ دور القادة الانفصاليين في ممارسة الضعوطات على أعضاء المجتمع أو التأثير فيهم تُبيِّن أنّ مبادرة الحوار تُعرِّضنا للتهديدات والأذى من جانب الفصائل المتقاتلة. واستلزمت إدارة هذه المخاوف توعية جماعية وضغطًا على الجهات المعنيّة لضمان الحفاظ على أمن فريقنا والمشاركين.

واحتاجت المنظّمة إلى وثائق تشريعية تُجيز تنفيذ المشروع. فلقد واجه المشروع في البدء عقبات بيروقراطية عدّة بسبب ادّعاء بعض مسؤولي الدولة عدم فهم جدول أعمال المشروع وبسبب الأزمة وانعدام الثقة في ما بعد بين الجماعات المسلّحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة وبين مؤسّسات الدولة والمجتمع المدني. وأجرَت المنظّمة محادثات مع المسؤولين الحكوميين وعقدت اجتماعات معهم لكي يتوصّلوا إلى فهم أفضل للحاجة إلى الحوار في المنطقتَيْن الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في البلد.

تنفيذ مبادرة الحوار

نُظّمت أربع ورش عمل تدريبية استهدفت جميع الأماكن المتضرّرة من النزاع في المنطقة. وضمّت كلّ ورشة عمل ٣٠ مشاركًا وتراوحَ عمر الشابات المشاركات بين ١٨ و٣٠ عامًا. شاركَ أيضًا بعض الشبان والفتيان لضمان التوازن الجنساني فضلًا عن أنّ المشاركة الذكورية مهمّة لإشراك الشابات في سياق يتّخذ فيه الرجال معظم القرارات. ورمى هذا التوازن الجنساني كذلك إلى تمكين الرجال من فهم أهمية اعتبار الشابات شريكاتٍ لهم في عملية إيجاد حلّ للأزمة.

وأُجريت الجلسات في مبنى مجلس الدولة بحضور موظّفي الدولة في محاولة لسدّ الفجوة الآخذة في الاتّساع بين المواطنين والانفصاليين والحكومة، وخفض التوتّرات المتزايدة القائمة بينهم، بالإضافة إلى تهيئة أسس مؤاتية للحوار الذي سيُجرى في نهاية الأمر. استُهلّ التدريب بتمارين لبناء الثقة، ممّا ساعد على تبديد بعض الشكوك التي كانت قائمة بين الموظّفين الحكوميين وأعضاء المجتمع، وتوفير مساحة آمنة للحوار. وخلال هذه الجلسات، تسنّى للمشاركين التكلّم عن التجارب التي مرّوا بها نتيجة الأزمة والاستماع إلى الشخصيات الحكومية الهامّة. وقُسِّم المشاركون إلى فِرَق عمل، وأُعطِيَ كلّ فريق موضوع نزاع يتعلّق بشكل خاصّ بالأزمة القائمة في مجتمعاتهم، ومن ثمّ طُلب منهم حلّه عن طريق الحوار. وتولّى وسيط تيسير الجلسات عبر ضمان بقاء حيّز الحوار مفتوحًا ليتمكّن الأشخاص من مشاركة وجهات نظرهم ولجعل المشاركين يصغون أوّلًا. وبحسب

خبرتنا، يساعد الوسيط المحايد على تعزيز حوار بنّاء أكثر، فضلًا عن تعزيز توافق أكبر في الآراء بين المشاركين. ومُنح كلّ فريق فرصة لعرض القرارات التي جرى التوصّل إليها ضمن المجموعات الفردية. واستطاعَ المشاركون عن طريق الحوار التعلّم من بعضهم البعض وتغيير نظرتهم إلى الدور الذي تؤدّيه الشابات.

وأدّى إشراك الرجال في المحادثات إلى التشجيع على حوار بنّاء تَناولَ دور الشابات في المجتمع. في بادئ الأمر، شَكَّكَ الرجال الحاضرون في قدرة النساء على المشاركة بفعّالية في الحوار، إذ كانَ كثيرون من بين هؤلاء الرجال قادة لمجالس تقليدية أو لجماعات كنسية، وكانوا متمسّكين بشدّة بالمفاهيم المجتمعية المركّبة التي تعتبر المرأة أكثر جهارةً وأكثر ميلًا إلى التحريض منه إلى التشجيع على الحوار الهادف. غير أنّ النساء والشابات المشاركات أثبتْنَ أهمية الدور الذي تؤدّيه النساء أصلًا ضمن عائلاتهنّ ومجتمعاتهنّ في تعزيز ثقافة الحوار والسلام. وفي نهاية الجلسة، جرى الاتّفاق بالإجماع بين الرجال والنساء على مواصلة تنظيم محادثات والعمل سويًا لتغيير نظرة المجتمعات إلى دور المرأة في الحوار.

الاستناد إلى التدريب لتعزيز استمرارية الحوار

كشفَتْ هذه التمارين الجَمَاعية أنَّ معظم المشاركين غير الحكوميين هم ضحايا مباشرون للأزمة، فإمّا فقدوا الأحبّاء أو تعرّضوا للاغتصاب أو الاعتداء أو فقدوا ممتلكاتهم أو اضطرّوا إلى النزوح داخليًا والبحث عن ملجأ في الأحراش. ونظّمت Mother of Hope Cameroon ورشة عمل مدّتها يومان في ياوندي لمتابعة الورشات الأولى، فحضرها ضحايا للأزمة من المنطقتَيْن كانوا قد شاركوا في الورشات التدريبية. وتسنّى لهؤلاء الضحايا خلال المؤتمر، ومن بينهم شبّان وشابات، مشاركة قصصهم مع الأطراف الفاعلة. وتناولت جلسة الحوار الظروف الأساسية التي أدّت إلى وقوع مظالم بين الدولة والمدنيين. واستطاع المشاركون التعبير عن آرائهم حول الأسباب الرئيسية للأزمة من خلال ملء استمارات بدون الإفصاح عن هويتهم. واستُعينَ بالإجابات التي وردت في هذه الاستمارات لإطلاق المناقشة على نطاق مجموعة أكبر. وكان المشاركون يشعرون بأنّهم مُهمَلون ومتروكون، مُشدِّدين على أنّ صانعي القرار لا يهتمّون لاحتياجاتهم ولا لوجهات نظرهم بشأن الأزمة. وأشاروا كذلك إلى الدور الذي تؤدّيه الأعراف الثقافية في محدودية إدماج منظور الشابات.

وبعد التدريبات، أنشأت منظّمة Mother of Hope Cameroon وحدات حوار مرتبطة بالمجالس البلدية الخاصّة بكلّ منطقة، بهدف توفير مساحة آمنة لحلّ النزاعات سلميًا. وتولّى وسطاء مجتمعيون تيسير

هذه الوحدات. ورشّح ممثّلو المجتمعات المحلّية هؤلاء الوسطاء بالاستناد إلى مستوى ثقة المجتمع بهم وإلى مدى انخراطهم في الخدمة المجتمعية وبناء السلام. وكان الوسطاء شابَّيْن وشابَّتَيْن وامرأتَيْن أكبر سنًّا ورجلَيْن أكبر سنًّا.

الخلاصة

نظرًا إلى التحدّيات المستمرّة التي تواجهها دولة الكاميرون، يبقى الحوار الشامل والمفيد أداةً مهمّة في إطار الجهود المبذولة في سبيل بناء السلام والحفاظ عليه. فيسهم تعزيز الحوار إلى حدّ بعيد في التفاعل البنّاء مع الأحكام والافتراضات والآراء المتضاربة والعمل في الوقت نفسه على بناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود.

الياس علمي

الياس علمي هو أحد الأعضاء المؤسّسين لمنظّمة (Afghanistan New Generation Organization, ANGO) التي تأسّست في العام ٢٠١١، ومديرها التنفيذي. يدعو الياس إلى تمكين الشباب، فقد طوّرَ مبادرات شبابية وحملات مدنية عدّة رفيعة المستوى على نطاق البلد ونفّذها، ومن بينها مبادرة مجتمع الشباب Society of Youth. وإنّ شبكة القادة الشباب المتطوّعين التابعة لمبادرة مجتمع الشباب تدعم اليوم أكثر من ٢٠٠ عضو فاعل في مختلف المقاطعات في أفغانستان. ودعا الياس علمي بحزم طوال مسيرته المهنية إلى العدالة والأمن في كافّة المجتمعات الأفغانية. وقد حازَ على منحة من برنامج كينيدي- لوغار للشباب والتبادل والدراسة (YES) في العام ٢٠٠٩، وعلى زمالة من برنامج غاذر GATHER التابع لمنظّمة بذور السلام في العام ٢٠١٦. وهو من خرّيجي برنامج الزائر الدولي القيادي (VLP)، كما يحمل إجازة في العلوم السياسية والإدارة العامة من الجامعة الأميركية في أفغانستان.

قادة شباب يشجّعون على المحادثة بدلاً من الاتّفاق

مقابلة مع الياس علمي

الحوار هو قدرة المرء على التعبير عن نفسه ومشاركة أفكاره بحرّية من دون خشية من آراء الآخرين، فضلاً عن مواجهة التحدّيات أو تسوية المسائل عن طريق النقاش المشترك في إطار جلسات علنية.

شهدت دولة أفغانستان على مدى السنوات الأربعين الماضية أعمال عنف ونزاعات تمثّلت بسلسلة من الحروب بالوكالة والحروب الأهلية. وتلقّت الحكومة وقوّات المتمرّدين دعمًا ماديًّا و/أو عسكريًّا من قوّات خارجية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قامت جماعة طالبان، وهي جماعة إسلامية متطرّفة ذات أغلبية بشتونية، بإسقاط الحكومة وإنشاء إمارة أفغانستان الإسلامية. وشنّت الولايات المتّحدة في العام ٢٠٠١ سلسلة هجمات جوية وقدّمت الدعم المالي للتحالف الشمالي، وهو جماعة محلّية سعت للإطاحة بنظام طالبان طيلة مدّة التسعينيات. وانهارت حكومة طالبان في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠١، وأُجريت انتخابات رئاسية في العام ٢٠٠٤. ولا يزال وضع البلد اليوم غير مستقرّ، فقد ارتفعت وتيرة الهجمات والتفجيرات الانتحارية. وسجّلت بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان حوالى ٣٨٠٤ حالات وفاة في صفوف المدنيين في العام ٢٠١٨، فضلًا عن ٧١٨٩ إصابة وقعت في صفوف أطراف النزاع المختلفة.[١] وسجّل مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٣٦٠,٠٠٠ حالة تشرّد داخلي خلال الفترة نفسها.[٢] تشكّل فئة الشباب في أفغانستان حوالى ٦٣,٧٪ من سكّان البلد.[٣] ولم يعرف هؤلاء الشباب حتّى الآن سوى الحرب. لكن، بالرغم من ذلك، يعمل الكثير منهم على تعزيز السلام في البلاد. وتحدّثت مؤسّسة داغ همرشولد إلى الياس علمي الذي ينتمي إلى منظّمة Afghanistan New Generation Organization، وهي منظّمة شعبية تساعد الشباب على أن يصبحوا عناصر فاعلة في التغييرات الاجتماعية التي تحدث داخل مجتمعاتهم. وشارك السيّد علمي خواطره بشأن كيفية إسهام جلسات الحوار التي يتولّى الشباب تيسيرها غالبًا في الربط بين الأشخاص على الصعيد الشخصي والسماح لهم بفهم وجهة نظر الآخر، ومن ثمّ السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة. وأوضح الياس كذلك كيفية إسهام هذا الحوار في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان.

لم تعمل على تعزيز الحوار في أفغانستان؟

يحلم كلّ مواطن أفغاني بأن يعيش حياة طبيعية وبأن يكون على يقين بأنّه سوف يتمكّن من العودة إلى بيته في نهاية النهار. فإنّ الحرب قائمة منذ وقت طويل وتؤثّر سلبًا على الحياة البشرية، أكان على صعيد عدد الوفيات أو على الصعيد النفسي. فالأيّام التي تُعتبر جيّدة هنا هي الأيّام التي لا يصدر فيها أيّ أصوات أو لا يُعلن فيها عن أيّ انفجار أو هجوم، لكنَّ هذه الأيّام نادرة جدًا في السنوات الأخيرة. أمّا في الأيّام العصيبة فنستيقظ على خبر تنفيذ هجوم وإذا بالجميع يهرع إلى الهواتف للاتّصال بالأحبّاء فتمرّ المكالمة أحيانًا ويطمئنّ المتّصل، وأحيانًا أخرى يجد الخطّ مشغولًا فيحاول مرّة أخرى. وهكذا، يعمّ الذعر والتوتّر في كلّ زاوية من المدينة.

ليسَ الطاقم العامل في منظّمة "الجيل الأفغاني الجديد" غريبًا عن هذا الواقع. وأختبر ذلك بنفسي حينما أرى الخوف والحسرة على وجوه زملائي. لكنّنا نُواصِل حياتنا في حالة من الإرباك ونسعى إلى تأمين مستقبل أفضل لأنفسنا وللأجيال التي ستأتي بعدنا. فتدفعنا هذه الأيّام العصيبة إلى زرع الأمل وتعزيز الشعور بالاندماج. نُحقّق ذلك عن طريق جمع أفغانيين شباب من مختلف أنحاء البلد للحوار ومشاركة قصصهم بصورة بنّاءة. ونحن نؤمن بأنّه من المهمّ جدًا استعمال الحوار كوسيلة أو أداة لتخطّي العنف. وتسمح هذه المحادثات للشباب بأن يعزّزوا قدراتهم الخاصّة وقدرات أقرانهم وقدرات الأجيال المستقبلية لإيجاد طريقة سلمية لتسوية الخلافات.

لمَ الحاجة إلى الحوار في أفغانستان؟

ثمّة افتقار في القدرة والشجاعة على إشراك أشخاص من آراء مختلفة في حديث واحد، وهذا ما أسهم في النزاع المطوّل في أفغانستان. فيرفض الزعماء السياسيون بشكل خاصّ أن يلتقوا بزعماء المعارضة وأن يتحاوروا معهم لإيجاد أرضية مشتركة.
وقد دارت النزاعات المتعدّدة في أفغانستان حول المصادمات التي جرت ما بين مَنْ يؤيّدون القِيَم التقليدية والدينية ومَنْ يؤيّدون إنشاء مجتمع أكثر ليبرالية يقوم على مُثُل الديمقراطية التي يعتبرها التقليديون مفروضة من المجتمع الغربي. ولا تُعارِض منظّمة الجيل الأفغاني الجديد أيًا من هذَيْن الرأيَيْن. ودائمًا ما نقول في جلساتنا أنّ الاختلافات لن تزول، ولكن لا يجب أن تؤدّي هذه الاختلافات إلى أعمال عنف، بل من المفترض أن تغلب أهمية التعايش على أهمية هذه الآراء المتناقضة، حتّى وإن لم يتمّ التوصل إلى حلّ كامل.
تنشأ المشاكل حينما تُشجِّع جماعات المصالح المحافِظة والليبرالية الشباب أو تدفعهم على تحدّي معتقدات بعضهم البعض بوسائل

عنيفة، بدلًا من التحاور للتعلّم عن حياة أشخاص آخرين في سنّهم يعيشون في قسم آخر من البلد. ويُنعَت الشباب الذين يقيمون في المناطق الريفية التي أغلب سكّانها من المحافظين بالمتطرّفين غالبًا. وإنّ هذا التصنيف يزيد في الواقع من أرجحية التحاقهم بحركات عنيفة لشعورهم بعدم الانتماء إلى المجتمعات الحضرية الليبرالية. وتدفع الحركات العنيفة المنتسبين إليها إلى الاعتقاد بأنّ العنف هو الخيار الصحيح الأوحد وتُشعِرهم بحسّ الانتماء وبروح الجماعة. أمّا مؤيّدو القِيَم الديمقراطية فيتّجهون إلى تشجيع المبادرات الهادفة إلى مناهضة الأيديولوجيات العنيفة، بدلًا من طرح حلول بديلة والتشجيع عليها. وإنَّ هذا الواقع يؤجّج التوتّرات.

في بداية كلّ حوار ننظّمه، ينصبّ تركيزُنا على قطع حبل الصمت واستهلال الحديث بين المجموعتَيْن، لكي يتعرّف الحاضرون على بعضهم البعض من خلال الحديث عن هواياتهم. فلا نتناول مباشرةً قضايا النزاع، بل نعمل على تحفيزهم لإيجاد أرضية مشتركة. وبعدما تتوطّد العلاقة بينهم، ننتقل إلى المناقشات الهادفة.

لمَ تُعدّ مشاركة الشباب في الجهود الحوارية مهمّة؟

تكمُن الأهمية الحاسمة في طريقة إسهام الحاضر في رعاية الشباب وتهيئتهم ليصبحوا قادة المستقبل. وقد بات هؤلاء الشباب ضحايا مباشرين لأعمال العنف في أفغانستان. وخاب أملهم في الوضع الراهن للنزاع وفي قيادة الدولة، لذا أصبح من المرجّح أن يدعموا الأشخاص الذين يأتون بحلول لتخطّي التحدّيات الحالية، حتّى وإن تضمّنت هذه الحلول أشكالًا من العنف. فإذا لم نوفّر لهم حاضرًا جيّدًا، لن يكون مستقبلهم جيّدًا. فتحتاج الأجيال الشابة للأدوات والقدرات التي تمكّنها من الاندماج في المجتمعات، الآن، وهي في سنّ الشباب.

إلى أيّ حدّ تؤثّر أوجه عدم المساواة في أفغانستان في الجهود الرامية إلى الحوار والسلام؟

يتجلّى الانقسام القائم في المجتمع الأفغاني في أوساط الشباب أيضًا، وقد ازدادَ الأمر سوءًا منذ العام ٢٠٠١ بسبب المساعدة الإنمائية الدولية واستمرار الحكومة في التركيز على المناطق الحضرية. وغالبًا ما ينعم الشباب المُقيمون في المناطق الحضرية بفُرَص أكبر للحصول على التعليم وعلى خدمات الإنترنت مقارنةً بالمُقيمين في المناطق الريفية. فبإمكانهم الاطّلاع على مصادر ومعلومات مختلفة تمكّنهم من التعرّف إلى الثقافات الأخرى وطرق تفكيرها. ويبرز النزاع في المحافظات التي تقلّ فيها المشاريع الإنمائية. وقد أسهم ذلك في جعل المجتمعات القائمة في محيط هذه المحافظات تشعر بالظلم مقارنةً بمَنْ يُقيمون في وسط المناطق الحضرية.

كان أريان البالغ من العمر ١٠ سنوات يبيع العلكة في شوارع كابول، غير أنّه اليوم ملتحقٌ بمدرسة خاصّة بفضل دعم من مبادرة "سرك اول" sarake-awal. كابول، أفغانستان، ٢٠١٨. الصور: منظّمة الجيل الأفغاني الجديد

تقوم مجموعة من المتطوّعين المدنيين في منظّمة الجيل الأفغاني الجديد بفرز ملابس تبرّع بها الناس ليوزّعوها على عائلات محتاجة في جميع أنحاء كابول سنة ٢٠١٨. كابول، أفغانستان.

فعلى سبيل المثال، عندما ننشر دعوة للمشاركة في برامجنا، لا نملك الموارد الكافية لإرسالها إلى كلّ شخص في كلّ محافظة، لذا نلجأ إلى نشرها على وسائط التواصل الاجتماعي. غير أنّ ذلك يجعلها أقرب إلى متناول الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات الإنترنت، وهذه الخدمات متاحة في محافظة كابول أكثر ممّا هي متاحة في المحافظات الأخرى. ومن هذا المنطلق، يحظى الأشخاص الذين يقطنون المناطق الحضرية بحظوظ وفُرَص أكبر للمشاركة في هذه البرامج.

وتعمل منظّمة الجيل الأفغاني الجديد على بناء شبكة من المتطوّعين الذين يمكنهم أن يُديروا مخيّمات في محافظات مختلفة، لأنّنا نسعى إلى أن نُعزِّز وجودنا في هذه المناطق. ولا يمكن التوصّل إلى إقامة هذا الوجود إلّا من خلال الأشخاص النموذجيين الذين يملكون الوسائل والأساليب الكافية للمجيء إلى كابول ومن ثمّ العودة إلى محافظاتهم ومشاركة ما تعلّموه مع الآخرين.

ما هي أنواع الأنشطة التي تقترحها منظّمة الجيل الأفغاني الجديد لتعزيز الحوار في أفغانستان؟

تُشرِك منظّمة الجيل الأفغاني الجديد شبابًا من مختلف أنحاء البلد في محادثات حول أوجه الشبه والاختلاف بينهم في إطار حواري يساعدهم على تخطّي فكرة أنَّ "كلّ ما هو ضدّهم خاطئ". فليس بالضرورة اعتماد منظور الخطأ والصواب في جميع الحالات، إذ يمكن التفريق بين أمور الحياة بالاستناد إلى أوجه الشبه والاختلاف. فإنَّ الحكم بالخطأ أو الصواب يؤدّي إلى نشوب نزاعات مع الآخرين. وإنَّ الهدف الذي تصبو إليه منظّمة الجيل الأفغاني الجديد هو تحقيق التعايش السلمي، فبذلك نعمل على تعزيز ثقافة غير عنفية.

على سبيل المثال، ننظّم معسكر نشاط مدني يُدعى "مجتمع الشباب" "Society of Youth"، حيث نجمع طلّابًا من خلفيات مختلفة يتخصّصون في ميادين مختلفة، في إطار برنامج يمتدّ على أسبوعَيْن. يتحدّث الطلّاب خلاله عن النشاط المدني والتربية المدنية وعن التحدّيات التي تُواجِه المجتمع حاليًا. تتمحور المناقشات حول مجموعة من المسائل، بما في ذلك دور الشباب في بناء السلام وأهمية الحوار وأهمية مشاركة القصص وإشراك الشباب، فضلًا عن موضوع الوساطة من أجل السلام والمعنى الحقيقي للسلام. ونُحاوِل أن نَجِد وسطاء مختلفين لتيسير كلّ جلسة. فيتولّى موظّفو منظّمة الجيل الأفغاني الجديد تيسير بعض الجلسات، في حين يتولّى ذلك أشخاصٌ نموذجيون من الطلّاب أو من المنتمين إلى المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع الخاصّ أحيانًا أخرى.

يهدف المخيّم إلى إظهار أفغانستان كدولة واحدة تتعايش فيها الأفكار المختلفة. وحينما يأتي المشاركون إلى المعسكر، لا يُعرَفون إلّا بإسمهم، بغضّ النظر عن أصلهم. فإنّ الغاية الأساسية من هذه المعسكرات هي أن يكتشف الشباب القواسم المشتركة بينهم وبين أقرانهم. فقد يكون لشخصٍ من الشمال آراء ووجهات نظر تختلف عن آراء ووجهات نظر شخص آخر آتٍ من الجنوب، وهذا يشكّل تحدّيًا صعبًا في بعض الأحيان. لكنْ مع مرور الوقت، يجد المشاركون أُسُسًا مشتركة بينهم وتزداد ودّية المناقشات. ففي العام ٢٠١٤، على سبيل المثال، عندما أُطلِقَ البرنامج التدريبي لم يتّفق أحد المشاركين، وهو طالب جامعي من محافظة الشمال يتخصّص في قانون الشريعة، مع مشاركين آخرين درسوا الفنون الليبرالية، وخاصّةً المشاركات الإناث منهم. لكن في ما بعد، حينما أصغى لأقرانه واستمع إلى آرائهم وحظي بالفرصة للتكلّم عن شكل المجتمع المثالي برأيه، بدأ يشارك في المحادثات أكثر فأكثر وكوّن صداقات.

كيف يطبّق المشاركون ما تعلّموه خلال المخيّمات في مجتمعاتهم المحلّية؟

ثمّة قصص مختلفة عن مشاركين طبّقوا ما تعلّموه في المعسكرات في مجتمعاتهم. فقد أطلقت شبكة المتطوّعين من المحافظات الشرقية والغربية معسكرات نشاط مدني خاصّة بهم تستند إلى ما اكتسبوه في المعسكرات التي شاركوا فيها (مع إجراء بعض التغييرات وفقًا للقيود المفروضة في محافظاتهم)، وتناقشوا في هذه المعسكرات التي نظّموها في مواضيع محدّدة تتعلّق بالمشاكل التي تواجه مجتمعاتهم. تُساعِدنا إقامة هذه المعسكرات وتكييفها مع متطلّبات كلّ محافظة على توسيع شبكة المتطوّعين. وليسَ التطوّع في معسكراتنا مجرّد مناسبة للمجيء إلى العاصمة، بل فرصة لهم للعودة إلى مناطقهم مُزوَّدين بالمعرفة والخبرة والدروس التي يكتسبونها.

وقد تكوّنت صداقات بفضل برامجنا المختلفة واستمرّت هذه الصداقات بعد انتهاء البرامج. تُسهِم هذه الصداقات على المدى البعيد في خفض الأعمال العدائية. وتعلّمنا كمنظّمة من خلال هذه المبادرات مدى أهمية توفير منتديات للمحادثة مشتركة بين المدارس والجامعات والمجتمعات المختلفة. فيتسنّى بذلك للشباب الجلوس حول طاولة واحدة ومشاركة قصصهم الشخصية في إطار بيئة إيجابية، فيتعلّمون من أقرانهم ويتعرّفون إلى أوجه التشابه والاختلاف في التحدّيات التي يواجهونها. ونحن نؤمن في منظّمتنا بأنّ مهمّتنا هي أن نأخذ المبادرة الأولى التي تتمثّل بالجمع بين الأشخاص، لكنّنا نعلم أنّ إحداث تأثير دائم يتطلّب انخراطًا على مستوى المجتمعات. وسوف نتوصّل من خلال هذه الحوارات المفتوحة إلى سدّ الثغرات وإصلاح العلاقات بين الأشخاص.

الحواشي

[1] أفغانستان: التقرير السنوي بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلّح ٢٠١٨، بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، شباط/فبراير ٢٠١٩.

[2] https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/afghanistan/idps، مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA).

[3] صندوق الأمم المتّحدة للسكّان (UNFPA) - أفغانستان.

سارة دولا

سارة دولا هي مديرة البرامج في مشروع بُناة السلام الشباب Young Peacebuilders، وهو مشروع للوساطة وحلّ النزاعات تابع لمنظّمة فريشوسيت (Fryshuset) التي تُعدّ أكبر منظّمة مجتمع مدني شبابية في السويد. يعمل هذا المشروع على تنمية مهارات حلّ النزاعات لدى الشباب، فيُسهِم بذلك في تنفيذ القرار رقم ٢٢٥٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة وفي استدامة السلام في السويد. وقبل أن تعمل سارة في منظّمة فريشوسيت، كانت مديرة المشاريع في "مخيّم تدريب القادة الشباب" Young Leaders Boot Camp. وقد درست العلوم السياسية والدراسات الحربية في جامعة الدفاع السويدية وتخصّصت في الشؤون الدولية في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، وهي حائزة على إجازة في العلوم السياسية.

منهجية "الحوار من أجل التغيير السلمي"

بقلم سارة دولا

في سياق مشروع بُناة السلام الشباب، نعتبر أنّ الحوار مهارة يمكن تعلّمها وأنّ الحوار يمكّن الأشخاص من الإصغاء بتعاطف لبعضهم البعض كما أنّه يشعرهم بأنّ كلمتهم مسموعة ومفهومة. وفي نهاية الأمر، إنَّ الحوار أداة نستعملها لتيسير المحادثات التي تنطوي على الوساطة سواء أكان في التواصل اليومي أو الوساطة الرسمية التي تتّسم بهيكلية معيّنة.

عُرِفَت دولة السويد تاريخيًا بأنّها بلدٌ سلمي، لكن بالرغم من ذلك، ثمّة حاجة ماسّة فيه للعمل من أجل السلام، بغية منع استقطابية الشباب وتهميشهم والحرص على تمكينهم من فهم النزاعات القائمة في مجتمعاتهم ومكافحتها. لكنّنا نشهد، للأسف، نزاعات عدّة في مختلف أوجه حياة الشباب، من تنمّر وتحيّز جنساني ونزاعات متعلّقة بالشرف ونزاعات تنشأ على شبكة الإنترنت وعنصرية وعنف مسلّح فتّاك.

لذا، تُركِّز منظّمة فريشوسيت [1] في عملها على الشباب الذين لا يعتبرون أنفسهم عنصرًا مهمًّا في المجتمع السويدي، بل يشعرون بأنّهم غرباء فتعمل على تزويد هؤلاء بفُرَص تُشعِرهم بالانتماء والتقدير. وإنّ التوتّر والعنف مترسّخان في المناطق المهمّشة، سواء أكان في ضواحي المُدُن الكبرى حيث أكثرية الشباب ليسوا من أصل سويدي أو في البلدات الصغرى في الريف حيث أكثرية الشباب من أصل سويدي، لكنّهم يشعرون بأنّهم منبوذون من مجتمع الأغلبية.

في العام ٢٠١٨، بدأت منظّمة فريشوسيت بتطبيق منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي بهدف تعزيز أدوات إدارة النزاعات المتاحة للشباب في السويد وتعزيز إدراكهم لمفهوم النزاع وللدور الذي يمكنهم أن يؤدّوه في تغيير هذا المفهوم. وقد أسهم المشروع في بناء شبكة وطنية من الشباب المدرّبين في هذه المنهجية من جميع أنحاء السويد، إذ تُمكّنهم هذه الشبكة من دعم بعضهم البعض وتبادل النصائح واقتراح أفكار بشأن تنظيم مبادرات ترمي إلى جعل السويد بلدًا أكثر أمانًا وأكثر شمولًا للشباب. ويتوافق هذا العمل مع القرار ٢٢٥٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة حول الشباب والسلام والأمن، إذ يُشدّد هذا القرار على ضرورة إدماج شباب من جميع شرائح المجتمع في العمل على بناء عالم أكثر أمانًا وسلامًا للجميع.

منهجية "الحوار من أجل التغيير السلمي"

طوّر كولن كريغ منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي [2] خلال فترة

عودة الانقسامات الطائفية العنيفة التي طال أمدها إلى إيرلندا الشمالية، واستندَ في ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها أثناء عمله في مجتمع كوريميلا Corrymeela في إيرلندا الشمالية أيضًا[٣]. ولم تكن المخطّطات المنهجية ولا الدورات الدراسية الجامعية المتعلّقة ببناء السلام وإدارة النزاعات متوفّرة في ذلك الوقت، فجرى تطوير العمل عن طريق التجربة والخطأ، في خضمّ الانقسامات المتزايدة والعنف السائد في البلد، ومع مرور الوقت تمّ التوصّل إلى وضع هذه المنهجية. وأثناء تطوير المنهجية، تمّ الاتّفاق على بعض المبادئ المتعلّقة بمتطلّبات التغيير السلمي. واقتُرحت في بادئ الأمر تسمية "الحوار من أجل الفهم"، لكن طُرحت مجادلة حول إمكانية أن يؤدّي الحوار إلى فهم كامل لوجهة نظر الآخر من دون أن يقنع الطرفين بالامتناع عن العنف. فلا يسهم الفهم بحدّ ذاته في التشجيع على التغيير السلمي إلّا إذا اقترن بجهود جادّة لتعزيز التواصل التعاطفي عن طريق الإصغاء الناشط والحوار البنّاء بشأن أساليب تحقيق هذا التغيير. بالإضافة إلى ذلك، جرى الاتّفاق على أنه يتعيّن على الطرفين المتنازعين المبادرة إلى التغيير السلمي المستدام لكي يتحمّلوا مسؤولية الحلول بالكامل. كما يتعيّن عليهما أن يظهرا للمجتمع الأعمّ المتضرّر من النزاع أنّه جرى التوصّل إلى تغيير إيجابي.

وبحسب كولن كريغ، كلّ تغيير ينطوي على نزاع، لكنَّ الحيلة تكمن في كيفية منع هذا النزاع من أن يؤدّي إلى المزيد من الانقسامات والعنف. وتتّسم منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي بقدرة عالية على التكيّف بفضل تركيزها الفريد من نوعه على الطبيعة البشرية في النزاعات. فتستند إلى بحوث متعلّقة بالسلوك البشري في مجال الأعصاب والبيولوجيا، وتشير إلى أنّ البشر جميعهم يختبرون شكلًا من أشكال النزاع خلال حياتهم، إلّا أنّهم بالفطرة يتفاعلون مع النزاع بطرق متشابهة جدًّا تشكّل جزءًا من غريزة البقاء.[٤] وتعرض منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي هذه التفسيرات العلمية عمدًا لمساعدة الأفراد على فهم ردود فعلهم، ويُعدّ ذلك خطوة أولى نحو التمكّن من تطوير نهج بنّاء أكثر في مواجهة النزاعات.

وتتعمّق هذه المنهجية في الجوانب الاجتماعية للنزاع. فتنظر في مدى تأثّرنا بالمفهوم الاجتماعي للنجاح وخوفنا من الفشل في تحقيق هذا "النجاح" الذي يتمثّل بالثراء والسلطة والحرية والانتماء إلى مجتمع، إلخ. غير أنّنا عندما نعي وجود هذه التصوّرات والمخاوف، نصبح قادرين على إحداث التغييرات والتحوّلات. وتفيد منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي بأنّ النجاح يمكن أن يتمثّل بتوصّلنا إلى فهم أعمق للاحتياجات البشرية - مثل التكافل والإنصاف والتفوّق والتنوّع - وأنّ تخطّي مخاوفنا في سبيل البحث عمّا هو أكثر مغزى قد يسهم أيضًا في إحداث تغيير سلمي دائم.

إنَّ نموذج جبل الجليد لفهم النزاع وتحليله يكمُن في صلب منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي (انظر الرسم ١). يساعد نموذج جبل الجليد من أجل توضيح كيف أنَّ الجهات غير المباشرة تدخل أيضًا في النزاع في جميع الأوقات بشكلٍ افتراضي، إلى جانب الجهات المباشرة، فتؤثّر على مجرى النزاع والتوتّرات الكامنة وراءه، وتُعزّزها. قد تخمد النار، وقد تُترَك الأسلحة. ولكنْ، في أيّ وقت، قد تؤدّي شرارةٌ صغيرة إلى إشعال فتيل النزاع القديم الراكد في قعر جبل الجليد، فتتصاعد وتيرة العنف وتتجدّد بشكلٍ سريع. فالمطلوب هو فهمٌ أعمق للأسباب الكامنة وراء النزاع وتطوّره، وللسُبُل الممكنة لمعالجته. في إطار منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي، يتعلّم المشاركون من خلال التمارين العملية كيفية القيام بذلك، ويتعرّفون عن كثب على آثار وفوائد مقاربة النزاع من خلال هذه المنهجية. فإذا تمكّنوا من تعلّم كيفية عمل هذه الآلية وكيفية مواجهتها، يستطيعون عندئذٍ منع تصعيد النزاعات.

الرسم ١: نموذج عن جبل جليد، نسخة ٢٠١٨

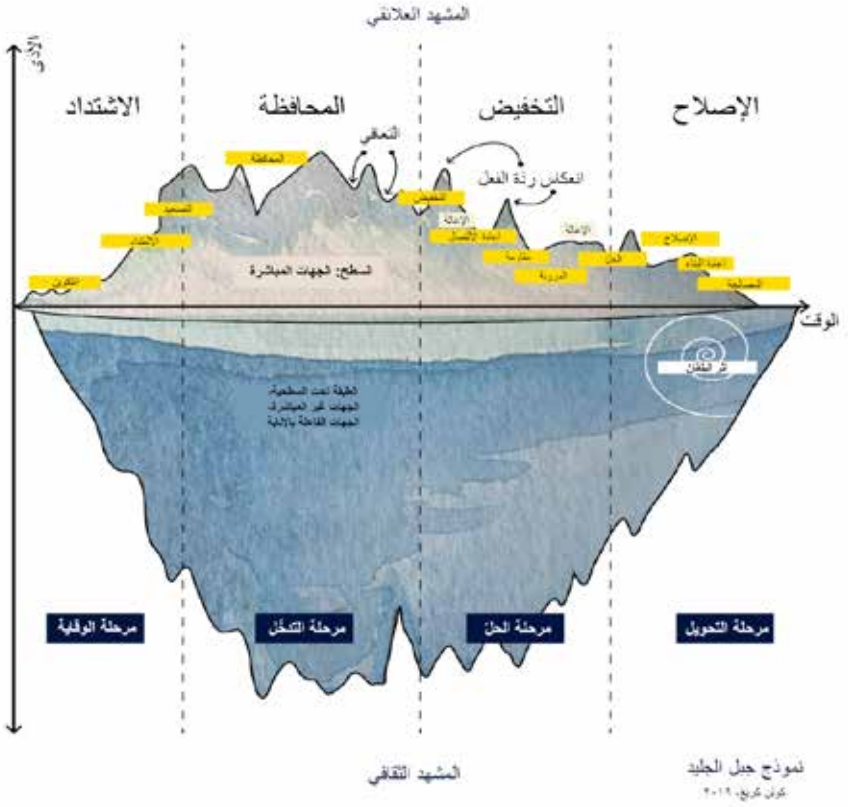

مفهوم الوساطة

في الوضع الأمثل، ليست الوساطة ضرورية لحلّ النزاع، بل يستطيع أطراف النزاع حلّ مشاكلهم بأنفسهم من دون إشراك طرف ثالث، من خلال الانخراط في الحوار وإيجاد سبيل للمضيّ قدمًا. غير أنَّ النزاعات التي نعمل فيها نحن ومشاركونا غالبًا ما تكون قد وصلت إلى مرحلةٍ يعجز فيها الأطراف عن العثور على حلّ بأنفسهم، ويستمرّ تصاعد النزاع. فلا يُستعان بالوساطة كأداة لحلّ النزاعات إلّا متى وإذا أعربَ الطرفان عن ترحيبهما بطرفٍ ثالث يلعب دور الوسيط لتيسير حوارهما. فالوساطة بحسب تعريفنا لها تختلف عن التفاوض مثلًا، حيث يعرض الميسّر حلولًا على أطراف النزاع، فتتراجع ملكية الطرفَيْن في العملية. أمّا في الوساطة فيمتنع الميسّرون تمامًا عن تقديم الحلول؛ بل يكتفون بتيسير العملية ليتمكّن الطرفان من التوصّل إلى حلولهما الخاصّة ومناقشتها. فهذا الشرط أساسيٌّ للوساطة الحقيقية برأينا - فتصبح الحلول والتغييرات في عهدة الطرفَيْن، ما يؤدّي إلى مزيدٍ من التغيير الإيجابي والمستدام والطويل الأمد في النزاعات.

تطبيق منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي في السويد

قامت منظّمة فريشوسيت باختبار منهجية "الحوار من أجل التغيير السلمي" مع شبكةٍ من القادة الشباب المحلّيين من يارفا وبرو، وهما ضاحيتان مهمّشتان في ستوكهولم، تُعانيان أيضًا من الجرائم العنيفة بنسبةٍ مرتفعة. وبما أنَّ أجهزة الدولة والشرطة لم تستطع بناء الثقة لدى المجتمع والتدخُّل بطريقة فعّالة، فإنَّ القادة الشباب في المراكز الشبابية والمنظّمات غير الحكومية والمدارس يبذلون جهودًا متواصلة لمنع نشوء النزاعات والتدخُّل والتوسُّط فيها. أمّا الدافع الذي يحثّهم على ذلك فهو حماية الشباب لكي لا ينتهي بهم المطاف في بيئاتٍ مدمّرة، ولكي لا يتعرّضوا للعنف المميت في أسوأ الحالات. لديهم شغف كبير حيال هذه القضية، لكنَّ تجربتنا تجعلنا على يقينٍ بأنّهم مُعرَّضون بدرجة كبيرة للإنهاك إذا لم يتمكّنوا من التحرُّر من حدّة النزاعات وإذا لم يتحصّنوا بالدعم والإقرار.

يركّز التدريب بشكل رئيسي على الوقاية، حيث يلعب الحوار والسلوك المترافقان مع الوساطة دورًا مهمًّا في العثور على سُبُل أفضل للمضيّ قدمًا. من جهة أخرى، فإنَّ المنهجية تُوفّر أدوات حول كيفية مقاربة النزاع كوسطاء بعد أن يندلع. والأهمّ أنّها تُعلّمنا متى يكون من الأفضل أن نتراجع خطوةً إلى الوراء حفاظًا على سلامتنا الفردية، ومتى يكون من الأنسب أن تتولّى جهاتٌ أخرى في المجتمع معالجة النزاع.

تقوم منظّمة فريشوسيت بتيسير دورة تدريبية ممتدّة على خمسة أيّام ومؤلّفة من محورَيْن، حول الحوار من أجل التغيير السلمي. يتطرّق المحور الأوّل إلى المبادئ والنماذج الرئيسية في المنهجية المُشار

إليها أعلاه، ويتناول أيضًا كيفية تفاعُل مختلف الأشخاص في الأوضاع النزاعية، بالإضافة إلى الأدوات التي تساعد من أجل مسح النزاعات والجهات الفاعلة فيها والعلاقات التي تربطهم. وفي المحور الثاني، ينقسم المشاركون إلى مجموعات من شخصَيْن، ويُعطى لكلّ مجموعة سيناريوهان حول النزاعات، لكي يقوموا بدور الوساطة في الأوّل، وليلعبوا دور الأطراف المتخاصمة في الثاني. وبذلك، ينطلق التدريب الممتدّ على يومَيْن ونصف اليوم حول مهارات الوساطة العملية، حيث يتعرّفون على عملية الوساطة الرسمية المكوّنة من ٦ مراحل (انظر الرسم ٢).

الرسم ٢: عملية الوساطة المؤلّفة من ستّ مراحل

شباب من يارفا يشاركون في ورشة عمل حول الحوار من أجل التغيير السلمي خارج أوبسالا، السويد.
الصورة: فريشوسيت

لا تتمثّل الفكرة في أنَّ الجميع سيقوم في نهاية المطاف بتيسير عملية وساطة رسمية مؤلّفة من ستّ مراحل في الحياة الواقعية. ولكنَّ تعلُّم المنطق الكامن وراء عملية المراحل الستّ، ميكانيكيًا ومعنويًا، ومعرفة كيفية تأثير ذلك على مواقف أطراف النزاع وسلوكياتهم، يوفّر إطارًا جيّدًا يمكن الاستناد إليه عند التعامُل مع الأوضاع اليومية في العمل أو في المدرسة أو في الشارع أو في الأسرة. غالبًا ما نتحدّث عن السلوك الوسيط من جهة، وعن الوساطة من جهة أخرى، حيث أنَّ السلوك الوسيط هو ممارسة وطريقة لمقاربة النزاع انطلاقًا من منطق الوساطة، من دون تطبيق المراحل الستّ بحدّ ذاتها. قد ينطوي السلوك الوسيط على رواية القصص الفردية مثلًا، وقد يتّخذ طابعًا غير رسمي، على غرار المكالمة الهاتفية مع صديق يتّصل لطلب المساعدة في وضعٍ نزاعيّ. فالسلوك الوسيط والوساطة كلاهما يساهمان في الحدّ من التوتّرات، عن طريق تشجيع الإصغاء المتعاطف وتعزيز إحساس الآخر بأنّه يوجد مَن يُصغي إليه، الأمر الذي قد يساعد في منع احتدام النزاع أو التقليل من حدّة النزاع، ويؤدّي إلى إحداث تغيير إيجابي.

في معرض تطبيق منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي في منظّمة فريشوسيت، نُعلّق أهميةً كبيرة على اختيار المشاركين. يحرص زملاؤنا في جميع أنحاء البلد على اختيار القادة الشباب في مجتمعاتهم المحلّية، بناءً على قدرتهم على التأثير بشكل إيجابي على الآخرين. لا يهمّنا الإكثار من عدد المشاركين بقدر ما يهمّنا إشراك الأشخاص المناسبين، من أجل إرساء شبكات من القادة الشباب الرسميين وغير الرسميين الذين سوف يستفيدون من التدريب للشروع بالعمل في جميع مناطق السويد، وربمّا يتعاونون أيضًا مع الجهود المماثلة المبذولة في الخارج. ونقوم أيضًا بتدريب الموظّفين في المنظّمة لكي يتمكّنوا من استخدام المنهجية في عملهم اليومي، مثلًا في المدارس والمجموعات الشبابية والمراكز الشبابية.
عبَّرَ الشباب الذين جمعناهم في هذا التدريب عن تقديرهم الكبير لفرصة اللقاء وتبادل الآراء مع بعضهم البعض، بحسب تقييمنا القائم على المقابلات. ويعتبرون أنَّ الحفاظ على الشبكة سوف يسمح لهم بالتعامل بشكل مباشر مع سيناريوهات حقيقية يواجهونها بانتظام، فيطلبون من بعضهم البعض المساعدة والأفكار والدعم، في حين يثقون ببعضهم البعض بأنّها مساحة آمنة لتشارُك الآراء وإيجاد آذان صاغية. ويأملون أن يتمكّنوا، من خلال الشبكة، من تقديم المشورة بصورة أفضل إلى صانعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى، كالشرطة والخدمات الاجتماعية، حول كيفية فهم أُسُس النزاعات في المنطقة، والتأثير على السياسة المحلّية والوطنية التي تحاول التصدّي للعنف والسلوك المناوئ للمجتمع لدى الشباب.

خلاصة

ينبغي على صانعي السياسات في السويد وحول العالم أن يقرّوا حقًّا بثراء المعرفة والخبرة التي يملكها القادة الشباب، الرسميون وغير الرسميين، من ناحية فهم الأسباب الجذرية للنزاع ومنع العنف في مجتمعاتهم المحلّية. فغالبًا ما يكون القادة الشباب أوَّل السامعين عن النزاعات، ويستطيعون الوصول إلى الشباب الذين يعجز سواهم عن الوصول إليهم بفضل الثقة التي بنوها مع الوقت في أحيائهم، ولا سيّما في المناطق التي تتدنّى فيها الثقة بالجهات المجتمعية الأخرى، كالشرطة. وهكذا، نرى أمثلةً عن شباب يُبادِرون لدعم أُسَر كاملة تضرّرت من العنف المسلّح والقاتل وخسرت أفرادًا منها، لأنّ هذه الأُسَر لا تثق بأيّ شخص آخر لمساعدتها. سمعنا عن حالاتٍ منعَ فيها القادة الشباب إطلاق النار الانتقامي، وأقنعوا الشباب باختيار سبيل أكثر سلامًا للمضيّ قدمًا، من خلال تطبيق مهارات الوساطة المكتسبة ذاتيًا وتلك المستمدّة عبر منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي. ينبغي على صانعي السياسات العمل لضمان التمويل الكافي للمبادرات التي تسعى إلى تعزيز إمكانات المجتمع المدني الشاب في السويد لمنع العنف وإطلاق النار وغيرهما من أشكال النزاعات المدمّرة. نودّ أن نرى مزيدًا من الدعم لنوع العمل الذي تقوم به المنظّمات غير الحكومية لإرساء المساحة والثقة للشباب من أجل الانخراط في بناء السلام. يجب أن تستثمر السويد في التمويل المستدام لوضع خطّة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ بشأن الشباب والسلام والأمن، بما يشمل آراء الشباب حول ما ينبغي القيام به للتوصّل إلى دولة سويدية سلمية وأكثر أمانًا للجميع.

الحواشي

[١] تُعدّ منظّمة فريشوسيت التي يقع مقرّها الرئيسي في ستوكهولم أكبر منظّمة مجتمع مدني شبابية في السويد. وهي تعمل في مواقع متعدّدة في البلد منذ ٣٥ عامًا. وتركّز منظّمة فريشوسيت بشكل أساسي على الشباب وفُرَصهم للنموّ والتطوّر، بغضّ النظر عن خلفياتهم الإثنية أو الدينية أو الاجتماعية. فإنّ دعم تحقيق تطلّعات الشباب يقع في صلب عملنا.

[٢] للاطّلاع على المزيد من المعلومات بشأن منهجية الحوار من أجل التغيير السلمي، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.dialogueforpeacefulchange.org

[٣] تأسّست كوريميلا Corrymeela في العام ١٩٦٥، وهي أكبر وأقدم منظّمة للسلام والمصالحة في إيرلندا الشمالية.

[٤] كولن كريغ، Navigating Conflict and Change: DPC Handbook, Dialogue for Peaceful Change(الحوار من أجل التغيير السلمي)، ٢٠١٩، ص. ١٦.

رافاييل تيسزبلات

يعمل رافاييل تيسزبلات مستشارًا ومصمّمًا للبرامج ووسيطًا وميسرًا ومدرّبًا في مجال حلّ النزاعات والحوار بين الثقافات. ويشغل رافاييل، المُقيم في باريس، فرنسا، منصب متخصّصٍ في الابتكار والتصميم في منظّمة سوليا، وهي منظّمة غير حكومية قائمة على الإنترنت. تعمل المنظّمة على تعزيز التبادل الافتراضي (الحوار بين الثقافات على الإنترنت)، ضمن تحالف التبادل الافتراضي، الذي يقدّم تجربةً عابرة للثقافات إلى عددٍ متزايدٍ من الشباب، كجزءٍ من تعليمهم.

نقل الحوار إلى شبكة الإنترنت

بقلم رافاييل تيسزبلات

الحوار: هو نوعٌ من الحديث الجَمَاعي الذي يسمح بتبادل الأفكار والآراء والمشاعر والتجارب الشخصية، بطريقةٍ حقيقية ومن خلال عمليةٍ غير قائمة على المواجهة، يضمنها وجود الميسّرين، وذلك بهدف تعزيز الفهم المعمّق المتبادل بين المشاركين.

شهدَت مجالات بناء السلام وحلّ النزاعات والتعليم في العقود الأخيرة زيادةً مطّردة، كما عزّزت تفاعلاتها عن طريق البرامج الفريدة التي تحثّ الشباب على الانخراط في حوارٍ هادف، وذلك لبناء الجسور بين الانقسامات السياسية والدينية والثقافية والقومية. يستعين الحوار الميسّر بالمنهجية المعتمدة في عمليات الوساطة وحلّ النزاعات. كما ويشكّل أداةً وقائية، بحيث أنّه يشرك الأشخاص في سياق ما قبل أو ما بعد النزاعات، لإعادة بناء العلاقات المقطوعة أو المشحونة بين الجماعات ذات الهويات المختلفة. يهدف الحوار إلى إشراك المجتمعات المحلّية المتنوّعة والتي يُحتمَل أن تكون منقسمة، في تبادلٍ بنّاء، من أجل كسر الصور النمطية وبناء الثقة أو إعادة بنائها. وتمامًا كما في الوساطة، تتمثّل النتيجة المرجوّة من الحوار في تزويد المشاركين بفهمٍ أفضل لمشاعر نظرائهم وطريقة تفكيرهم والتعبير عن أنفسهم، فيتعاطفون مع بعضهم البعض ويُصبِحون أطرافًا فاعلة في التغيير الإيجابي.

يشكّل التبادل الافتراضي[1] مجالًا حديث العهد، يهدف إلى إضفاء طابع رسمي ومؤسّسي على عملية نقل برامج الحوار المماثلة إلى شبكة الإنترنت. ولقد كانت منظّمة سوليا وبعض المنظّمات الأخرى[2] الجهة الرائدة في تحقيق زيادةٍ هائلة في أعداد الشباب المستفيدين من هذه التجربة المُجدية والعابرة للثقافات، كجزءٍ من تعليمهم. ينخرط الشباب في هذه المساحات الافتراضية، في النوع ذاته من عمليات الحوار التي يصفها بوم[3]، حول موضوعاتٍ ذات اهتمام مشترك، وقد يكون بعضُها مثيرًا للانقسامات، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر السياسة والثقافة والدين والعلاقات الدولية والعلاقات الجندرية والبيئة والهجرة وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ العام ٢٠١٧، بدأ التبادل الافتراضي يكتسب شعبيةً واسعة، مع اعتماد الاتّحاد الأوروبي تنفيذه في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسّط، عن طريق برنامج إيراسموس بلاس للتبادل الافتراضي.[4] وباتَ التبادل الافتراضي، لا سيّما عنصر الحوار الميسّر على الإنترنت الذي تنفّذه سوليا، يقدّم مساهمةً مُجدية في تعزيز الفهم المتبادل بين الجماعات

ذات الهويات المختلفة[٥]، إلى جانب اكتساب بعض الكفاءات التي يُشاع وصفها بـ"مهارات القرن الحادي والعشرين"، وهي: التفكير النقدي والتعاون والوعي بالتنوّع الثقافي ومهارات التواصل والإلمام بوسائل الإعلام والإلمام بالتكنولوجيا وحلّ النزاعات.[٦] كذلك، تُشير آخر التقارير إلى أنَّ القدرة على التواصل بفعّالية في بيئةٍ متعدّدة الثقافات تشكّل مهارةً يفتقر إليها موظّفون كُثُر، على الرغم من أنَّ الطلب عليها بين أصحاب الأعمال في ازديادٍ مطّرد.[٧]

ففي عهدٍ يصبح فيه الخطاب العام أكثر استقطابًا، لا سيّما على وسائل التواصل الاجتماعي، يُضفي التبادل الافتراضي بُعدًا جديدًا على الحوار، عبر توسيع رقعة امتداده مع الحفاظ على عمقه. فغالبًا ما تجري معظم التفاعلات على الإنترنت بين أشخاص يتشاركون خلفيات مماثلة أو الأفكار عينها بشأن بعض المسائل. نتيجةً لذلك، لا يتعلّم هؤلاء إلّا القليل. وتُعرف هذه التفاعلات بـ"الصوامع" أو "فقاعات الترشيح".[٨] وخلافًا لذلك، عندما يعبّر الأشخاص عن عدم موافقتهم، سرعان ما يتحوّل التبادل إلى مواجهة، وهو ما يظهر جليًا في التفاعلات عبر منابر التواصل الاجتماعي. أمّا برامج التبادل الافتراضي فتتجنّب هاتين الثغرتَيْن، بحيث تُوفّر أسلوبًا لانخراط الأشخاص في التبادل على الإنترنت بطريقةٍ بنّاءة، حتّى عندما يختلفون في ما بينهم. وبهدف تحقيق ذلك، يستوجب التبادل الافتراضي التركيبة الصحيحة من البيداغوجيا والتيسير والتكنولوجيا.

البيداغوجيا

يمكن تصميم الحوار بطرق كثيرة ومختلفة من خلال مجموعة من الأدوات المتعدّدة، وفقًا للأهداف المُراد تحقيقها. غير أنّه غالبًا ما يتميّز عن غيره من المحادثات، لا سيّما المناقشات. ففي حين تُعتبَر المناقشات قيّمةً في اختبار المهارات البلاغية، يشكّل الحوار، بإجرائه الفريد، العملية الوحيدة القادرة فعليًا على التوصّل إلى فهمٍ متبادل بين الجماعات ذات الهويات المختلفة وبناء سلام مستدام في نهاية المطاف. هذا وتشمل الاختلافات الرئيسية ما يلي:

١. الجوّ العام المشحون بالتهديدات والعدائية في إطار المناقشات، مقارنةً بالبيئة الآمنة القائمة على الاحترام في إطار الحوار؛

٢. تشمل المناقشات أطرافًا متنافسة تحاول تسجيل مواقف معاكسة ضدّ بعضها البعض، في حين يسعى الحوار إلى تحقيق التعلُّم عن طريق التعاون؛

٣. تدعو المناقشات المشاركين إلى التحدّث بمثابة ممثّلين عن مجموعتهم، ما يجعل المواقف صارمةً ومعمّمة، في حين يدعو الحوار المشاركين إلى التحدّث بالنيابة عن أنفسهم، ما يسمح للرؤى

الفردية بالتبلور والاختلاف عن تلك الخاصّة بالمجموعة؛

٤. نزعة المناقشين الدائمة إلى إيجاد وسائل للردّ على خصومهم، في حين يسعى المشاركون في الحوار إلى الإصغاء وفهم نقاط الاختلاف ومصدرها.

من خلال المنهج الصحيح، يقوم الحوار بتغيير قواعد المحادثة، عبر تبنّي بعض القِيَم المحدّدة، على غرار الاستقلالية والتعاون والدمج والوعي بالتنوّع الثقافي وتعدّدية الأطراف وحرية التعبير، إلى جانب بعض القواعد الأساسية، كالمصداقية والاحترام والسرّية. ينبغي على الهيكلية أن تتبع بعض المراحل المحدّدة العامة[9]: فلا يمكن تحقيق إشراك بنّاء في الحديث عن مواضيع مشحونة من دون إعدادٍ كافٍ وانتقالٍ مناسبٍ من جهود الأنسنة (كسر الجليد وتبادل المعلومات الشخصية) إلى مرحلةٍ تحويلية من الفهم المتبادل والتعاطف. فيتّعلم المشاركون في هذه الحوارات الانفتاح على الآخرين، وذلك بفضل المساحة الآمنة التي يُقيمها الحوار وعملية تيسيره. فهم مدعوّون باستمرار إلى تحديد أرضيةٍ مشتركة، كما إلى فهم مواطن الاختلاف حول بعض الأمور، وكذلك أسباب الاختلاف بشأنها. وينخرط المشاركون أيضًا في عملية تفكير نقدي من أجل إعادة النظر في فرضياتهم. ومن خلال الجهود ما وراء المعرفية التي يبذلونها، لا يقتصر تعلُّمهم على الموضوع رهن المناقشة وحسب، بل يشمل أسلوب انخراطهم في هذه المواضيع وطريقة تأثير ذلك على فهمهم لها. وينبغي أن تنطوي البيداغوجيا على مفهوم التعلّم المتباعد، أيْ انخراط المشاركين في العديد من الجلسات ودعوتهم للتأمُّل في المحادثات بين الجلسات، بحيث يواجهون ما تعلّموه بسياقاتهم وتجاربهم المحلّية.

التيسير

يُعتبَر التيسير فنًّا يقوم على مساعدة المشاركين على تجنّب عثرات المناقشات وجعل المحادثات بنّاءة. ولتفادي هذه العثرات، تُساهِم النقاشات الحيّة في إحداث الفرق، كما سبق وورد أعلاه. غير أنَّ العامل المُحدِّد لجودة الحوار وعمقه يتمثّل في وجود ميسّرين مدرّبين. فمنعُ المواجهات وانعدام الاحترام، أو تجنّب النزاعات وعدم المصداقية، إلى جانب توجيه ديناميكيات الهوية والاختلالات في توازن القوّة؛ جميعُها أمورٌ لا تتطلّب شخصيات مرنة فحسب، بل مهاراتٍ دقيقة يتمّ اكتسابها عن طريق التدريب والممارسة والإشراف المستمرّ. تحتاج فِرَق الميسّرين إلى التأمّل في تنوّع المشاركين وإظهار تعدّدية مستمرّة في التعبير للجميع، وبالتالي الامتناع عن جعل نظرتهم الخاصّة هي الطاغية أو تفضيل رأي معيّن على الآراء الأخرى خلال عمليات التبادل. ويتمثّل دور الميسّرين في تعزيز جودة التواصل

والحرص على المشاركة المتساوية للجميع وإدارة الديناميكيات غير البنّاءة وتسهيل التعلّم المتبادل بين المشاركين، بما في ذلك عن طريق التأمّل في محتوى المحادثة وسيرها، وفقًا لنظرتهم لها. ومن خلال اعتماد عملية يقودُها المتعلّم، يستطيع المشاركون تكييف المنهج المحدّد مسبقًا مع احتياجاتهم واهتماماتهم، والانخراط بشكل تدريجي في التيسير الجماعي. وينبغي أن يُفسِح المنهج المجال أمام عدّة خيارات. ففي حين قد تكون بعض الأنشطة ضرورية، ينبغي تخصيص معظم الوقت للمناقشات الحرّة. من جهة أخرى، يشكّل وجود أطراف ثالثة طيلة فترة الحوار إلزاميًا، وذلك لصون القواعد المتّفق عليها، على غرار السرّية وعدم إطلاق الأحكام وتجنُّب مقاطعة الآخرين أو التهجّمات الشخصية. أخيرًا، من المرجّح أن يتطلّب الحوار على الإنترنت من الميسّرين التنبّه بشكل إضافي إلى تعابير الوجه ونبرة الصوت، سيّما وأنّ بعض الإشارات غير اللفظية، كلغة الجسد الكاملة، قد تبقى غير واضحة (مع العلم أنّنا أدركنا أنّ الحوار على الإنترنت فعّالٌ بقدر الحوار وجهًا لوجه في تعزيز التعاطف والعلاقات الإيجابية بين المشاركين).[١] ويتطلّب تيسير الحوار على الإنترنت بشكل رئيسي تدريبًا تقنيًا إضافيًا، سيمّا وأنَّ الدور الداعم الذي يضطلع به الميسّرون يشمل الدعم التقني الأساسي، وذلك حرصًا على راحة جميع المستخدمين.

التكنولوجيا

تكمُن القيمة الرئيسية لاستخدام التكنولوجيا في الحوار بين الثقافات بقدرتها على توفير تجربة عابرة للثقافات لعددٍ أكبر بكثير من الأشخاص، مقابل جزء بسيط من الكلفة الخاصّة لأيّ عملية تبادل مادّية - ناهيك عن البصمة الكربونية الضئيلة. وتسمح التكنولوجيا كذلك لبعض الأفراد بالشعور بأمانٍ أكبر في التحدُّث، إمّا لشعورهم بالخجل في الأنشطة الحيّة أو لكونهم يعيشون في بيئاتٍ تُقمَع فيها حرّية التعبير. غير أنّ استخدام تكنولوجيا الإنترنت لا يضمن أن تكون التجربة مثالية. فعلى مرّ السنوات، عملَتْ "سوليا" على تحديد الدروس المستقاة بشأن تكييف التكنولوجيا مع فلسفة الحوار، وقامت باستحداث منصّات على الإنترنت وأنظمة خاصّة لإدارة التعلّم، تسمح بإجراء محادثات أكثر جدوى على الإنترنت.

- بدايةً، قد تتمثّل التبادلات على الإنترنت بمحادثاتٍ تجري بشكلٍ متزامن أو غير متزامن، شفهيًا أو كتابيًا. وفي حين قد تكون التبادلات غير المتزامنة، عن طريق المنشورات والتعليقات المكتوبة، مكمّلًا مفيدًا للتبادلات المتزامنة والمحادثات الشفهية، غير أنّها لا تحلّ محلّ هذه الأخيرة. ويستطيع أيّ مراقب أن يلاحظ أنّ المحادثات غير المتزامنة على وسائل التواصل الاجتماعي نادرًا ما تؤدّي إلى

الصورة: *Adobe Stock Images*

محادثاتٍ معمّقة. يعود ذلك إلى أنَّ جزءًا أساسيًا من الحوار يكمُن في العناصر التالية: الإشارات غير اللفظية كلغة الجسد، وتعابير الوجه، ونبرة الصوت على سبيل المثال. وعليه، يحرمنا غياب التفاعل وجهًا لوجه من حيّزٍ كبيرٍ من الفهم، حيث يسهُل على المرء إساءة فهم تعليق محايد، واعتباره تهجُّمًا. كما يحدّ ذلك من عفوية الإجابات (كونه يُتيح للمرء وقتًا أطول للردّ)، فيسمح بالتالي للعقل المنطقي بالتحكّم بطريقة التعبير بشكلٍ أسهل. أخيرًا، ونظرًا إلى عدم قدرتهم على رؤية نظرائهم بشكلٍ مباشر، يشعر المشاركون في التبادلات غير المتزامنة بالأمان، بعيدًا عن التصعيد العنيف، ما يسمح لهم بإساءة معاملة الآخرين إذا أرادوا ذلك. ومن شأن التبادل غير المتزامن أن يُسهِّل تشارك المعلومات المقتضبة، غير أنّه ينبغي إيلاء الأولوية للمحادثات المتزامنة اللفظية عند السعي إلى تحقيق التعلّم المعمّق والحوارات البنّاءة.

• ثانيًا، يُعتبَر الجانب المرئي للمنصّة مهمًّا، إذ إنَّ بثّ الفيديوهات على شكل حلقة مستديرة يشجّع العقلية التعاونية ويحفّز المزيد من السلاسة في عملية التبادل. يعمل صندوق الدردشة المركزي أيضًا بشكلٍ أفضل من النوافذ المتراصفة التي يتوفّر إلى جانبها مربّعٌ للدردشة الجانبية. ونظرًا إلى أنَّ برنامج التبادل الافتراضي يشمل مشاركين من بلدان مختلفة يتكلّمون لغاتٍ مختلفة ويتوجّب عليهم استخدام لغة واحدة[11] في معظم المحادثات، يسمح صندوق الدردشة المركزي للميسّرين بنسخ المداخلات الرئيسية التي يقدّمها المشاركون خطّيًا، ممّا يساعد المتحدّثين غير الناطقين باللغة على متابعة المحادثة بسهولة أكبر.

• ثالثًا، تُعتبَر إمكانية الوصول عنصرًا أساسيًا في قوّة التكنولوجيا الشاملة، إذ غالبًا ما تتأثّر جودة التطبيقات الإلكترونية المُستخدَمة لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو بضعف الاتّصال. وقد سمح النظام القابل للتكيّف والقائم على التواصل الآني على المواقع الإلكترونية لمنظّمة "سوليا" بأن تضمن تحقيق إمكانية الوصول المثلى وأن توفّر تجربةً رفيعة المستوى في الصوت والصورة، حتّى في المناطق التي يتوفّر فيها عرض نطاق تردّدي منخفض. ومن الضروري أيضًا تقديم الدعم التقني الاستباقي لحلّ مشاكل الكمبيوتر والبرامج، بغية ضمان تمكُّن جميع المشاركين من تصفُّح المنصة بسهولة.

• أخيرًا، تعتمد البيئة الآمنة بشكل كبير على أمن المنصّة، فقد لا يتحلّى المشاركون بالصدق إذا شعروا بالخوف من خطر القرصنة أو الرقابة الحكومية، كما هي الحال غالبًا في أدوات الاتّصال الإلكترونية، ممّا يؤثّر على المناقشات في المجموعة.

برنامج سوليا للاتّصال

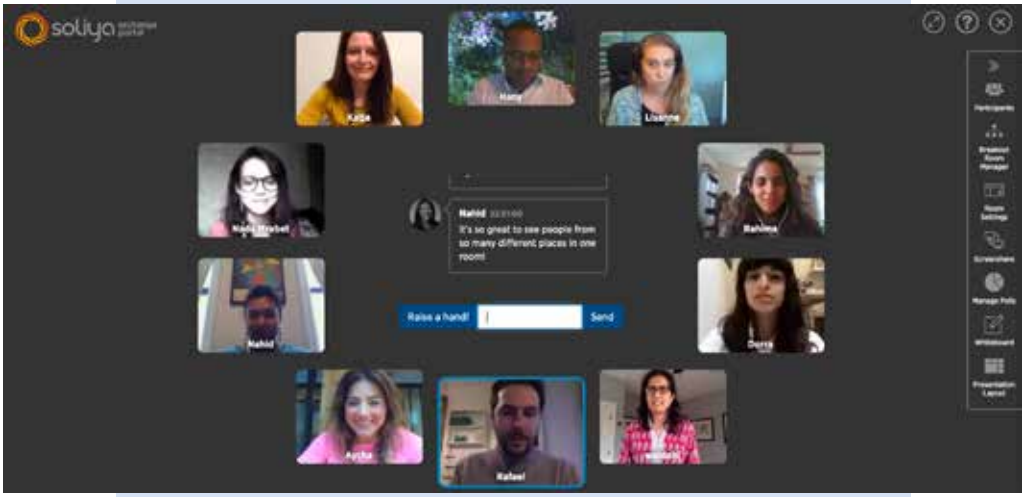

"سوليا" هي منظّمة دولية غير ربحية تعمل في مجال التبادل الافتراضي. وهي تقدّم تعليمًا عالميًا عالي الجودة يجمع بين قوّة الحوار ونطاق وصول التكنولوجيات الإعلامية الجديدة، لتمكين الشباب من تنمية مهارات مهمّة للقرن الحادي والعشرين وإقامة علاقات أكثر فعّالية وتعاونية داخل مجتمعاتهم وفي ما بينها.

جمعَتْ منظّمة سوليا منذ العام ٢٠٠٣ بين أكثر من ١٤٠٠٠ طالب في سنّ الدخول إلى الجامعة، ينتمون إلى ٢٣٣ مؤسّسة في ٣٣ بلدًا، من خلال برنامج "سوليا للاتّصال"، وهو مبادرة رائدة في مجال التبادل الافتراضي. وخلال تنفيذ البرنامج، يتّصل طلاّب الجامعات ببعضهم عبر منصّة مُصمَّمة خصيصًا لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو، ضمن منهج دراسي صارم يعكس آخر التطوّرات في البيداغوجيا الدولية. ويُشارِك الطلاّب خلال الفصل الدراسي في حوارات المجموعات الصغيرة وجهًا لوجه عبر الإنترنت، ويتعاونون مع زملائهم في جميع أنحاء العالم، بتوجيهٍ من الميسّرين المُدرَّبين في سوليا. فتُتيح هذه التجربة للشباب فرصةً للتعبير عن آرائهم على نطاقٍ عالمي، واستكشاف القضايا المُلِحَّة بعين ناقدة، والتعرّف على منظورات مختلفة ضمن بيئة آمنة.

وممّا لا شكَّ فيه أنَّ المنصّات الإلكترونية الجيّدة التصميم تُعتبَر مصدرَ قوّة، كونها تسمح لعدد متزايد من الأشخاص بتجربة الحوار البنّاء بين مختلف الجماعات. ويفيد الميسّرون أيضًا بأنّه أصبح بإمكانهم العمل بسهولة أكبر، بفضل توفّر بعض الأدوات العملية مثل أداة "وضع المتحدّث الواحد" التي يمكن من خلالها لشخص واحد فحسب التحدّث في كلّ مرة. ونظرًا إلى أنّه يتمّ تصميم المزيد من الأدوات لتحسين تجربة المستخدم في برنامج التبادل الافتراضي، يمكن أن يحلّ هذا البرنامج قريبًا محلّ عملية التبادل المباشر، كقناة التلاقي المفضّلة بين الثقافات.

هذا ولم يتمّ تفعيل القوّة الشاملة لبرنامج التبادل الافتراضي بالكامل، إذ لا يزال في طور التحسين، بما في ذلك الترجمة المباشرة بلغاتٍ متعدّدة، والمنصّات المخفّفة، وتحسين القدرة على الوصول لدى المستخدمين الذين يعيشون في المناطق ذات التردّد المنخفض. وتُعتبَر الدراسات الطولية والأبحاث الأكاديمية ضرورية لإجراء تقييم كامل للطرق السلوكية والمواقفية المتعدّدة التي يقوم الحوار عبر الإنترنت من خلالها بتحويل المشاركين. وقد باتَ البرنامج الآن أداةً أساسية للتعليم، لأنّه يسمح لآلاف الشباب بتجربة التبادل المعمّق والمستدام عبر الإنترنت. ومن خلال مضاعفة عدد الشراكات الجامعية، تلاحظ منظّمة "سوليا" أنَّ المزيد من الأساتذة يسعون الآن إلى استخدام الحوار كأداة تربوية في حصصهم، لأيّ غرض يتعلّق مثلًا بالتربية المدنية (كالعلاقات بين الجنسَيْن، والعلاقات العرقية، والتنمّر، إلخ) أو العلوم الإنسانية والاجتماعية. وينبغي أن تتمكّن الدراسات العلمية العصبية والاجتماعية قريبًا من إظهار أنَّ المحادثات الميسّرة داخل الصفّ تُحفِّز الطلّاب وتشجّعهم دائمًا على تعلّم المزيد واستكشاف الافتراضات ورؤية الأمور من منظورات متعدّدة، في وقتٍ أصبحَ فيه التعليم التنازلي غير التشارُكي والكلاسيكي يواجه تحدّيات أكبر. ولا يُعتبر الحوار أداةً مهمّة في أيّ جهد مبذول لمنع النزاعات فحسب، بل أصبح أيضًا، مع ظهور برنامج التبادل الافتراضي، جزءًا أساسيًا من عملية التعلّم الكونية. ويوفّر برنامج التبادل الافتراضي فُرَصًا لعدد متزايد من الطلّاب للحصول على تجربة معمّقة مشتركة بين الثقافات كجزء من تعليمهم. بالتالي، يمكن أن يقدّم البرنامج مساهمات كبيرة ودائمة في تحقيق السلام المستدام، من خلال نطاق وصوله الواسع وعمليات الحوار الميسّرة التي يتمّ إجراؤها من خلاله.

الحواشي

[١] يشكّل التبادل الافتراضي ممارسةً مدعّمة بالبحوث، وهي تنطوي على برامج أو أنشطة تعليم مستدامة قائمة على التكنولوجيا بين الأشخاص، حيث يُفسَح المجال للتواصل والتبادل البنّاء بين الأفراد أو المجموعات المنفصلة جغرافيًا، و/أو ذات الخلفيات الثقافية المختلفة، وذلك بدعمٍ من المدرّبين أو الميسّرين. يقوم التبادل الافتراضي بالمزج بين الأثر المعمّق الذي يحدثه الحوار بين الثقافات والتبادل بواسطة الامتداد الواسع للتكنولوجيا الرقمية. https://evolve-erasmus.eu/about-evolve/what-is-virtual-exchange/.

[٢] http://virtualexchangecoalition.org.

[٣] ديفيد بوم، On Dialogue عن الحوار، (آبينغدون، آكسون: روتلدج، ٢٠١٣).

[٤] https://europa.eu/youth/erasmusvirtual.

[٥] https://www.soliya.net/sites/default/files/pdfs/SoliyaImpactAssessmentTools.pdf.

[٦] ستيفن إليون-غوار وكينيث و. هيل، "The Soliya Connect Program: Two Institutions Experience with Virtual Intercultural Communication"، (منشورات الكليّة، جامعة كينيسا و، ٢٠١٥).
http://www.ejournalofpublicaffairs.org/wp-content/uploads/2019/04/66-196-2-PB.pdf

[٧] "Meaningful education in times of uncertainty: A collection of essays from the Center for Universal Education"، (تقرير، بروكينغز، ٢٠١٧).
https://www.brookings.edu/research/meaningful-education-in-times-of-uncertainty/?utm_campaign=Global%20Development&utm_medium=email&utm_content=55168116&utm_source=hs_email.

[٨] إيلي باريزر، The Filler Bubble: what the internet is hiding from you، (لندن: فايكينغ/ بينغوين للنشر، ٢٠١١).

[٩] بروس تاكمان، Developmental Sequence in Small Groups. Group Facilitation: A Research and Applications Journal: ص. ٧١ - ٧٢ (ربيع ٢٠٠١).
نسخة عن الأصلية من الأرشيف (PDF) في ٢٠١٥/١١/٢٩.
https://www.civicus.org/documents/toolkits/PGX_D_Sustained%20Dialogue.pdf

[١٠] https://www.soliya.net/sites/default/files/pdfs/SoliyaImpactAssessmentTools.pdf.

[١١] في الوقت الحالي، تتوفّر جلسات التبادل الافتراضي باللغات الانكليزية أو الفرنسية أو العربية.

سلمى مالك

تعمل سلمى مالك أستاذة مساعدة في قسم الدفاع والدراسات الاستراتيجية في جامعة القائد الأعظم في إسلام آباد في باكستان، وهي متخصّصة في مجالَيْ النزاع والدراسات الأمنية وشؤون جنوب آسيا. تخرّجت الدكتورة سلمى مالك من جامعة أوبسالا في السويد ومن مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الاستراتيجية في هاواي، وهي أستاذة باحثة زائرة سابقة لدى مختبرات ساندیا الوطنية في نيو مكسيكو. وبالإضافة إلى كونها عضوًا في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، شاركت في منتديات مختلفة، مثل المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية؛ ورابطة المؤسّسات البحثية في جنوب آسيا؛ ومجلس الأبحاث المتعلّقة بالعلوم الاجتماعية؛ ومنظّمة النساء في الأمن وإدارة النزاعات والسلام؛ وشبكة النساء المانحات في الولايات المتّحدة الأميركية. وقد عملت قبل انضمامها إلى جامعة القائد الأعظم موظّفةَ أبحاث في معهد الدراسات الاستراتيجية في إسلام آباد في باكستان منذ شهر حزيران/يونيو ١٩٩٦ حتّى شهر آب/أغسطس ١٩٩٩. تشمل منشوراتها مجلّدًا محرّرًا بعنوان مشاكل وتحدّيات الأمن في باكستان في العقد المقبل (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٥)؛ وكتابًا بعنوان "الأسلحة الصغيرة والنقاش الأمني في جنوب آسيا" (الدراسات السياساتية في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية)؛ ودراسةً شارك في كتابتها معهد USIP حول "تحديد اتّجاهات النزاع في باكستان".

النساء من أجل تحويل النزاع
وجهات نظر من جنوب آسيا

بقلم سلمى مالك

في سياق هذا المقال، يُقصد بالحوار تبادل التجارب المتنوّعة التي تمّ اختبارها أثناء النزاعات، والتعرّف إلى طرقٍ بديلة للنظر في السيناريوهات الناشئة. وبالتالي، من شأن الحوار أن يساهم في زيادة التعاطف تجاه وجهات نظر الآخرين وفهم هذه الأخيرة، والقضاء على الصور النمطية التقليدية.

يتمتّع المجتمع الآسيوي الجنوبي بتاريخ غني بالفولكلور والروايات، توارثته الأجيال المتعاقبة، وهو يُعرف بكونه مجتمعًا كثير التواصل، يعبّر عن نفسه شفهيًا بشكل أكبر عن طريق إجراء النقاشات العامة التي غالبًا ما تكون شديدة الحيوية والانفعال. ويتوفّر في مدينة بيشاور التي تقع في شمال غرب باكستان سوقٌ تقليدي يحمل إسم قصا خواني بازار (سوق رواة القصص)[1]، حيث كان الرجال يجتمعون تاريخيًا ويتشاركون القصص والحكايات ويحتسون الشاي الأخضر قدر ما يشاؤون حتّى ساعات الصباح المبكرة. وقد أصبح هذا السوق نفسه والخطباء فيه يشكّلون جزءًا لا يتجزّأ من حركة تاريخية سلمية تُعرَف بـ"حركة خدي خدمتجار" التي تأسّست لمواجهة الاحتلال البريطاني.

ولا تزال التجارب المروّعة التي أدّت إلى انفصال الهند وباكستان عن بعضهما وولادتهما كدولتَيْن مستقلّتَيْن في العام ١٩٤٧، تشكّل جزءًا من بعض القصص التي تتمّ مشاركتها في هذه الأسواق وغيرها من الأماكن. وقد تمحورت قصص تقسيم جنوب آسيا الكبرى ورمزيتها حول موضوع تقسيم ونهب وتجزئة "الوطن الأمّ" الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته من قِبَل "أبنائه"[2]. ولا تزال هذه السرديات والذاكرة الشفهية للأسف تجسّد تصوّرات الرأي العام حول النزاع وتؤثّر فيها، فينعكس ذلك في نقص الثقة الراسخ بين البلدَيْن وفي الجهود المبذولة لحلّ النزاعات التي غالبًا ما تستبعد شرائح كبيرة من السكّان، بما فيها النساء.

ولا يزال العديد من عمليات الحوار المرتبطة بالسلام والأمن تشمل آليات لصنع القرار يسيطر عليها الذكور إلى حدٍ كبير، إذ وصف المجتمع هذه المجالات المواضيعية بأنّها أكثر ذكورية. وبالتالي، غالبًا ما تُعتبَر مساهمة المرأة في هذه العمليات غير مهمّة. وفي ضوء ذلك، سيدرس هذا المقال مدى أهمية إشراك النساء في الحوار، كجزءٍ من المساعي الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتغيير الاجتماعي السلمي.

الصورة: *Adobe Stock Images*

الحوار في جنوب آسيا

لا تزال عملية تحقيق السلام والأمن في جنوب آسيا رهينة العلاقة القاسية بين الهند وباكستان، إذ أدت أكثر من سبعة عقود من العلاقات العدائية بين البلدين إلى نشوء بيئة يشكّل فيها النزاع جزءًا من الأحداث اليومية، وإلى تنفيذ عمليات تكديس للأسلحة بشكل متزايد، بحيث أصبحت الأسلحة النووية تشكّل الكفيل السلبي لحفظ السلام. وعلى الرغم من ذلك، برزت فرص ومنتديات متعدّدة لإجراء الحوارات بين البلدين تنوّعت بين حوارات ثنائية وحوارات متعدّدة الأطراف.[٣] وفي حين نشأت بعض هذه المبادرات بسبب حالات الأزمات، تمّ التداول في العديد منها في وقت السلم، وقد ركّزت بشكل أساسي على مشاكل النزاع العرضية بدلاً من قضايا النزاع الرئيسية. وقد ساهمت الظروف، أو الأطراف الثالثة التي كانت تسعى إلى نزع فتيل الأزمات وإدارتها، في إنشاء وتشجيع قنوات الحوار والتواصل الرسمية والمتعدّدة المسارات، لا بل شكّلت الدافع وراءها. وتبقى القنوات الرسمية محصورةً بالمناصب الحكومية القائمة كما هو متوقّع. وفي حين كانت قنوات الإشراك غير الرسمية أكثر مرونة وتقبّلاً واستيعابًا لوجهات النظر البديلة، حتى وإن لم تكن شاملة لها بالضرورة، فإنّ حوادث مومباي الإرهابية عام ٢٠٠٨ وظهور القومية المتطرفة في الهند قد أدّيا إلى تقليص المساحة المتوفّرة لهذه القنوات غير الرسمية، ما أدّى إلى تقييد النمو الشامل والتنمية والأمن في المنطقة. ويجب إشراك جهات فاعلة إضافية من أجل تحويل هذا النزاع وحلّه مثل منظّمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الدينية الرئيسية والثانوية، والجماعات المهمّشة، وممثّلي النساء وحتّى القادة الشباب، بالإضافة إلى الحكومة التقليدية أو المؤسّسات العسكرية.

ما هي الشمولية؟

لا تُساهِم القِيَم والأعراف الاجتماعية الذكورية التقليدية في جنوب آسيا في ظهور عدم المساواة بين الجنسين فحسب بل تعزّز أيضًا الصور النمطية المتعلّقة بالجنسين. وعلى الرغم من تضرُّر المرأة بشكل مباشر من العنف والنزاعات المسلّحة القائمة في أنحاء كثيرة في المنطقة، لا يتمّ اعتبارها جهة معنية فاعلة في مداولات السلام والأمن والنزاع. غير أنّ العديد من البلدان في جنوب آسيا، بما فيها باكستان، تخصّص ٣٣٪ من مقاعدها في المجلس التشريعي للنساء. وفي حين يشكّل ذلك في حدّ ذاته إنجازًا كبيرًا، ينبغي تقييم مدى قدرة هذه النسبة من النساء على إقامة حوار حول الأمن والسلام والتأثير فيه بشكل استباقي. وفقًا لدراسةٍ أجراها المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف، فإنّ "احتمال التوصّل إلى الاتفاقات وتنفيذها أعلى بكثير في العمليات الشاملة. غير أنّ ذلك لا ينطبق إلّا إذا تمتّعت الجهات

الفاعلة المُشركَة بتأثير كبير على العملية."[٤] وبالإضافة إلى الشمولية، من المهمّ اعتبار هذه الكيانات من الشركاء الفاعلين في عمليتيّ تحقيق السلام والتنمية.

وقد تمّ تعريف الحوار الشامل أيضًا بـ"محادثات منظّمة وميسّرة حول مسألة مُسبِّبة للقلق، يُجريها ممثّلو المجموعات والمؤسّسات المختلفة المتأثّرة بتلك المسألة أو التي تؤثّر فيها إيجابًا أو سلبًا".[٥] وتسعى خطّة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها إلى إدراج جميع القطاعات وشرائح المجتمع، بما في ذلك أكثر الشرائح تهميشًا. ويشدّد هدف التنمية المستدامة الخامس المتعلّق بالمساواة بين الجنسَيْن بشكل خاصّ على دور المرأة في تعزيز السلام والتنمية وأهمية تمكين النساء والفتيات. وبناءً على هذه الخطّة، تسعى الفئات الأكثر تهميشًا، بما فيها النساء، إلى التماس التزامات من الجهات المعنيّة الأساسية في قطاعات التنمية والشؤون الإنسانية والأمن، بغية ضمان إشراكها في جميع الممارسات.

المرأة والحوار

لطالما كانت المقاربات التقليدية المعتمدة لحلّ النزاعات متحيّزةً ضدّ المرأة بطبيعتها، إذ يقود الرجال السرديات الكبرى باعتبارهم جهة حلّ النزاعات وأحد أسبابها وعناصر تمكينها. وتُعتبَر المرأة بشكل عام، وفقًا لهذا المنظور، مسؤوليةً وعنصرًا تبعيًا ينبغي أن يتمّ التأمين عليه والاهتمام به وحمايته كلّما وكيفما تطوّر النزاع.
وتميل المرأة إلى تحمّل عبء الحرب المباشر، إذ تتعرّض إلى التهجير المحتمل، والزواج المبكر، والاعتداء والتحرش الجسدي والنفسي بشكل منتظم، كما وتكون غير قادرة على الوصول إلى التعليم والمرافق الصحّية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، قد تقضي بعض النساء حياتهنّ كنصف أرامل بسبب اختفاء أزواجهنّ أثناء النزاع، فيعيش العديد منهنّ في قرًى للأرامل حيث ما من رجالٍ لإعالتهنّ، ما قد يعرّضهنّ للتحرّش والاستغلال والاعتداء من قِبَل عناصر إنفاذ القانون (الرجال) بشكل منتظم.

وتميل النساء إلى تمثيل الوكالات الحكومية المعنيّة الخاصة بها، عندما تشارك في عمليات الحوار الرسمية. لكنْ، غالبًا ما لا تكون تلك النساء متضرّرات من النزاعات، وبالتالي لا يستطعْنَ تمثيل احتياجات ووجهات نظر النساء اللواتي يتواجدن في مناطق النزاع عند المشاركة في عمليات التفاوض تلك. ويميل المجتمع أيضًا، بسبب الحساسيات الثقافية، إمّا إلى التغاضي عن النساء أو تجاهلهنّ عمدًا كجهات فاعلة في النزاع، سيمّا وأنّه غالبًا ما يتمّ تصوير دور المرأة وصورتها بالحنون والعطوف وغير الأناني، ما يتناقض مع صورة

المرأة التي تحمل السلاح، والمجنّدة للقتال، والتي قد تشارك في عمليات القتل الجماعي في عمليات التفجير الانتحاري، أو التي تُظهِر على الأقلّ دعمها للعناصر المقاتلة المتطرّفة. ويساعد إشراك المرأة في عمليات التواصل الثنائي أو المتعدّد الأطراف في إضافة منظور مختلف ضروري للغاية على الحوار التقليدي المتمحور حول الذكور. وقد لا يتمّ بدايةً التركيز في هذه المشاركة على تحقيق النتائج، إذ قد تبدأ عبر تبادل تجارب النساء المتنوّعة أثناء النزاعات والتعرّف إلى طرق بديلة للنظر في السيناريوهات المستجدّة. وبالتالي، من شأن هذه المشاركة أن تساهم في زيادة التعاطف تجاه وجهات نظر الآخرين وفهمها، والقضاء على الصور النمطية التقليدية. والأهمّ من ذلك، يمكن أن تخلق هذه المشاركة مساحةً لوجهات نظر النساء للمساهمة في صنع القرار، ما يؤدّي في نهاية المطاف إلى التوصّل إلى قواسم مشتركة لتحقيق الوساطة وحلّ النزاعات. وتشكّل هذه الرحلة رحلةً شاقّة حتمًا، لكنَّ الحوار المستمرّ يضمن على الأقلّ بقاء قنوات الاتّصال متاحة.

ويتمّ تطبيق منظور جنساني على السرد الأمني التقليدي كلّما وحيثما يتمّ إشراك المرأة فيه، مع تسليط الضوء على الأدوار العديدة التي تؤدّيها هذه الأخيرة ووجهات نظرها المتنوّعة. والأهمّ من ذلك، تتيح هذه التجارب القدرة على إنشاء وتطوير حركات أو شبكات من النساء الخبيرات. وقد أدّت المنظّمات عملًا هائلًا في مجال تحويل النزاعات على مستوى المجتمع، لا سيّما في مناطق النزاع مثل مناطق جامو وكشمير التي تحتلّها الهند، وكجرات وشمال شرق الهند إلخ. ومن بين هذه المنظّمات: منظّمة النساء في الأمن وإدارة النزاعات والسلام[٦] التي يقع مقرّها في دلهي، وجماعة بايمان[٧] ومركز سَاباوْن[٨]، وهما من الهيئات غير الحكومية التي تقودها النساء والتي تعمل على القضاء على التطرف وتسريح المفجّرين الانتحاريين في وادي سوات في باكستان؛ فضلًا عن التجمع البرلماني النسائي؛ والشبكة النسائية في جنوب آسيا؛ ومنتدى القيادات النسائية في جنوب آسيا؛ وتحالف جنوب آسيا النسائي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشبكة الإقليمية النسائية (بين أفغانستان وباكستان والهند)؛ ومؤسسة السلام للتعليم والتنمية في إسلام أباد وبيشاوار[٩]. ولا تمثّل هذه المنظّمات سوى عدد قليل من الهيئات المختارة التي تعمل على تحقيق السلام والأمن من منظور يركّز على المرأة. وقد تأسّس منتدى العمل النسائي في باكستان عام ١٩٨١ لحماية وتعزيز حقوق المرأة وصوتها بعدما استخدمَ النظام العسكري في حينها الفتاوى الإسلامية لقمع وتقييد حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية. غير أنّ هذه المنظمات واجهت معارضة وانتقادات محلّية شديدة اللهجة، كونها استحدثت مساحة لنفسها في بيئة ذكورية نموذجية ومؤمّنة.

وأدّت المرأة، من خلال مشاركتها في مفاوضات النزاع، دورًا مهمًا جدًا في توعية مجتمعات النزاع وتحويلها على المستوى الجزئي، كما وتُعتبَر عنصرًا فعّالًا للغاية في تحويل النزاعات، وغالبًا ما تقدّم منظورًا يختلف عن النهج العسكري الذكوري. وقد ساهمت المرأة في القضاء على التطرّف[١٠] لدى الشباب العنيف والمفجّرين الانتحاريين المحتملين، وفي تنفيذ برامج تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، وقيادة مؤسّسات بديلة لحلّ النزاعات. وشاركت المرأة أيضًا ولا تزال، كوسيطة للسلام في المجتمعات التقليدية، واضطلعت مرارًا وتكرارًا بدورٍ بالغ الأهمية في إبرام اتّفاقات سلام طويلة الأمد. ولا شكّ في أنَّ حثّ المرأة وإشراكها كجهة مهمّة معنيّة بالسلام في جميع مراحل التخفيف من حدّة النزاعات، يَحول دون اشتداد النزاعات الاجتماعية. ومع تحوّل النزاعات إلى نزاعات داخلية أو ممتدّة بشكل مطّرد، لا بدَّ من إشراك المرأة كشريكة فاعلة في عمليّتَيْ الحوار والتخفيف من حدّة النزاعات، وإلّا فلن يتمّ تحقيق سلام كلّي ومستدام.

الحواشي

[١] كازي سارور، "Qissa Khwani"s tale of tear and blood"، ذا ستيتس مان، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

[٢] غيتا فيسواناث وسلمى مالك، "Revisiting 1947 through Popular Cinema: A Comparative Study of India and Pakistan"، مجلّة إكونوميك أند بوليتيكال ويكلي، المجلّد ٤٤، العدد ٣٦، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ص. ٦١ - ٦٩.

[٣] على المستوى الرسمي، عقدت الهند وباكستان على مرّ العقود عدّة جولات من الحوارات الرسمية الثنائية، في ما يتعلّق بمنطقتَيْ جامو وكاشمير والنزاع على المياه ومسائل الإرهاب والسيطرة على الأسلحة والمسائل الاستراتيجية، إلى جانب بعض النزاعات الطفيفة الأخرى. وإلى جانب القنوات الرسمية، تمّ تنظيم مبادرات من المسار (١,٥) ومن المسار (٢)، على غرار حوار نيمرانا، وحوار شوبرايا، وعملية أوتاوا، وملتقى الشعوب الهندية - الباكستانية من أجل السلام والديمقراطية (PIPFPD)، وغيرها.

[٤] تانيا بافنهولز، ونيك روس، وستيفن ديكسون، وآنا-لينا شلوتشر، وجاكي ترو، Making Women Count – Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations، تقرير صادر عن مبادرة جنيف للسلام والانتقال الشامل، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة، نيسان/أبريل ٢٠١٦.

[٥] بيكي آدا-دونتوه، Inclusive Dialogue in Practice. What is inclusive enough and how do we measure inclusion? – The case of Malawi، Practices from Peace and Development Advisors، موجز العدد رقم ١، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، ٢٠١٧.
https://www.undp.org/content/dam/undp/library/Global%20Policy%20Centres/OGC/Inclusive_dialogue_Malawi.pdf

[٦] إنّ منظمة المرأة في الأمن وإدارة النزاعات والسلام (WISCOMP) التي تتّخذ من نيو دلهي مقرًّا لها، هي مبادرةٌ لبناء السلام في جنوب آسيا. تأسّست المنظّمة في العام ١٩٩٩ بهدف وضع ريادة المرأة في المقدّمة في مجالات السلام والأمن والتغيير الاجتماعي غير القائم على العنف، ومن أجل تعزيز ثقافات التعدّدية والتعايش في المنطقة.

[٧] انخرطت أمانة خرّيجي بايمان لأكثر من عقدَيْن في العمل مع النساء والشباب بشكلٍ خاصّ في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتّحادية في باكستان والتي تشهد نزاعًا دائرًا، إلى جانب أقاليم خيبر بختونخوا المتأثّرة أو المعرّضة للنزاعات، وذلك من خلال التوعية بشأن آثار الراديكالية والتطرّف على حياتهم والدور الذي يمكنهم لعبه في مكافحة ذلك.

[٨] يشكّل برنامج ساباوون الذي أسّسته فريحا باراشا في العام ٢٠٠٩، برنامجًا لنزع الراديكالية باستخدام العلاج النفسي والتوعية في عكس التطرّف والنزاعات العنيفة لدى المقاتلين المتشدّدين الشباب، وذلك عن طريق التدريب المهني وأنواع التدريب الأخرى، كوسيلةٍ للدمج الاجتماعي.

[٩] تركّز مؤسّسة السلام والثقافة والتنمية (PEAD) على تدريب وتعليم المجموعات الشبابية والمعلّمين وبُناة السلام المجتمعيين ورجال الدين في باكستان، مع التركيز على محافظة خيبر بختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتّحادية، حول تعزيز التسامح واللا عنف واحترام التنوع الثقافي والوئام بين الأديان، إلى جانب تزويدهم بمهارات حلّ النزاعات.

[١٠] تنخرط المنظّمات على غرار WISCOMP وساباوون ورابطة خرّيجي بايمان مع الكثير من الأشخاص، وساهمَت في نزع تطرّفهم. شملَ ذلك النساء في منطقتَيْ جامو وكاشمير وسوت فالي تباعًا والخاضعتَيْن للاحتلال الهندي، اللواتي آمنّ فعليًا بمجموعات المقاتلين المحلّيين والمتطرّفين وساهمْنَ في تقديم الدعم لهم وتحفيز الرجال على الانضمام إلى هذه الجهات العنيفة في سبيل خدمة المجتمع أو الدين.

إيدلا بوسكاري

تشغل إيدلا بوسكاري منصب مديرة برامج في شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين، وهي مُقيمة في الوقت الراهن في جمهورية الفلبين وتتولّى قيادة أعمال الشبكة في جنوب آسيا وفي جنوب شرق آسيا. تُشارِك إيدلا في تصميم عملية التدريب وتوفيرها إلى الممارسين وصانعي السياسات، وفي تطوير الممارسة والتوجيه في مجال السياسات، بالإضافة إلى دعم عمليات الوساطة وتحويل النزاعات بشكل مباشر في أوروبا وآسيا وأفريقيا. وقد عملت إيدلا قبل تعيينها في منصبها الحالي مستشارة خاصّة في الوفد الدائم لفنلندا لدى منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما عملت في أمانة المنظّمة.

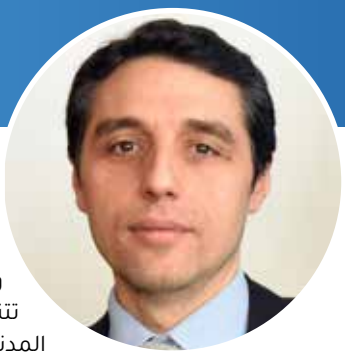

أليسّاندرو روسّي

أمّا أليسّاندرو روسّي فشغل منصب مدير تعبئة الموارد في شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين حتّى شهر آب/أغسطس ٢٠١٩. وعمل لمدّة ٢٠ عامًا في مجال مبادرات السلام والعلاقات الدولية، ويُقيم حاليًا في شرق أفريقيا. تتنوّع مجالات خبرة أليسّاندرو بين تعزيز حماية المدنيّين العزّل، وإدارة برامج الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالتحوّل الاجتماعي والاقتصادي في دول البلقان والشرق الأوسط، وبناء شراكات مع منظّمات المجتمع المدني المحلّية في أفريقيا وآسيا، لتنفيذ مبادرات السلام وحقوق الإنسان. وقد نشر أعمالًا له حول مقاربات تحقيق الأمن بطرق غير مسلّحة وحول العلاقة بين الأمن والتنمية والهجرة.

تأسّست شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين في العام ٢٠١٣، وهي تُعنى ببناء الجسور بين صانعي السلام على مستوى القواعد الشعبية والجهات الفاعلة العالمية من أجل تعزيز العمل المُنجَز في سبيل السلام المستدام. تهدف الشبكة إلى تحسين فعّالية عمليتَيْ صنع السلام وبناء السلام، عن طريق التعاون في دعم وتوطيد الدور الإيجابي للجهات الفاعلة الدينية والتقليدية. بالتالي، فإنّ التأثير المتوخّى على المدى البعيد يتمثّل في إرساء عمليات سلام أكثر مرونةً وشمولاً، تقودُ إلى سلامٍ أكثر استدامةً.

التقريب بين المعتقدات ووجهات النظر العالمية عن طريق الحوار

بقلم إيدلا بوسكاري وأليسّاندرو روسّي

في سياق هذا المقال، يُقصَد بالحوار تبادل الآراء بين طرفَيْن أو أكثر بهدف بناء الثقة بينهما. وتجدرُ الإشارة إلى أنّ الحوار بحدّ ذاته، لا يهدف في الكثير من الأحيان إلى إيجاد الحلول، بل إلى بناء مناقشات تمكينية ذات تأثير إيجابي في تحويل النزاعات وضمان التواصل السلمي. وغالبًا ما يتطلّب الحوار دعمًا بالنُهج الموجّهة نحو الأفعال. يركّز هذا المقال على إجراء الحوارات ضمن الأديان المختلفة وداخلها وبينها، وعبر مختلف الرؤى العالمية، مع توفير أمثلة عنها من جميع أنحاء العالم.

يتّسم عددٌ متزايدٌ من النزاعات الحالية بـ"اختلافات دينية أو إثنية أو غيرها في الرؤى العالمية"[١]. وفي الوقت نفسه، تفشل مقاربات الوساطة والحوار وبناء السلام غالبًا في تحديد التأثيرات المتنوّعة على النزاعات وعملية تحقيق السلام التي يمكن أن تترتّب عن الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية والرؤى العالمية المختلفة. ويمكن اعتبار حوالي ثلثَيْ النزاعات التي وقعت في العام ٢٠١٥ في جميع أنحاء العالم، ذات بُعد ديني [٢]. ويُعتبر إدراك تأثير الدين أو غيره من الاختلافات الأساسية في الرؤى العالمية أمرًا بالغ الأهمية، إذ يساعد ذلك على فهم النزاعات الحالية والنُهج المتّبعة لتحقيق السلام المستدام. وقد يتّسم الدور المُحتمَل للدين أو الجهات الفاعلة الدينية في تعزيز الحوار بين أتباع الأديان وداخل الدين الواحد، بأهميةٍ خاصّة، نظرًا إلى أنَّ ٨٤٪ من سكّان العالم لهم انتماءات دينية [٣]، مع احتمال ارتفاع هذه النسبة في البلدان المتضرّرة من النزاعات.

وقد لا تشكّل الاختلافات الدينية في بعض الحالات سببًا للنزاع نفسه، ولكنْ يمكن أن يترتّب عنها بعض التأثير إذا ما تمّ استخدامها كواسماتٍ للهوية، واتّفقت الأطراف مع بعضها وفقًا للأسس الدينية، مثل البروتستانت والكاثوليك أثناء نزاعٍ إيرلندا الشمالية. ويمكن أن تشكّل الاختلافات في الرؤى العالمية أيضًا جوهر النزاع نفسه، مثل النزاعات الناشبة حول عملية وضع دستور علماني أو إسلامي، وكيف ينبغي ضمان حقوق الأقلّيات والحقّ في زيارة الأماكن المقدّسة، أو غيرها من الجوانب التي تحدّد كيفية التعايش في المجتمع [٤]. ويمكن أن تفتقر المقاربات الكلاسيكية المتعلّقة بالوساطة والحوار وبناء السلام إلى عناصر مهمّة، عند تنفيذ عملية النهوض بالسلام في هذه السياقات، ما يؤدّي إلى إخفاقات عديدة في عمليات تحقيق السلام. فعلى سبيل المثال، إذا ركّزَ

تحليلُ النزاع واستراتيجية بناء السلام التابعة له، بشكل أساسي، على مصالح الأطراف السياسية، فقد يتمّ غضّ الطرف عن الهياكل القبلية أو العشائرية والقيم التقليدية التي تشكّل وظائف المجتمع، ما يؤثّر بالتالي في نجاح أو فشل أيّ اقتراح سياسي لحلّ النزاعات.

بالإضافة إلى ذلك، لم تحظَ أدوار الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية في سياقات النزاع بالتقدير الكافي في العديد من السياسات الدولية ومن قِبَل الجهات الفاعلة التي تحاول تنفيذ عمليات السلام. وقد تضمّنت الافتراضات الشائعة أنّ الجهات الفاعلة الدينية في النزاعات تؤثّر سلبًا في النزاع، إذ إنّها إمّا لا تتمتّع بمصالح مباشرة في نتائج النزاع أو ليس لديها أيّ تأثير على الجهات الفاعلة الرئيسية فيه، أو أنَّ مصالحَها في اكتساب القوّة أو الموارد أقوى من الرؤى العالمية بشأنها. وفي بعض الأحيان، لا تُدرِك الوساطة أو جهود بناء السلام التي تتمّ قيادتها دوليًا أنّه يمكن أن يفرض الوسطاء فعليًا الرؤى العالمية الخاصّة بهم، إذا لم تأخذ في الاعتبار إمكانية تمتّع الجهات الفاعلة المحلّية برؤى عالمية مختلفة. ويمكن أن تختبر الجهات النظيرة المحلّية ذلك كشكلٍ من أشكال العنف [٥]، لا سيّما في سياق الاستعمار التاريخي. فوفقًا لنودلر (Nudler) [٦]، يهدّد هذا التحدّي الأمن الراسخ في مجتمع يتشارك الرؤية العالمية نفسها أو رؤية عالمية مماثلة. وإذا شعرَ المجتمع بأنّ طريقة ترابطه بالتطوّرات السياسية والاجتماعية مهدّدة، يمكنه أن يتّخذ أيضًا موقفًا دفاعيًا قويًا أحيانًا تجاه أفكاره وقِيَمه الأساسية، الأمر الذي قد يزيد بدوره من التحدّيات التي تتمّ مواجهتها في الحوار وجهود تحقيق السلام.

وغالبًا ما تتطلّب الاستجابة لهذه الديناميكيات المعقّدة استخدام أساليب حوار متعدّدة [٧]، كجزء من جهود أوسع لصنع السلام وبنائه. وقد اعتبرت شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين (المُشار إليها في ما يلي بإسم "الشبكة")، منذ تأسيسها في العام ٢٠١٣، أنَّ مجالَ عملِها يتمحور حول إقامة الحوار داخل وبين وضمن المجموعات التي تتّبع تقاليد دينية مختلفة وتتمتّع برؤى عالمية مختلفة. وقد شكّلت هذه إحدى المنجزات الأساسية التي جمعت بين شركاء الشبكة الأساسيين، بما فيها وحدة دعم الوساطة بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتّحدة التي قادت هذه الجهود، إلى جانب وكالات ومكاتب الأمم المتّحدة الأخرى (بما فيها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وتحالف الحضارات التابع للأمم المتّحدة، وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتّحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان)، بالإضافة إلى المنظّمات القائمة على العقائد الدينية مثل المنظّمة الفنلندية للمعونة الكنسية ومنظّمة الأديان من أجل السلام ومركز الملك عبدالله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، فضلًا عن الجهات المعنيّة الحكومية مثل حكومة

فنلندا. وقد أُنشئت الشبكة لسدّ الفجوة بين النهج العلماني الذي تتّبعه المنظّمات الدولية وبين الاستنتاج الذي تمّ التوصّل إليه والذي يقضي بأنَّ تحقيقَ السلام المستدام يتطلّب إشراك الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية على أرض الواقع.

أبعاد متعدّدة وحوارات متعدّدة

يجب أن تأخذ المقاربات المناسبة للحوار في الاعتبار الأبعاد المختلفة في سياق نزاع معيّن وأن تحلّل إلى أيّ مدى تؤدّي الأديان أو أبعاد الرؤى العالمية الأخرى دورًا في ذلك [٨]. وغالبًا ما تتطلّب عملية النهوض بالحوار وعمليات السلام في مثل هذه المواقف اتّباع نهج متعدّد المستويات، بما في ذلك النُهج المتّبعة بين أتباع الأديان وداخل الدين الواحد. ويجب دعم عملية النهوض هذه بإجراءات محدّدة تساعد في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

ومن التحدّيات التي يمكن أن تطرحها الاختلافات في الرؤى العالمية على الجهود المبذولة لحلّ النزاع على سبيل المثال: بناء الرؤى العالمية المميّزة من جوهر النزاع؛ والصعوبة في إيجاد لغة ومفاهيم مفهومة ومقبولة لدى أشخاص من رؤى عالمية مختلفة؛ وظاهرة "تقديس" الناس للنزاع، مُعتبِرين أنّه لا يمكن المساس به لإيجاد الحلّ [٩]. وتظهر تحدّيات الاختلافات في القِيَم المتجذّرة بشكل واضح في النقاشات حول الإجهاض على سبيل المثال، وإلى أيّ مدى ينبغي أن تخضع الدول إلى القوانين العلمانية أو الدينية. وتركّز مقاربات الوساطة والحوار، مثل نهج الحيّز المتاح للوساطة [١٠] ونهج الالتحام المدني [١١] اللذين تمّ تصميمهما للمشاركة في المناقشات المتعلّقة بهذه المواضيع الصعبة، على تمهيد الطريق للوساطة أو الحوار من دون مطالبة الأطراف بتعديل معتقداتهم أو تغييرها.

وفي حين يُعتبَر محو الأمية الدينية مهارةً مهمّة تتمتّع بها الجهات الفاعلة المشاركة في الحوار والوساطة، من المهمّ بشكل خاصّ فهم الدين باعتباره "دينًا حيًّا" في سياقه المحلّي المحدّد، إذ يختلف الانتماء للكنيسة الإنجليكية في لندن عن الواقع اليومي للانتماء إلى الكنيسة نفسها في جنوب السودان [١٢]. وتتطلّب المشاركة في جهود حلّ النزاعات في هذه السياقات إيلاء الاهتمام إلى الجهات الفاعلة الجديدة التي يمكنها أن تؤدّي دور المُترجِم الشرعي لرؤى مجتمعاتها العالمية، وأحيانًا دور الوسيط من الداخل ضمن مجتمعاتها. ويمكن أن تُقدِّم هذه الجهات الفاعلة، التي يُشار إليها أيضًا بإسم الوسطاء من الداخل الموجّهين نحو التقاليد والأديان في الكثير من الأحيان، قضايا مهمّة جدًا بسبب مواقفها ووظائفها و/أو دوافعها الاجتماعية، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير أساليب لصنع السلام تشكّلها الأديان أو التقاليد [١٣].

ويمكن أن تؤدّي الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية دورًا رئيسيًا في

الجهات الفاعلة المتعدّدة الأديان من جمهورية أفريقيا الوسطى، مجتمعةً في ليندا و - ألمانيا، بمناسبة القمّة العالمية لمؤتمر الأديان من أجل السلام للعام ٢٠١٩.

ورشة عمل لبرنامج زمالة بين الأديان، ساعدَ على إجراء تحليل موجّه نحو الأفعال للنزاعات وعلى التخطيط مع مشاركين من عشرة بلدان مختلفة في جنوب وجنوب شرق آسيا. الصور: شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين

النهوض بالحوار، في أيّ سياق تظهر فيه رؤية عالمية في سرديات أطراف النزاع حول الهوية وتشدّد على الانقسامات بين "نحن" و"هم". نَجِد ذلك في سياقات عدّة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى بين المجتمعات المسيحية والإسلامية، وفي ميانمار بين الأغلبية البوذية وجماعات الأقلّيات المسلمة، وفي الصومال بين ما يُسمَّى "المقاومة الإسلامية" و"الحملة الصليبية التي يقودُها الغرب". وفي سياقات النزاع هذه، غالبًا ما يحتاج السرد المضاد الإيجابي الداعي إلى السلام إلى البدء في جهود الحوار ضمن الدين الواحد. وقد شكَّلَ ذلك أحد مجالات التركيز في تدخّلات الشبكة وفي الدعم الذي قدّمته للشركاء المحلّيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار والصومال، على النحو المُبيَّن أدناه.

ويمكن أن تستخدم الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية التي تتقيّد بها المجتمعات المحلّية مجموعةً مشتركة من المبادئ والمفاهيم للتواصل بفعّالية أكثر مع الذين يشاركونها أنظمة القيم نفسها والذين يمكن أن تجتذبهم الخطابات المتطرّفة. بالتالي، يمكن للحوار داخل الدين الواحد أن يُمهِّد الطريق لبذل جهود في وقت لاحق للوصول إلى "الآخر"، سواء أكانت الجماعات التي تعتنق ديانة أخرى أو مؤسّسات تُعتبر تجسيدًا للقِيَم العلمانية الغربية. ويعني الحوار الفعّال في مثل هذه السياقات أيضًا تبادل المعرفة والمقاربات مع الجهات الفاعلة الدينية الرئيسية، بأسلوب لا يمسّ بمعرفتها السياقية والثقافية والدينية.
ففي الصومال، ركَّزَ دعم الشبكة لعمليات التوفيق على تيسير عملية إشراك القادة التقليديين والدينيين المحلّيين في تصميم مبادئ وأساليب قائمة على الثقافة لإطار عمل التوفيق الوطني، وسعت جاهدة للتأكّد من أنَّ السلطات المحلّية والوطنية لا تشعر بأنّه يتمّ التشكيك بصلاحياتها في هذا النهج الشامل.
أمّا في جمهورية أفريقيا الوسطى فقد تضمَّنَت عملية الحوار بين المسلمين التي قادتها الشبكة إلى جانب شركائها العالميين الأساسيين [١٤] تدريبًا للأئمّة الريفيين حول رسائل بناء السلام المستوحاة من التقاليد الإسلامية. وقد تطلَّبَ ذلك وضعَ نَهجٍ قائمٍ على أسس لاهوتية يحظى بقبول الزعماء الدينيين المحلّيين، وبذْل جهود دبلوماسية مكوكية مهمّة بين القادة الدينيين من مختلف وجهات النظر اللاهوتية، وتوجيه العلاقات بدقّة مع مجتمع المؤمنين الأوسع في البلاد، وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى (مثل الجهات الفاعلة الدولية والحكومة الوطنية).

أمّا المثال الثالث على الحوار داخل الدين الواحد، فيتمثّل في إشراك المنظّمات الشريكة في الشبكة في ميانمار، جماعةَ سانغا البوذية المعرّضة لتطوير آراء متطرّفة. وقد نجحت العملية بشكل خاصّ بسبب الفهم العميق لمذهب تيرا فادا البوذي ولقِيَمه الدينية على الصعيدَيْن الإقليمي والوطني، والقدرة على تطوير علاقات مبنيّة على الثقة ببطء.

وغالبًا ما تتمتّع المؤسّسة أو الفرد القادم من خلفية تتّبع القيم نفسها بالقدرة على بناء هذه الثقة بشكل أفضل ومعالجة التحدّيات المحتملة في سياق الديانة الواحدة.

يمكن أن يشكّل الحوار داخل الدين الواحد عنصرًا مهمًّا جدًا أيضًا عند معالجة القضايا المرتبطة بمشاركة النساء والشباب والأقلّيات بشكل أوسع في الحوار وعمليات السلام. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار فرض المعايير المتعلّقة بالجندر ومشاركة المرأة تهديدًا للوجود الجوهري لمجموعة ما، ولا سيّما في النزاعات الشديدة في العالم. وعوضًا عن تعزيز القضايا المتعلّقة بالجندر من الخارج، أثبتت المقاربات التي تركّز على تمكين الأصوات التقدّمية من الداخل بأنّها مقاربات استراتيجية. وفي هذا الصدد، لا ينبغي التقليل من شأن دور النساء والشباب المؤمنين أو تجاهله في الجهود المبذولة لدعم الحوار والوساطة وبناء السلام. فقد نجحت الجهود المتضافرة والمراعية للاعتبارات الثقافية في دمج النساء والشباب في وفود زعماء القبائل المشاركين في الحوار مع نظرائهم الدوليين الرئيسيين [١٥]، وذلك حتّى في السياقات المتقلّبة مثل ليبيا في العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦.

ويجب أن يتمّ غالبًا استكمال الحوار بين أتباع الأديان بالحوار داخل الدين الواحد، كما هي حال العمل في الشبكة في جنوب شرق آسيا، وكما يتمّ التخطيط للتنفيذ في أفريقيا أيضًا. ويتطلّب مزيج وتسلسل الخطوات ذات الصلة، المتّبعة في الحوار والوساطة، إجراء تحليل دقيق للسياقات. ففي بعض الحالات، أثبتت الحوارات بين أتباع الأديان وداخل الدين الواحد أهمّيتها على المستوى الإقليمي، إذ غالبًا ما تتجاوز الولاءات الدينية أو التقليدية الحدود الوطنية، ويمكن أن يعترض المؤمنون الذين ينتمون إلى الدين نفسه في بلد مجاور على صحة أو شرعية الحوار بين أتباع الأديان والحوار داخل الدين الواحد. وقد تترتّب على هذا الإجراء بدوره تداعيات ثانوية تتمثّل في تقويض شرعية الحوار بحدّ ذاتها، والأثر الإيجابي الذي تمّ تحقيقه في البلد الذي جرى فيه الحوار في البداية. يظهر ذلك بوضوح بشكل خاصّ حين ينتشر خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وينتقل النزاع بسهولة ويمتدّ خارج الحدود. ولا يقوّض النهج الإقليمي من أهمّية إدراك أنّ مفتاح نجاح جهود الحوار يكمُن في تجذّرها على المستوى المحلّي وقيادتها من قبل ممثّلين ملتزمين على الرغم من الظروف، ويتمتّعون بالقِيَم الأخلاقية للبقاء في مجتمعاتهم وبناء السلام المستدام فيها.

ومن الاعتبارات المهمّة الأخرى في النزاعات التي تتّسم بالاختلافات الكبيرة في الرؤى العالمية أنّه لكي يساهم الحوار في تحقيق السلام المستدام، من الضروري بناء الثقة بين الأطراف من خلال تنفيذ إجراءات

عملية مشتركة متّفق عليها تُلبّي الاحتياجات المشتركة. يمكن إطلاق اسم "diapraxis" [٦] على هذه الطريقة، إذ إنّها تشدّد على ضرورة تركيز الحوار على كيفية شرح الأطراف لمواقفها بالرجوع إلى المسائل العملية، عوضًا عن التركيز على المبادئ والقيم والنظريات والأفكار العامة التي يمكن أن تُسيء الأطراف المتنازعة تفسيرها بسهولة فحسب. وبالتالي، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى تطوير وتنفيذ أنشطة عملية مشتركة تعمل في الوقت نفسه على تعزيز القواسم المشتركة والثقة للمشاركة في المزيد من الحوارات. فعلى سبيل المثال، أثبتَ العمل في شمال كينيا على المشاريع التي تتناول قضايا سبل العيش الأساسية، مثل الاستخدام المشترك للموارد الطبيعية، والتي تؤدّي في نهاية المطاف إلى تعزيز السلام بين الطوائف، أنّه مفيد في عمليات الحوار بين أتباع الأديان. غير أنّ الحوار وحده لا يستجيب للقضايا المُلِحَّة ولأسباب النزاعات الجذرية. وتشدّد التغذية المرتدّة من المجتمعات المحلّية التي شاركت في الجهود المشتركة المبذولة بين الأديان في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضرورة إقامة روابط مع مشاريع التنمية، وقد جاءَ ذلك الطلب قويًا بشكل خاصّ من جانب النساء والشباب. وتتطلّب كلّ هذه العمليات وأشكال الحوار التزامات واستثمارات طويلة الأجل.

ترسيخ الحوار بين الأديان المتعدّدة في السياسات الدولية: الحوار العابر للمسارات

في حين أنّ مفتاح حلّ النزاعات من خلال الحوار متجذّر في السياق المحلّي، من المهمّ التأكّد من أنّ عمليات الحوار العابر للمسارات توجّه أيضًا عملية وضع السياسات وجداول أعمال المنظّمات الدولية.
وقد أدّت عملية تيسير الحوار العالمية التي شملت ٢٣٢ جهة فاعلة دينية من ٧٧ بلدًا والتي دامت سنتَيْن إلى وضع خطّة عمل موجّهة للقادة والممثّلين الدينيين لمنع التحريض على العنف الذي قد يؤدّي إلى ارتكاب جرائم وحشية، أقرّها الأمين العام في الأمم المتّحدة. وقد جاءَ هذا الإنجاز نتيجةً للحوار بين القادة والجهات الفاعلة من مختلف الأديان والرؤى العالمية، عبر إجراء مشاورات على المستوى الإقليمي حول كيفية تحديد أولويات خطّة العمل هذه، والتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغير المؤمنين والبرلمانيين والمؤسّسات الحكومية. وقاد المبادرة مكتب الأمم المتّحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، بالشراكة مع الشبكة ومجلس الكنائس العالمي ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات. وأنشأ المكتب منصّة يمكن من خلالها أن ترفع الجهات الفاعلة الدينية صوتًا واحدًا ضدّ التحريض على العنف، وبالتالي خلق مساحات جديدة للعمل وبناء السلام.
وقد أدّت إحدى النتائج الطويلة الأجل المترتّبة على عملية تطوير وثيقة مماثلة على مستوى الأمم المتّحدة تدعمها العديد من الأديان، إلى

تشكيل لجنة توجيهية عالمية يمكن أن يشارك فيها العديد من القادة الدينيين والجهات الفاعلة في حوارات بشأن منع العنف والحدّ من التحريض عليه. ويصاحب عمل تلك اللجنة لجان توجيهية إقليمية، بالإضافة إلى مجموعة الأصدقاء التي تضمّ ١٧ حكومة. تتمحور محاور العمل الـ١١ التي حدّدتها الخطّة حول ثلاثة مجالات رئيسية (هي المنع والتعزيز والبناء)، ويُشير بعضُها بشكل مباشر إلى الحاجة إلى اتّباع نهج كلّي في عملية منع التطرّف العنيف. يتجسّد هذا النهج حاليًا في سياسات الأمم المتّحدة حول منع التطرّف العنيف، مثل خطّة عمل منع التطرّف العنيف التي أقرّها الأمين العام للأمم المتّحدة. وقد تمَّ بالفعل إجراء ورش عمل تنفيذية تتعلّق بالجانب التعليمي لخطّة العمل في بعض البلدان.

وتستند هذه المبادرات وتستوحي من الإجراءات التي يقدّمها فريق عمل الأمم المتّحدة للوكالات المعنيّة بالدين والتنمية الذي يعمل منذ أكثر من عقد من الزمن، بغية تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الدينية وجميع وكالات الأمم المتّحدة. وقد تمّ مؤخّرًا تعزيز مساحة الحوار المستمرّ بين الجماعات الدينية والأمم المتّحدة، عبر إنشاء مجلس استشاري للأديان بالأمم المتّحدة، يتألّف من ٣٨ قائدًا دينيًا مشهورًا عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، قامَ الأمين العام للأمم المتّحدة في العام ٢٠١٧ بتعيين مجلس استشاري رفيع المستوى للوساطة، يضمّ قادة دينيين مثل رئيس أساقفة كانتربري، ما يمكن اعتباره تأكيدًا إضافيًا على هذا الاتّجاه.

وقد عملت الشبكة مع مركز الدراسات الأمنية في المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيورخ، والإدارة الاتّحادية للشؤون الخارجية السويسرية ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا، بالتعاون مع وحدة دعم الوساطة التابعة للأمم المتّحدة ضمن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على إجراء دورات تدريبية مصمّمة خصّيصًا للمساهمة في زيادة المعرفة وتوفير أدوات لمعالجة مواضيع الدين والعلمانية في النزاع. وقد قدّم هذا التعاون الوثيق أدوات لمعالجة النزاعات ذات الأبعاد الدينية كما أدّى إلى إدراك الوسطاء المحترفين المشاركين في جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتّحدة بأنّ الحوار بين الوسطاء الدوليين والجهات الفاعلة الدينية والتقليدية المحلّية، هو أمرٌ أساسي للوساطة، من أجل المساهمة في السلام المستدام. كما تدعم الشبكة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا، دورة حول الدين والوساطة يتمّ تنظيمها سنويًا في سويسرا من قبل مركز الدراسات الأمنية في المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيورخ، والإدارة الاتّحادية للشؤون الخارجية السويسرية. تهدف هذه الدورة إلى تزويد ممارسي السلام والدبلوماسيين وصانعي السلام الدينيين والتقليديين من جميع أنحاء

جميع الصور في هذه الصفحة: الاجتماع التنفيذي لخطّة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف والجرائم الوحشية، والذي مهّد الطريق للتنفيذ المشترك للأنشطة بين الأديان من أجل المستقبل. الصور: شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين

العالم بالمعرفة والمهارات والمواقف ذات الصلة بالوساطة، في النزاعات التي يؤدّي فيها الدين دورًا معيّنًا [١٧].

ولا يشكّل مدّ الجسور بين مختلف الجهات الفاعلة عبر المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلّية سوى جانب واحد من الجوانب التي يجب أن تعتمد عليها أعمال تحقيق السلام الفعّالة. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج العمل إلى تحقيق أشكال متنوّعة من التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال، وتعزيزها عبر التواصل واتّباع مقاربات مبتكرة لإجراء الحوار. ويُعدّ الحوار الذي تركز فيه عملية التواصل على زيادة التفاهم والثقة في كلّ هذه المقاربات المتعدّدة المستويات المتّبعة لتحقيق السلام، حجرَ الأساس في الطريق المؤدّي إلى تحقيق السلام المستدام.

الحواشي

[١] يُستخدم مصطلح الرؤى العالمية في هذا المقال لوصف إطار عمل جماعي يهدف إلى فهم الأحداث وتوجيه أنشطة المجموعة. ويمكن للرؤية العالمية أن تتوافق مع الأيديولوجية الدينية أو الرؤى العلمانية للعالم أو سبل الإدراك الأصلية أو الإثنية للعالم، على سبيل المثال. كما وأنّها غالبًا ما تشكّل نوعًا من الأمن الأساسي للمجتمعات المحلّية. ودائمًا ما تكون الرؤية العالمية خاصةً بسياقاتٍ محدّدة. وعندما يشير المقال إلى عبارة "رؤية عالمية"، يُستخدم المصطلح بمعناه العام، بما يتناسب مع التعريف أعلاه. ويشير التقرير كذلك إلى الدين أو المعتقدات الدينية بشكلٍ خاص، للتركيز على أنّ الدين يُعتبر، في بعض السياقات المحدّدة، رؤيةً عالمية رئيسية مُميِّزة لبعض المجتمعات المحلّية.

[٢] في العام ١٩٧٥ (وفقًا لأقدم البيانات المتوفّرة)، كان هناك ١١ نزاعًا قائمًا على الهوية الدينية ونزاع واحد قائم على مشكلة دينية. أمّا في العام ٢٠١٥ فأصبحَ عدد النزاعات القائمة على الهوية الدينية ٤، في حين وصلَ عددُ النزاعات القائمة على مشاكل دينية إلى ٣٣. آيزاك سفينسون وديزيري نيلسون، "Disputed over the Divine: Introducing the Religion and Armed Conflict (RELAC) Data, 1975 to 2015"، صحيفة Journal of Conflict Resolution، 2017.

[٣] "The Changing Global Religious Landscape"، منتدى مركز بيو للأبحاث بشأن الدين والحياة العامة ٢٠١٧، https://www.pewforum.org/2017/04/05/the-changing-global-religious-landscape/

[٤] أ. سفينسون ود. نيلسون، "Disputes over the Divine"، (انظر الحاشية رقم ٢).

[٥] أوسكار نودلر، "In search of a Theory for Conflict Resolution: Taking a new look at world views analysis"، معهد تحليل النزاع وحلّه، النشرة الإعلامية، ١٩٩٣.

[٦] المرجع نفسه.

[٧] يشكّل الحوار، في هذا المقال، تفاعلًا لا يفترض نزاعًا/نزاعاتٍ بين المجموعات/التقاليد المتفاعلة بشكلٍ مسبق، لا يركّز أو لا يقتصر فقط على المسائل المرتبطة بحلّ النزاعات. هذا ويمكن تعريفُ الوساطة على أنّها شكلٌ أكثر تركيزًا من أشكال الحوار، فهي عملية تجمع الجهات الفاعلة في النزاع للتوصّل إلى نتيجةٍ مقبولة من جميع الأطراف، علمًا بأنّها تستوجب موافقة الأطراف وغالبًا ما يتخلّلها دعمٌ من قبل وسطاء داخليين أو خارجيين.

[٨] أوين فرايزر ومارك أوين، Religion in Conflict and Peacebuilding: Analysis Guide، (واشنطن العاصمة: معهد السلام الأميركي، ٢٠١٨). https://www.usip.org/sites/default/files/USIP_Religion-in-Conflict-Peacebuilding_Analysis-Guide.pdf#page=111

[٩] جان نيكولاس بيتر وأنجيلا أولمان، "Engaging Religiously Inspired Political Actors Across Worlds"، عرضٌ مقدّم قي خلال الدورة التدريبية بشأن الدين والوساطة في العام ٢٠١٦، برنامج الثقافة والدين في الوساطة، شفارتسنبرغ (LU)، سويسرا.

[١٠] جان نيكولاس بيتر، "Mediation Space and Diapraxis"، في Conflict Transformation in Practice، أوين فرايزر والأخضر غطاس (محرّرون)، (جنيف: منتدى قرطبة الآن، ٢٠١٣).

[١١] سوزان ل. بودزيبا، Civic Fusion: Mediating Polarized Public Disputes، (واشنطن العاصمة: قسم المنشورات في نقابة المحامين الأميركية، ٢٠١٢).

[١٢] كاساندرا لورانس، سارة سينغا، نجلا مانغوش، ودوغلاس لينورد، "Demystifying Religion in Mediation – Identifying Gaps in Training, Knowledge and Practice"، شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين، آب/أغسطس ٢٠١٧. https://frantic.s3-eu-west-1.amazonaws.com/kua-peacemakers/2017/10/Religion-and-Mediation-Final_23_10_2017.pdf

[١٣] مير مباشير ولوكشي فيمالاراجا، "Baseline Study: Tradition- & Faith-oriented Insider Mediators (TFIMs)"، منشور صادر عن شبكة صانعي السلام المتدينين والتقليديين، مؤسسة بيرغهوف، ٢٠١٦.

[١٤] مشروعٌ تمّ تنفيذه بالتعاون مع منظّمة معونة الكنيسة الفنلندية (FCA) ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (KAICIID)، وبالتشاور مع جهات فاعلة متعدّدة أخرى.

[١٥] للمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة:
https://www.peacemakersnetwork.org/libyan-tribal-women-leaders-come-u-s-advance-peace-process-libya/

[١٦] جان نيكولاس بيتر، "Diapraxis in Different Contexts: A brief discussion with Rasmussen"، الدين في تحويل النزاعات، سلسلة Politorbis العدد ٥٢، الإدارة الاتحادية لشؤون الخارجية السويسرية، ٢٠١١، ص. ٦٥ - ٦٨.
http://www.css.ethz.ch/publications/pdfs/Politorbis-52.pdf

[١٧] لمزيدٍ من المعلومات حول الدورة التدريبية بشان الدين والوساطة والعديد من المفاهيم المشار إليها في هذا التقرير، يُرجى مراجعة: www.rmc.ethz.ch

أنتي بنتيكاينين

يعمل أنتي بنتيكاينين أستاذًا باحثًا في كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ماسون، كما يشغل منصب المدير في مركز ماري هوش للمصالحة. ويقدّم أنتي المشورة إلى معهد السلام الأميركي بشأن تصميم عملية المصالحة عبر كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ماسون. وقد انضمّ أنتي إلى الكلية بعد إنشاء شبكة صانعي السلام المتديّنين والتقليديين مع الأمم المتّحدة (بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٩). وقد شغلَ قبل ذلك منصب المبعوث الخاصّ لرئيس وزراء فنلندا بشأن أزمة اللاجئين (بين عامَيْ ٢٠١٥ و٢٠١٩)، وعمل مستشارًا للمستشار الخاص للأمين العام في الأمم المتّحدة حول منع الإبادة الجماعية (في العام ٢٠١٧). وقد قادَ أنتي لمدّة تزيد عن الـ١٠ سنوات جهود المنظّمة الفنلندية للمعونة الكنسية (بين عامَيْ ٢٠٠٤ و٢٠١٥) بصفته مديرها التنفيذي، وتولّى العديد من المناصب القيادية، بما في ذلك منصب المستشار الخاصّ للرئيس أهتيسآري ومدير منظّمة مبادرة إدارة الأزمات (بين عامَيْ ٢٠٠٠ و٢٠٠٤)، ومنظّمة الأديان من أجل السلام (بين عامَيْ ٢٠١٠ و٢٠١١). وهو يتمتّع بخبرة في مجالَيْ السلام والمصالحة، اكتسبَها من سياقات مختلفة، بما في ذلك الصومال وجنوب السودان وليبيا، وهو يركّز على فهم أدوار المُصالِحين الداخليين وربط الجهود الأفضل على مستوى المجتمع بالعمليات السياسية على مستوى الدولة وتطوير آليات الدعم لعمليات المصالحة الفعّالة.

المُصالِحون الداخليون
الحوار من أجل الحفاظ على السلام

بقلم أنتي بنتيكاينين

في سياق هذه المساهمة، يُعتبَر الحوار جزءًا ضروريًا من عملية المصالحة التي يمكن فيها أن تبحث المجتمعات المتضرّرة من النزاع معًا عن حلول عملية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومظالمها الأساسية. وقد تكون جهود الحوار هذه أكثر فعّالية واستدامة عندما يقودها المُصالِحون الداخليون.

التعلّم من عملية المصالحة الفاشلة في إيرلندا الشمالية

اعتبرَ الكثيرون أنّ مقتل الصحافية ليرا ماكي الحائزة على جوائز على يد مجموعة تُدعى الجيش الجمهوري الإيرلندي الجديد هو بمثابة إنذار. وقد تمّ اغتيالها في نيسان/أبريل ٢٠١٩، لكنّ الدلائل التي أدّت إلى ذلك كانت واضحة منذ البداية. فقد نشرت ليرا مقالها الأخير حول موضوع ارتفاع معدّلات الانتحار بين الشباب بعد اتّفاق الجمعة العظيمة في العام ١٩٨٨. وقد قال أحد أصدقائها إنّها: "بمجرّد حصولها على معلومات بشأن موضوع ما، لا تتخلّى عنه إطلاقًا"[1]. فقد اكتشفت ليرا الجانب المظلم من عملية المصالحة الفاشلة في إيرلندا الشمالية، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى مقتلها أيضًا.

وقد انفجرت سيّارة مفخّخة في وقت سابق في مدينة ديري في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ممّا أدّى إلى اعتقال أربعة رجال ينتمون إلى المجموعة الجمهورية المنشقّة نفسها التي تُدعى الجيش الجمهوري الإيرلندي الجديد. فاقترحَ وزير الخارجية الإيرلندي سايمون كوفيني على الفور أنّ هذا الهجوم كانَ محاولةً لجرّ إيرلندا الشمالية مرّة أخرى إلى العنف والنزاع. وفي سياق انسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي، باتَ واضحًا أنّ البلاد لم تنجح في الحفاظ على السلام، على الرغم من اتّفاق الجمعة العظيمة في العام ١٩٨٨ والاندماج في الاتّحاد الأوروبي والفترة التي نَعِم فيها البلد بثروة لم يسبق لها مثيل، إذ بقيت إيرلندا الشمالية بعد مرور عشرين عامًا على اتّفاق الجمعة العظيمة مجتمعًا شديد الانقسام في العديد من جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التعليم والإسكان. وتُشير الجهود الأخيرة التي يتمّ بذلها لبناء ما يُسمَّى بجدران السلام، بالإضافة إلى عدم إحراز المزيد من التقدّم في المدارس المدمجة وتعطيل الحكومة التعاونية[2]، إلى أنّ عملية المصالحة في إيرلندا الشمالية تُواجِه حاليًا تحدّيات كبيرة. وتكشف هذه الأحداث جزئيًا عن التعقيد والضرورة المُلِحّة لتحسين فعّالية عمليات المصالحة والحفاظ على تأثير الحوار المجتمعي.

وقد تمّت الإشارة إلى إيرلندا الشمالية بأنّها مثال على أنّ التعايش السلمي ممكن وكافٍ لمنع دوّامات العنف المستقبلية من دون معالجة الفظائع التي ارتُكِبَت في الماضي [٣]. وقد قالَ ستيفن سامبسون إنّ عدم معالجة الفظائع التي ارتُكِبَت في الماضي هو أفضل طريق لتحقيق السلام والتعايش، عوضًا عن الاعتماد على آليات قول الحقيقة والعدالة التي قد لا تكون موثوقة أو متوفّرة [٤].

غير أنّ الإحصاءات كشفت عن استمرار العنف وانتقاله إلى أماكن خاصّة أكثر. فخلال السنوات العشر الأولى بعد اتّفاق الجمعة العظيمة، تمّ إطلاق النار على ٢٧٢ شخصًا، معظمهم من الشباب، والاعتداء على ٥٢٣ شخصًا آخر في هجمات ذات "أسلوب شبه عسكري" [٥]. وفي الوقت نفسه، ارتفعت معدّلات الانتحار بعد التوصّل إلى الاتّفاق. فظهرَ النزاع الذي لم تتمّ تسويته مجدّدًا في شكل عنف ضدّ المرأة أيضًا [٦]. وارتفع عدد حوادث العنف الأسري المبلّغ عنها في إيرلندا الشمالية كلّ عام تقريبًا من العام ٢٠٠٤ إلى العام ٢٠١٦ [٧]، ممّا يؤكّد مرّة أخرى على ضرورة معالجة الصدمات المرتبطة بالنزاع والألم الممتدّ بين الأجيال ودورات النزاع المتجدّدة.

وقد أجرى الباحثان البارزان براندون هامبر وجراين كيلي بحثًا موسّعًا حول العملية [٨]، فوجدا أنَّ الفصل بين الجهود الشعبية والعملية السياسية يؤثّر على وقع عمليات المصالحة: "فعلى الرغم من تنفيذ أعمال مهمّة على مستوى المجتمع، ووضع عدد من السياسات الموجّهة نحو المصالحة على المستوى السياسي، عملت هذه الإجراءات في الكثير من الأحيان على مسارات مختلفة" [٩]. وقد طوّر بعض أفضل الممارسين في العالم جهود المصالحة وقادوها، وقدّمت المملكة المتّحدة والاتّحاد الأوروبي مساهمات مالية كبيرة، ولكنْ لم يكفِ ذلك لمنع تجدّد العنف. وقد أدّى ذلك إلى انتقاد مفهوم المصالحة العام [١٠].

وقد أشارَ هامبر وكيلي إلى أنّ امتناع القادة السياسيين عن معالجة أخطاء الماضي بالشكل المناسب والفصل بين المجتمعات قد شكّلَ أحد الأسباب الرئيسية لفشل عملية المصالحة. فمن وجهة نظرهما، فَشِلَ القادة السياسيون في إيرلندا الشمالية في تشجيع رؤية شاملة للمجتمعات ترمي إلى تحقيق المصالحة في المجتمع بالشكل الكامل... لذلك، يبدو أنَّ هذا النهج المحدود غير مناسب، لا سيّما في ظلّ الضغوطات الجديدة مثل انسحاب بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي والأسئلة التي يطرحها ذلك بالنسبة إلى الحدود الإيرلندية وعملية السلام على نطاق أوسع. وإنَّ عدم القدرة على تحويل الانقسامات الاجتماعية والسياسية الجذرية في المجتمع والامتناع المستمرّ عن

معالجة الأخطاء المرتكبة في الماضي بطريقة شاملة، يقوّض من عملية التقدّم بشكل مستمرّ [١١]. لذلك، اختارَ القادة السياسيون في إيرلندا الشمالية، وكذلك في الحكومتَيْن البريطانية والإيرلندية، تحقيق "سلام بدون مصالحة"، ما يعني أنّه تمّ إعطاء الأولوية باستمرار إلى ترتيبات تقاسم السلطة بين الاتّحاديين والقوميين على حساب عملية المصالحة [١٢].

وأدركَ هامبر وكيلي أنّه على الرغم من جهودهما لإنشاء نموذج عمل جديد، بقيت الأسئلة الأساسية حول كيفية جعل عملية المصالحة أكثر فعّالية عالقةً بدون إجابة [١٣]. وتعتبر ملاحظاتهما حول الترابط بين السياسات الوطنية والإجراءات المجتمعية مفيدة عند السعي إلى تصميم عمليات مصالحة أكثر فعالية، مع الأخذ في الاعتبار أنّه لا يزال الاعتماد على الإرادة السياسية يشكّل تحدّيًا. وتنمو مقاومة النخبة عادةً مع مرور الوقت، ممّا يؤكّد على أهمية البحث عن الفُرَص التاريخية، مثل اتّفاق الجمعة العظيمة، لبدء عمليات المصالحة المتعدّدة المسارات، وإيلاء الاهتمام بشكل دقيق إلى تصميم عملية المصالحة، وضمان دعم السياسات الوطنية بجهود تكميلية من أجل تعافي العلاقات المجتمعية ومعالجة الصدمات الشخصية.

الحوار على المستوى الشعبي يُشكّل جزءًا ضروريًا من عملية المصالحة

طوّر هامبر وكيلي تعريفًا عمليًا للمصالحة بهدف تمكين المجتمعات الأخرى من الاستناد إلى تجارب إيرلندا الشمالية عند تصميم عمليات المصالحة الخاصّة بها [١٤]. يعتمد هذا التعريف العملي على الافتراض الذي يقضي بأنّ عملية بناء السلام تتطلّب اهتمامًا مستدامًا، وأشارَ إلى خمسة مجالات مترابطة من الأنشطة للمصالحة بين العلاقات المقطوعة ومعالجة مظالمها الأساسية [١٥]، ومن ضمنها:

١- تطوير رؤية مشتركة لمجتمع مترابط وعادل

٢- الاعتراف بالماضي والتعامل معه

٣- بناء علاقات إيجابية

٤- دعم التغيّرات الثقافية والسلوكية المهمّة

٥- تنفيذ تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي ملموس

وفي المجتمعات المنقسمة مظالم معقّدة، لا يمكن لأيّ شخص من الخارج فهمها أو حلّها بالكامل. لذا، يجب أن تتضمّن عملية المصالحة

الشين فين" جيري آدمز (إلى اليمين) يحمل نسخة من اتفاق الجمعة العظيمة مع مارتن ماكغينيس (إلى اليسار)
يتحدّثان إلى الصحافيين في مبنى برلمان ستورمونت في بلفاست، في ١٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٢.
ة: دارين ستايبل، *Adobe Stock Images*/رويترز

GREEMENT
THIS AGREEMENT IS ABOUT YOUR FUTURE.

الفعّالة حوارًا مجتمعيًا حول أسباب المظالم الجذرية والقرارات التي يتمّ اتّخاذها بشكل مشترك لمعالجة المظالم السابقة. وترتبط جهود الحوار هذه ارتباطًا وثيقًا بجهود بناء السلام المجتمعية الأخرى، بما فيها ممارسات المصالحة مثل دوائر السلام التصالحية ورواية القصص. ويقود هذه الجهود عادةً أفرادٌ من داخل هذه المجتمعات.

ففي فنلندا، اتّفقَت جماعة "السامي" الأصلية مع الحكومة على استكمال عمل لجنة الحقيقة والمصالحة المقترحة وتقديم الدعم إلى المُصالِحين الداخليين [١٦]. فطوّرت الكاتبة والناشطة البارزة من قومية "السامي" آن نيورغام التي أصبحت في ما بعد رئيسة منتدى الأمم المتّحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، دورة دراسية تدريبية أكاديمية لهؤلاء المُصالِحين الداخليين. يطبّق المشاركون هذه الأساليب في حالاتهم الخاصّة بعد خضوعهم للتدريب الأساسي على بناء السلام والمصالحة، بهدف تسوية المظالم الأساسية. وقد تمّ تعريف الأطراف على العملية والتقريب بينهم باستخدام ممارسات المصالحة والحوار للبحث عن حلول عملية. وبعد صياغة الحلول، استمرَّ استخدام ممارسات المصالحة لدعوة مجتمعات أوسع نطاقًا للمشاركة في العملية. ودعَت مجموعة المُصالِحين الداخليين الأولى إلى الاستمرار في تقديم الدعم واقترحت أن تنشئ حكومة فنلندا مركزًا لمعارف المصالحة للسكّان الأصليين على أرض "السامي". ولكنْ، لا تزال عملية التنفيذ عالقة بسبب الخلافات حول العديد من القضايا القانونية والشعور الشديد بعدم الثقة من جانب قومية "السامي" تجاه الدولة.

وبالإضافة إلى تقديم الدعم للمُصالِحين الداخليين، طُلِبَ من خبراء "السامي" في الدعم النفسي-الاجتماعي تطوير برنامج لمعالجة الصدمة في ما بين الأجيال [١٧]. وشملت توصياتهم الرئيسية استخدام مجموعة من ممارسات العلاج المُراعية للاعتبارات الثقافية، وتحسين القدرة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي في أرض "السامي" بشكل دائم. كما اعتبر المُصالِحون الداخليون في سياق أرض "السامي" أنَّ ممارسات العلاج تُشكِّل جزءًا أساسيًا من جهودهم، وقد استفادوا من عمليات التدريب الأساسية حول العدالة التصالحية ودوائر السلام ومنهجية "تضميد جراح الذكريات" [١٨].
وقد شدَّدَ العديد من الخبراء على دمج ممارسات العلاج في عملية المصالحة، بما في ذلك أولغا بوتشاروفا التي سلَّطَتْ الضوء على ضرورة معالجة الصدمة الشخصية عند العمل على الحدّ من دوّامات الاعتداءات والانتقام، بناءً على خبرتها في المصالحة الشعبية في البلقان. فبالنسبة إليها، يمكن أن تؤدّي الصدمة الحادّة التي غالبًا ما ترتبط بالخوف والغضب ومشاعر الخيانة إلى الفصل القائم على

تمتدّ أرض "السامي" التي تُدعى "السابي" إلى شمال اسكندنافيا وصولاً إلى شبه جزيرة كولا.
الصورة: *Adobe Stock Images*

الهوية، وإعاقة العلاقات المجتمعية، وتعزيز الكراهية وزيادة خطر تجدّد العنف [١٩]. غير أنّ نموذج بوتشاروفا لا يشمل ضرورة إجراء الحوار كعامل للاستمرار في طريق المصالحة.

وتُشير التجارب العملية إلى أنَّ الجمع بين نموذج هامبر وكيلي ونهج بوتشاروفا هو أمرٌ فعّال للغاية. يوضِح الرسم التالي العوامل التي تُطيل أمد دوّامات نزاعات الهوية، ويقترح سلسلة من ممارسات المصالحة لدعم المسار نحو تحقيق المصالحة. يشمل ذلك إنشاء مساحة للحوار تسمح للأفراد والمجتمعات بمشاركة تجاربهم وأفكارهم لحلّ الأسباب الجذرية والمظالم العملية، ممّا يساعد في تحويل العلاقات بشكل أكبر وتوليد رؤية مشتركة لمستقبل سلمي. ويوضح الرسم أيضًا كيف يشكّل الحوار جزءًا مهمًّا من

الرسم ١: دوّامة الانتقام والمسار نحو المصالحة

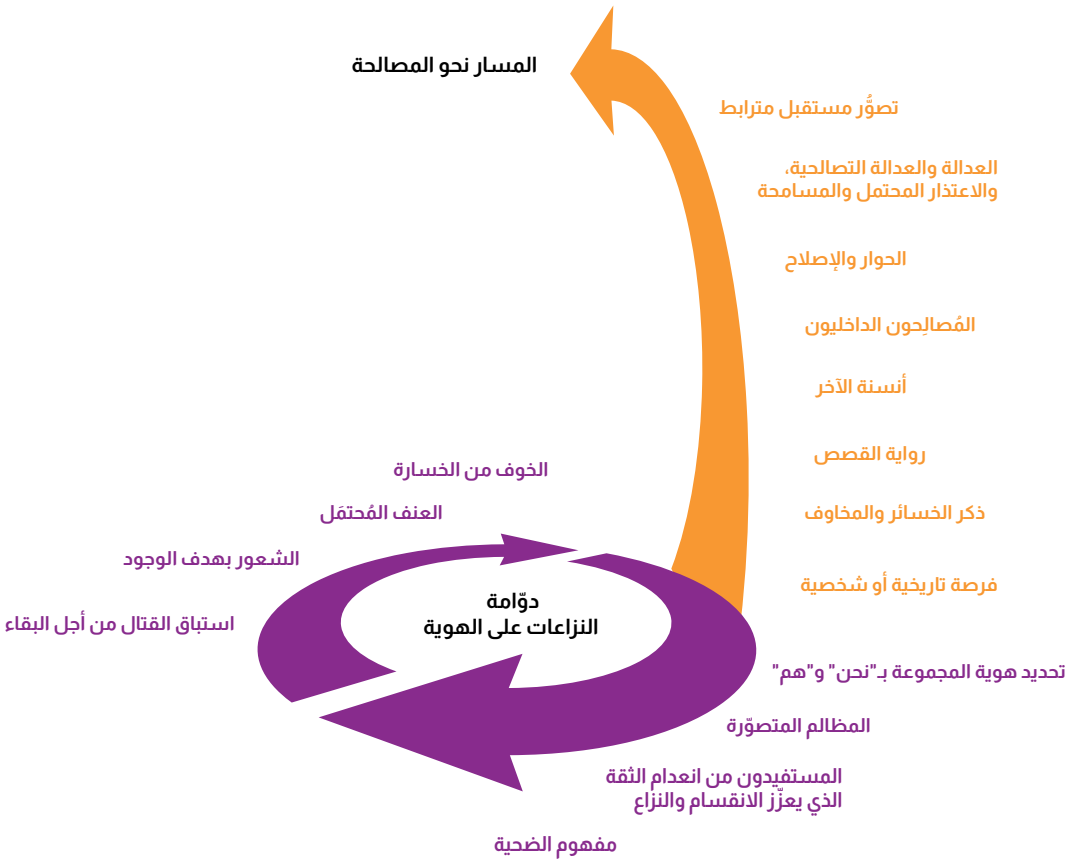

جهود المُصالِحين الداخليين، إنّما يُشير إلى أنّ الحوار يمكن أن يصبح فعّالًا أكثر بعد تطبيق ممارسات علاج الصدمات. بالإضافة إلى ذلك، يُسلِّط الرسم الضوء على ضرورة أن يترافق الحوار مع إصلاحات وجهود تُعالج الحاجة إلى تحقيق العدالة. إذ يمكن للعدالة التصالحية وممارسات الاعتذار والمسامحة أن تكمّل العملية عندما تعتبرها المجتمعات المعنية (لا سيّما الضحايا) مناسبة. وفي غياب الحوار والإصلاحات، من المرجّح أن تبقى الأسباب الجذرية للنزاعات وألّا تتغيّر تصوّرات المجتمعات لبعضها البعض [٢٠].

المُصالِحون الداخليون قد يُساعِدون في تحسين تأثير عملية المصالحة وفي الحفاظ على السلام

تفشل حاليًا حوالى ٥٠٪ من جميع عمليات السلام خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيقها [٢١]. بالتالي، فإنّ تعلّم كيفية دعم عملية المصالحة بشكل أفضل ضروري بالنسبة إلى المجتمعات والدول والأمم المتّحدة أيضًا في جهودها للحفاظ على السلام. وتهدف ٧٥٪ من المهام المفوّضة من قِبَل مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة إلى تحقيق شكل من أشكال المصالحة، ولكنْ لم يتمّ تقديم سوى القليل من التوجيه الفنّي حول كيفية تحقيق ذلك [٢٢].

ولقد تمّ الاعتراف بالوسطاء الداخليين منذ عقود كجهات فاعلة أساسية في عمليات السلام من الناحيتَيْن النظرية والعملية. ومن المُدهش أنّ تطبيق نهج مماثل في عمليات المصالحة نادر للغاية على الرغم من أنّ عملية تحوّل العلاقات المجتمعية تتطلّب مشاركة وقيادة المطّلعين داخل هذه المجتمعات. ويمكن أن تُساعِد عملية تحديد المُصالِحين الداخليين ذوي الصلة وإشراكهم في جمع أفضل الممارسات وتصميم العمليات الفعّالة، ممّا يعزّز التكامل بين جهود المصالحة الشعبية والعمليات القائمة على مستوى الدولة [٢٣]. ويمكن أن يكون تصميم عملية المصالحة هذا ضروريًا لاغتنام الفُرَص التاريخية التي غالبًا ما تكون نادرة، وذلك بغية القضاء على دوّامات العنف.

ويمكن أن يستفيد تصميم عملية المصالحة الفعّال من نهج مماثل متعدّد المسارات للوساطة التقليدية للسلام. ويتمّ في العمليات المماثلة استكمال اللجان على مستوى الدولة (المسار الأوّل) التي تبحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة بالحوار على مستوى المجتمع المحلّي وجهود بناء السلام (المسار الثاني) بقيادة المُصالِحين الداخليين حول الأسباب الجذرية وحل المظالم الأساسية عمليًا. ويتمّ الجمع بين هذه الجهود واستكمالها بفرص للتعافي الفردي والمجتمعي (المسار الثالث)، ممّا يزيد من احتمال إنهاء دوّامات النزاع والحفاظ على السلام.

ولكنْ، غالبًا ما يكون الوسطاء والمُصالِحون الداخليون ضعفاء ويمكن أن يتمّ جعلهم كبش فداء وتهديدهم وحتّى قتلهم وسط النزاعات العنيفة. لذلك، يجب تطوير عملية مشاركة المُصالِحين الداخليين ووضع آليات الدعم المناسبة لهم. وتعتبر مواجهة عدم الثقة والكراهية وصدمة الفظائع الماضية مرهقة حتّى في البيئات المسالمة. لذا، فإنّ تقديم المشورة ودعم الأقران وخلق مساحات للراحة والتخطيط، هي أمور ضرورية كجزء من هياكل الدعم هذه. وينبغي دعم المُصالِحين الداخليين بمجتمع من ممارسي المصالحة الدوليين، إذ يمكنهم معًا مساعدة الدول والمجتمعات في التخطيط والتصميم لعمليات المصالحة التي من المحتمل أن يترتّب عنها أثر دائم على مجتمعاتهم، وتحسين العلاقات داخلها وبناء مستقبل مترابط.

الحواشي

[١] لورا ماكدايد، Lyra Mckee: Murdered Belfast journalist committed to truth، ١٩ نيسان / أبريل ٢٠١٩، https://www.bbc.com/news/uk-northern-ireland-47987807

[٢] بالإشارة إلى تعليق حكومة ستورمونت المفوّضة.

[٣] تقرير المجموعة الاستشارية حول الماضي، المجموعة الاستشارية حول الماضي، ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. https://cain.ulster.ac.uk/victims/docs/consultative_group/cgp_230109_report.pdf

[٤] ستيفن سامبسون، "From Reconciliation to Coexistence"، صحيفة Public Culture، المجلّد ١٥، العدد ١، شتاء ٢٠٠٣.

[٥] مايكل و. توملينسون، "War, peace and suicide: The case of Northern Ireland"، صحيفة International Sociology، ٢٠١٢.

[٦] مونيكا مكويليامز وفينوالا ني آولاين، "Moving Slowly to Regulate and Recognize: Human Rights Meets Intimate Partner Sexual Violence"، ورقة بحثية صادرة عن معهد العدالة الانتقالية، العدد ١٦-١٠، معهد العدالة الانتقالية، ٢٠١٦.
http://www.politicalsettlements.org/publications-database/moving-slowly-to-regulate-and-recognize-human-rights-meets-intimate-partner-sexual-violence/
و "Mental Health in Northern Ireland: Fundamental Facts 2016"، مؤسسة الصحة العقلية، ٢٠١٦.
https://www.mentalhealth.org.uk/file/1610/download?token=vOtlEP36

[٧] مؤسّسة الصحّة العقلية، "Mental Health in Northern Ireland"، ٢٠١٦.

[٨] براندون هامبر وغراين كيلي، "A place for reconciliation? Conflict and locality in Northern Ireland"، الحوار الديمقراطي، التقرير رقم ١٨، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥. https://dss.nics.gov.uk/sites/crc/files/media-files/A%20place%20for%20reconciliaton%20conflict%20and%20locality%20in%20NI_0.pdf
أو مراجعة: https://cain.ulster.ac.uk/dd/report17/ddreport17.pdf

[٩] "Challenging the Conventional: Making Post-Violence Reconciliation Succeed"، مؤسسة كوفي أنان ومنظّمة إنتربيس، ٢٠١٨، ص. ١٤٦. https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2018/11/Challenging-the-Con-ventional-Making-Post-Violence-Reconciliation-Succeed_Web-1.pdf

[١٠] ليزلي مكيفوي، كييران مكيفوي وكريستين مكوناهي، "Reconciliation as dirty word: Conflict, Community Relations and Education in Northern Ireland"، صحيفة Journal of International Affairs، المجلّد ٦٠، العدد ١، المصالحة التاريخية، ٢٠٠٦، ص. ٨١ - ١٠٦. https://www.jstor.org/stable/24358014?seq=1#page_scan_tab_contents

[١١] مؤسّسة كوفي أنان ومنظّمة إنتربيس "Challenging the Conventional"، ص. ١٤٤.

[١٢] مارك سالتر وزهبيا يوسف (ناشرون)، "Transforming broken relationships: Making peace with the past"، صحيفة Accord Insight ٣، ٢٠١٦، ص. ١٦. https://rc-services-assets.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/Transforming_broken_relationships_Making_peace_with_the_past_Accord_Insight_3.pdf

[١٣] مؤسّسة كوفي أنان ومنظّمة إنتربيس، (انظر الحاشية رقم ٩).

[١٤] براندون هامبر وغراين كيلي، "Reconciliation – A Working Definition"، الحوار الديمقراطي، ٢٠٠٤، www.democraticdialogue.org.

[١٥] مؤسسة كوفي أنان ومنظّمة إنتربيس، (انظر الحاشية رقم ٩)، ص. ١٠٨.

[١٦] عَمِل الكاتب مستشارًا مستقلًا لحكومة فنلندا وشعوب السامي Sámi الأصلية، وذلك بشأن إطلاق وتصميم عملية الحوار والمصالحة. وكانت المفاوضات بشأن ولاية اللجنة لا تزال معلّقة، عند نشر هذا المقال. وقد نُشِر تقريرٌ حول هذه الجهود (حاليًا فقط) باللغة الفنلندية على الرابط التالي:
https://sielunhoidonaikakauskirja.fi/ahdistuksesta-sovintoon/etsimassa-totuutta-sovintoa-ja-mahdollisuutta-tervehtymiselle-yhdessa-saamelaisten-kanssa/

[١٧] يُظهِر مصير شعوب السامي Sámi عمق والطبيعة المتعدّدة الأبعاد للأحداث الصدمية الاجتماعية والشخصية والتي تتجلّى في الألم العابر للأجيال. ويعني ذلك الخسارات الفادحة التي تكبّدتها شعوب السامي Sámi وأفرادها، ممّا ولّد تجارب العجز والاضطهاد والمرض التي تسبّبت بها مجموعةٌ أو هويةٌ أخرى، إلى جانب حالات الإذلال التي تسبّبت بها هذه المجموعة أو الدولة. ويتمّ تناقل هذه التجارب من جيلٍ إلى جيل، حتّى يصبح أحد الأجيال قادرًا على مواجهة وفهم هذه التجارب الصدمية العابرة للأجيال. ونتيجةً لذلك، يقوم كلّ جيل، عن وعيٍ أو عن غير وعي، بتحديد هويّته من خلال هذه الصدمات، ممررًا إلى الجيل التالي، هويّته المجروحة التي سبق أن قامت التجارب الصدمية للجيل السابق باختراقها. (المعالج النفسي بيركو سيلتالا، ٢٠١٦).

[١٨] http://healingthroughremembering.org.

[١٩] أولغا بوتشاروفا، ٢٠٠٢، Seven Steps Towards Reconciliation.

[٢٠] سايمون كيبز، "Mapping on Approaches to Reconciliation"، ورقة المعلومات الأساسية لمؤتمر الحوارات الوطنية ٢٠١٩، شبكة صانعي السلام المتدينين والتقليديين، آذار/مارس ٢٠١٩. http://nationaldialogues.fi/wp-content/uploads/2019/06/National-Dialogues-Conference-2019-Background-Paper-Peacemakers-Mapping-Reconciliation.pdf

[٢١] جاسمين-كيم ويستندورف، Why Peace Processes Fail: Negotiating Insecurity After Civil War، (بولدر، كولورادو/لين رينر ناشرون، ٢٠١٥).

[٢٢] يمكن مراجعة مهام بعثات الأمم المتّحدة على الرابط التالي. أمّا التقدير فهو صادر عن الكاتب: https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-security-council-missions.

[٢٣] رئيس الأساقفة جاستين ويلبي يُخاطب مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة، [فيديو على الإنترنت]، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، https://youtu.be/8vJzcAEqG28

ربّما تعودُ ممارسةُ الحوار إلى آلاف السنين، وحتّى إلى بداية الحضارة. في الآونة الأخيرة، ازدادَ الاهتمام بالحوار، وانتشرَ استخدامُ هذا المصطلح وتطبيقه في سياقات بناء السلام والتنمية، إنّما أيضًا في مجالاتٍ أخرى مثل التعليم والسياسة العامة. يمكن أن يُنسَب ذلك جزئيًا إلى الاستقطاب المتزايد والمتنامي في مجتمعاتٍ كثيرة حول العالم، وهو يظهر من خلال المصالح الجيو-سياسية الكبرى والمتضاربة التي تُساهِم أيضًا في تعزيزه. من هنا، يعترف الكثيرون بالحاجة إلى مزيدٍ من المساحة والوسائل للانخراط في حوارٍ صادقٍ، ضمن المجتمعات وبينها، وبين الأطراف السياسية وضمن الهيئات العالمية المتعدّدة الأطراف.

يهدف حوار التنمية إلى تعميق الفهم والوعي المتعلّقَيْن بالحوار، بوصفه جانبًا أساسيًا وأداةً رئيسية لبناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي. وهو يضمّ مقالات كتبها ممارسون وخبراء شاركوا فيها تجاربهم في العمل على تعزيز الإصغاء وزيادة التفاهم بين المجموعات، بما في ذلك النجاحات والتحدّيات.

تشهد المساهمات على تعدّدية الطرق التي يُطبَّق بها الحوار والتي يمكن أن يُطبَّق بها، من أجل معالجة النزاع وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام، بدءًا بالسياقات التي أنهكها العنف المسلّح المستمرّ مثل أفغانستان أو الصومال، وصولًا إلى حالات النزاع التي تبدو مستعصية مثل إسرائيل وفلسطين، بالإضافة إلى البلدان والمجتمعات التي توصف عادةً بالسلمية مثل السويد. ويدرس المؤلّفون أيضًا العديد من القضايا المواضعية التي تظهر في ما يتعلّق بالحوار مثل: المنهجيات المستخدمة لتيسير النقاش؛ ومشاركة المرأة؛ وإشراك الشباب؛ وأدوار القادة الدينيين والتقليديين.

ISBN
9 789198 537222

الحوار بشأن التنمية

Dag Hammarskjöld Foundation

الحوار بشأن التنمية

موجّه إلى الأفراد والمنظّمات حول العالم، بما في ذلك صانعي السياسات، والمؤسّسات الدولية، وأعضاء المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط البحثية.

الحوار بشأن التنمية

يهدف إلى توفير منتدى حرّ لإجراء نقاش ناقد حول أولويات التنمية الدولية للقرن الحادي والعشرين.

الحوار بشأن التنمية

نشرته
مؤسّسة داغ همرشولد،
أوبسالا، السويد.
www.daghammarskjold.se